
قلمی
۱۳۵

c

Al-Fawāʾidu'ḍ-Ḍiyāʾiyya.

(Arab. grammar)

یا فتاح

یا فتاح

رب یسر بسم الله الرحمن الرحیم وتمم بالخیر

الحمد لولیه والصلوة علی نبیه وعلی آله واصحابه المتأدبین بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافیه بحل مشکلات الکافیه للعلامة المشتهر فی المشارق والمغارب الشیخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسکنه بحبوحة جنانه نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر للولد العزیز ضیاء الدین یوسف حفظه الله تعالی عن موجبات التلهف والتأسف وسمیتها بالفوائد الضیائیة لانه لهذا الجمع والتالیف کالعلة الغائیة نفعه الله تعالی بها وسائر المبتدئین من المحصلین وما توفیقی الا بالله وهو حسبی ونعم الوکیل اعلم ان الشیخ رحمة الله لما صدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما للنفس بتخییل ان کتابه هذا من

حيث انه كتابة ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدره بها على سنتهم ولا

يلزم من ذلك عدم الابتداء بها مطلقا حتى يكون ابتر اقطع لجواز اتيانه بالحمد

من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فيه

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها

جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام

مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد

عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال **شعر** جراحات السنان لها التيام

ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى

اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا او الكلم ا

تاول بعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن

حملهما على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ

في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما

يلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

واللفظ الحقيقي كزيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة

الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ

المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة

والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات

الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه

لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر

وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه

الشيء الثاني قيل يخرج منه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا

اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف

بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل

اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد

معنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي

بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في

الوضع فذكر ... المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ

الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء

الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض

التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف

فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى

يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ

والكلمات بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة

بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا لفظ وضع بازاء لفظ

آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل

والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر

الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان

عاما لكن الموضوع له خاص فليس هيهنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة

وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه

يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر

كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب

بركت فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ

ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد

الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا اذ كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع

على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم

يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه

مفعول له بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد

بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية

وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج

قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما

به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على

جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد

ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن

العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى

مفرد بالوضع فمثل عبد الرحمن عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل

الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب فيه فاخرج

فيلزم ان يكون اتصافها بالافراد والتركيب قبل الوضع مع ان اتصافهما به يحصل بعد الوضع اي زمان الوضع

بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه اللب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة

فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة

لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء

الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اُخ اُخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة

اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها

ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما

اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة الاخرى كالبصرة والكوفة في قولك

قوله اعني الابتداء والانتهاء اللام فيهما للعهد الذهني اي الابتداء الخاص والانتهاء الخاص الذي هو مدلول من والى موضوع

قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حيث يفهم ذلك المعنى يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع
احد الازمنة الثلثة القسم الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى و
الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة

انما قال وقد علم بذلك ولم يقل تعرف لان العلم يطلق على الكليات والمعرفة يطلق على الجزئيات منه

بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
اولا ثم نبه عليها بقوله وقد علم ثم صرح بها ثانيا بحدتها على تفاوت مراتب
الطبايع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة **ما تضمن** اي بعض تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى
الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية اذا كانت حقيقة

قوله ولله در الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا وقيل في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن كما [illegible] في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية ١٢ عبد الغفور رحمه الله

جزيه مثل ضرب زيد و زيد قايم او انشائيه مثل اضرب و لا تضرب فان كل واحد
منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظه والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكما
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها
مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل
جق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قايما
مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل الكلام اخص من الجملة
قيده به فح يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا تباين

اى لا يحصل وذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه

او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان

التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة عنها من

بان يقال الكلام لا يكون الا ثنائى والتركيب الثنائى منحصر فى قسمين ١٢

جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة من جنسين اسم وفعل

اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن انّ الكلام لا يحصل بدون الاسناد

ولا بدّ له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او اسم وفعل

واما الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل

والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود

لان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند

مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو الاسم مادل

اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس مادل اعنى الكلمة فتذكير

الضمير بناء على اللفظ الموصول قال المصنف رحمة الله فى الايضاح شرح

المفصل الضمير فى مادلّ على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادلّ على

معنى باعتباره فى نفسه بالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقو

كونك الدار في نفسها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل

الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى

كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجوداً قائماً

بذاته وموجوداً قائماً بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً وملحوظ

في حد ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان

معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة

عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم

والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة

بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان تعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان

لا يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء

موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة

من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك

اي حاصل في غيره

المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا لتعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونته في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة فهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اختار المصنف
هاهنا رجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة ذو وفوق وتحت

يتمكن

اي ان الاسم والفعل يدلان على معنى في نفسهما والحرف يدل على معنى في غيره ١٢

اي رجوع الضمير او جواز ارجاع الموصول الى ما المذكورة ١٢

باعتبار

من ان المراد من كينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وغير ذلك من التحقيقات ١٢ منه

شمل

[illegible]

للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لايدل

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل على الضمائر واسماء الاشارة

وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمسة المذكورة منها و منها دخول حرف

الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور

به تقديرا كما في الاضافة المعنوية دخول حرف الجر لفظا او تقديرا اختص بالاسم

لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم لفظي معنى الفعل الى الاسم

اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لايخالف الاصل بان يختص بما يخالف به الاصل

اعني الفعل او بريد بان يعم الاسم والفعل و منها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم

وسيجي بيانه في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة

اختصاص ما عدى تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به و

منها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر

من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد

اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى

بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الاسم مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما قيدنا الاضافة بكون الاسم مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه
كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا اما بتأويل المصدر اي يوم
نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان شبه مبني الاصل اولا وهذا اي الثاني
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
شبه مبني الاصل هو المبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيخرج نحو زيد وقائم وهؤلاء وفي نحو
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف رحمه الله الذي

الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل

اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام

والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما

سيجي في بابه ان شاء الله تعالى واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب

بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب

وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق

بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم

معربا فلم يعتبره ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف رحمه الله

عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب

من لم يتتبع لغة العرب احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك

مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق

واحد

ولم يعرف

ان يختلف آخره باختلاف العوامل ١٢

كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفته هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله و
حكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي حرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او
حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركات باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا
لفظيا او تقديريا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فانه

اعلم ان الاعراب ... اما بالحركة او بالحرف والاول ... كل منهما لفظي وتقديري حقيقي او حكمي فالاقسام في هذه الاقسام ثمانية الاول الاختلاف بالحركة اللفظية الحقيقية مثل جاءني زيد الجزء الثاني الاختلاف بالحركة اللفظية الحكمية مثل جاءني احمد الجزء الثالث الاختلاف بالحركة التقديرية الحقيقية مثل جاءني فتى الجزء الرابع الاختلاف بالحركة التقديرية الحكمية مثل ... الخامس الاختلاف بالحروف اللفظية الحقيقية مثل ... السادس الاختلاف بالحروف اللفظية الحكمية كالمثنى والمجموع والسابع الاختلاف بالحروف ... الحقيقية كالاسماء الستة ... مضافة الى ... التقديرية ... من حرره غفر الله ذنوبه آمين

فانّ اصله فتیٌ و فتیاً و لفتیٍ فقلبت الیاء الفاً و صار الاعراب تقدیراً و الاختلاف اللفظی و التقدیری اعمّ من ان یکون حقیقةً او حکماً کما سیشیر الیه لئلا تنتقض بمثل قولنا رایت احمدَ و مررت باحمدَ و قولنا رایت مسلمِین و مررت بمسلمِین مثنًّی او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فیه و لا اختلاف فی آخر احمد لا حقیقةً بل حکماً فانّ فتحة احمد بعد ناصب علامت النصب و بعد الجار علامت الجر و کذا الحال فی التثنیة و الجمع فان آخر المعرب فی هذه الصور یختلف باختلاف العوامل حکماً لا حقیقةً فان قلت لا تحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب و لا فی العوامل اذا رکّب بعض اسماء الآلات المعدودة الغیر المشابهة لمبنی الاصل مع عامله ابتداءً و یترتّب علیه الاعراب بل هناک حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حکم آخر من احکام المعرب و الاختلاف حکم آخر فلو لم یدخل احد الحکمین فی الآخر لا فساد فیه فان للمعرب احکاماً کثیرة لم یذکر بعضها فلیس هذا الحکم ایضاً من هذا القبیل و غایته الامر ان هذا الحکم لا یکون من خواص شاملة **الاعراب ما** ای حرکة او حرف **اختلف آخره** ای آخر المعرب من حیث هو معرب ذاتاً او صفةً **به** ای بتلک الحرکة او الحرف و حینئذ یراد بما الموصولة الحرکة او الحرف لا بیرد علیه العامل و المقتضی و لو ابقیت علی عمومها احتاج الی تقیید المفهوم من قوله

به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وتقييد

الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة

على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر

تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب

فضم اليه قوله **ليدل** وكانه اراد هذا المعنى حيث قال البعض هذا من تمام الحد ولا انه

خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب

المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد جدا عن الفهم غاية البعد فاللام فيه

متعلق بقوله يختلف اخره يعني يختلف اخره ليدل الاختلاف او بالاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب على تضمين شمل معنى الورود واو الاستيلاء يقال اعتوروا

الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل

المناوبة البدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب

المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا

كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني

المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على

المسمى الموصوف والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه واذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني

المقتضية ومن اعربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون

معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني لبعض وانواعه

اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة

بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف

الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات

الاعرابية على القلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الاسم

فاعلا حقيقة او حكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما ليشتمل الملحقات بالمفعول والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة نفسها مصدرا لم

يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع

بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي

والجر بالاضافة

الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من معاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيداً رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل في زيد اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيد وعمرو وكذا الجمع المكسر المنصرف اي جمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان تكون الحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اي حالة الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً اي حالة الجر فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو

وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة

جرا ونصبا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع

المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي ذكره نحو جاءتني مسلمات ورايت مسلمات

ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع

للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ابوك

واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف

الا اليها وهنوك اي من الشي المنكر الذي يستقبح ذكره كالعورة والصفات الذميمة

والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف

واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بواوين اذ اصله

ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف

نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات

نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب

باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة

لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاء

لح ورايت اخاك ومررت باخيك فينبغي ان يكون مضافة ولكن **الى غير ياء المتكلم**
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع
ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد بوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب لها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيهما من العرب اعادة حروف المحذوفة عند الاعراب **المثنى** وبما يلحق به
وهو **كلا** وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا **مضافا** اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه
الذي هو الاصل بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان

كسائر

اعرب

لان آخره الالف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب المعنى
الذي هو الفرع اعراب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **واثنان واثنتان**
وكذا ثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها **بالالف** رفعا **والياء** المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء **جمع**
المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل
فيه سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون **و**
ما الحق به وهو **اولو** جمع ذو لا من لفظه **وعشرون واخواتها** اي نظائرها السبع و
هي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها
ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع **بالواو** رفعا **والياء** نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد في آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فيناسب ان يجعل ذلك الحرف

اعرابهما يكون اعرابهما فرعاً لاعرابه بالحركت كما انهما فرعان له لان الاعراب

بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف

الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى ثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما

تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص

الجمع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعل الالف علامة نحو يضربان

وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل والمثنى لانه

الضمير المرفوع للمثنى في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر

على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية

وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة

النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من بيان تقسيم الاعراب بالحركة

والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري

الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان

اللفظي فيما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب

الذي تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف

الذي هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي

قوله اي في الاسم المعرب الذي اه اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت ١٢ عصام

الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام

التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصاً بالتنوين فان الالف المقصورة

في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل

امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه

بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقاً

اي في احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرياً في هذين النوعين من الاسم المعرب

انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير

الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اي الكان

محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان

كما في الاسم المعرب الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء

الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعاً وجراً اي في حالتي الرفع

والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي

عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب

بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب

قوله مطلقاً مصدر بمعنى الاطلاق منصوب على انه مفعول مطلق اي اطلق اطلاقاً او حال عن علامي والعامل فيه معنى الذي يعم من الكاف او صفة الاعراب التقديري الذي تعذر او الاسم الذي تعذر فيه وذلك مثل عصا وغلامي اي واعراب مثل غلامي في حال كونه مطلقاً يشبه بغلامي

كقاضٍ

للتعذر فانه مختص باعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في

حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون

بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت

الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار

الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج

الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف

تقديريا بالتعذر في احوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت

بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين فلم يبق

الاعراب لفظا بل صار تقديريا **واللفظي** اي الاعراب المتلفظ به **فيما عداه** اي

فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب

المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل وجودا من المنصرف

وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف

غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اي اسم معرب **فيه علتان**

تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر سيجيء ذكره **من علل** **واحدة منها**

اي من تلك العلل **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما** اي مقام اثنتين اي

غير المنصرف

تسع او علة

العلتين بان توثرا وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع بمجموعها في هذين البيتين
من الامور التسعة لا لكل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم
جمع ثم تركيب والعدول في العطف هاتين العلتين من الواو الى المجرد المحافظة على
الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى تمنع النون الصرف حال كونها زائدة
وقوله الالف فاعل للظرف اعني من قبلها او مبتداء وخبره الظرف المتقدم
عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة و
لهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف قبل النون انهما لاشتراكهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا
وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوبة وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان

منها الا واحدة او القول بانها تسع توزيع لها الى الصواب لان في عددها

خلاف فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم احد عشر وقال بعضهم اثنان لكن القول

بانها تسعة توزيع لها الى ما هو صواب في المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة

العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال

للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعنوي وفي ايراد زينب بعد طلحة

اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع

ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون الزائدتين واحمد مثال

لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله

على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان

لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث

ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وثانيهما

اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين

الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول

عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول

قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب

لان تنوين العوض يدخل في غير المنصرف كجوار على قول من يجعله منصرفا وكذلك تنوين المقابلة كما في عرفات فان فيه العلمية والتانيث ١٢ عصام الدين

العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر و

الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتان

فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان

فرعا لوزنه الاصلي **ويجوز** اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري

صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة

فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما و

الكسرة والتنوين خلوة الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي

لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه **للضرورة** اي لضرورة وزن

الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما

الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا

واما الثاني فكقوله **شعر** اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف

يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف

التضوع بوي خوش دميدن

ليس بضروري فكيف يستدل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات

اذا امكن الاحتراز ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية

كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد نذير هاشمي مكرم

عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لاخل بالوزن ولكنه

يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب

اي ويجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية

التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني

اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف

الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت كل واحد منهما مقام

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة

كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات

والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه

وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما

لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل وفي

حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة

بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة نحو عائشة

فان تاء عائشة ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع بل بسبب العلمية فلم يقو قوة

اللزوم الوضعي **فالعدل** مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا **خروجه**

اي خروج الاسم اي كونه مخرجا **عن صيغته الاصلية** اي عن صورته التي تقتضي

الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغة للمشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها

وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير

انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء

المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بد ان

يعتبر مغايرتها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى

داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تم

لها

انها مخرجة عن صيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل أقوس وأنيب من الجموع الشاذة

ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس و

الناب ابتداء على اقوس و انيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما

اولا على اقواس وانياب و اخرج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين

قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه

فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا

التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات و اعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصف

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه

فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة وجعلوه غير منصرف

للعدل وسبب آخر لكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل

للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق اخراجه

بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل

على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع

ان بلادي وثلمانيه داخلتان تحت اصل وقاعدة كرمي كان اصله مرموي اجتمعت الواو والياء وسبق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء فصار مرمي وهي قاعدة كلية والاولى الصفاء داخلة تحت اصل وقاعدة و ظاهر ان اسم المفعول من الثلاثي المجرد على مفعول ١٢

اي يكون كل من ثلث ومثلث او صيغة اخرى للعدد المكرر دون اي تكرار ... ١٢

منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام

العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا

واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع

الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن الاصل محقق يدل عليه دليل غير

منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون

اي بخروج ثلث او صفة المصدر المحذوف اي خروجا محققا كخروج ثلث

لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم

ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء

ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان

الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها

فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في

الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام

او الاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم فهو معدول عما

ذكر معه من اي عن آخر من [illegible] وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب

قوله معناه خروجا كائنا اي معنى تحقيقا كخروجه محققا صفة لخروج مقدر حال متعلقة وهو الاصل وهذا العبد عن العبارة سيما في قوله او تقدير الان حمله على الحال المتعين مع انه صح ان يكون صفتا لخروج بحال بعيد عن الفهم جدا عفا

التنوين او الياء او اضافة اخرى اي مثلها نحو جنيد وقيل يا تيم تيم عدي وليس في

اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجُمَعُ** جمع جمعاء

مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فَعلاء افعل ان كانت صفة

ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمْرٍ وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جَمَاعَى او جمعاوات

فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي

والاخر الصفة الاصلية وان كانت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته

احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية على ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة

كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب و

الاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في

هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين الحكم فيهما

بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول **او تقديرا** اي خروجا

كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف

لا غير **كعمر** وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب

ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لامكانه وتعذر غيره ولما توقف اعتبار العدل

العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما
ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن فاطمة وارادو ببابها كل ما هو على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان
وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل
سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه
معرباً غير منصرف ايضاً حملاً على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين
لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان
الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم
لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم
دالاً على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ ذات مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله **شرطه**
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون** وصفا **في الاصل** اي الذي
هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة **فلذلك** المذكور
من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع**
في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة

غلبة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
السواد والبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية الصفيا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند
استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الى حصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اي شرط التانيث بالتاء في سببيه منع
الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث لتصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت

قوله وضعف منع افعى الخ فان قلت ... سوداء وجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف للاوزان كتقدير العدل الخفيا من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم يحكم بضعفه فيه قلت تقدير السبب لعدم تحقق منع الصرف لا توجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره فلا يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر عصام الدين

قوله التانيث اللفظي قيل قيد باللفظي ليخرج المعنوي للا فادة لشرطا حرفي ... ولم يقابله بالتاء لا شتراكهما في التونث بالتاء فلا يحصل التقابل بالتقييد بقوله بالتاء وذلك ان المعنوي يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقة كهند وزينب او غير حقيقي كمصر وحلب والمراد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الكلمة مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت من مونث بالتاء بل التاء بدل من اللام فلو سميت كان حكمه حكم المونث المعنوي والاظهر ان يقال الى بالتاء ما كان لفظا وان ... اظهر المراد بقوله اللفظي ترتيبه متقابلته بالمعنوي ١٢ علو

اي التانيث ... اي ان عن ... بالتاء ... ١٢ ... منه

العلمية عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اى كالتانيث اللفظي

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء

شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز ولا بد في وجوبه من شرط

اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي

في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة

على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر

او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور

الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض

اي الكلمة غير المنصرف ١٢

ثقل احد السببين فتتراخم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم

وهما التانيث المعنوي والعلمية ١٢

ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي

اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه فقط وزينب

علما للمونث وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين

ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة

على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك

الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو

ويمكن ان يقال ان تعارض ثقل احد السببين الخ لانه لو انتفى احد الامور الثلثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فيقاوم احد السببين الذي فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فيجب صرفه ١٢ متوسط

وهو العجمة **فان سُمّي به** اي بالمؤنث المعنوي **مذكر فشرطه** في سببية منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سُمّي به رجل **منصرف** لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شي مقامه العلمية وحدها لا يمنع الصرف **وعقرب** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سُمّي به رجل **ممتنع** صرفها لانه وان زال التانيث الاصلي بعلمية للمذكر فان الحرف الرابع قائم مقامه بدليل انّه اذا صُغّر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قُدَيْمة بخلاف عقرب فانه اذا صُغّر فيقال عُقَيْرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سُمّي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف للذات المعرفة **شرطها** اي شرط تاثيرها في منع الصرف **ان يكون علمية** اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة

فصل اذا صغرت الاسم فانظر والكان على ثلثة احرف كفلس وقفل فُلَيْس علی وزن فُعَيْل والكان على اربعة احرف كدرهم وقفل دُرَيْهِم على وزن فعيلل والكان على خمسة كدينار وقفل دُنَيْنير على وزن فعيليل واذا اردت تصغير الجمع فارجع الى واحده فصغره ثم اجمعه لقولك في تصغير مساعد ودراهم مُسَيْعدات ودريهمات الا في جمع القلة فانه صغر تصغير الواحد كقولك في تصغير افلس واجمال وانسنة وغلمة فليس واجمال وانسنة وغلمة

يجعل غير المنصرف منصرفاً او في حكم المنصرف كما سيجي فلا يتصور كونه سبباً
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سبباً لمنع الصرف
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمة بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكماً بان ينقله العرب من اللغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس
بمعنى الجيد ثم سمى به احد رواة القراء لنعت لجودت قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علماً في العجم وانما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا يصلح سبباً لمنع الصرف فعلى هذا
لو سمى احد بمثل لجام لا تمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة و شرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض
احد الحقيقة السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما تاثير مابعده فانه لا علامة

اي الضمير راجع للعجمة وتذكيره باعتبار معنوي وفي لانها للعجمة ١٢ عصم

علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لا يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويتها بسبب الآخر لئلا
يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقويتها بسبب آخر اعتبارها بسببيتها
بالاستقلال **ونشتر** وهو اسم حصن بديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في نشتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم هو الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من
ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح **الجمع** وهو سبب واحد قائم مقام السببين **شرطه** اي شرط
قيامه مقام السببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع التكسير مرة اخرى

لم

جمع

ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى

تكسيرها المغيرة للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة

كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات

وانما اشترط بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتنوتشر بغير هاء منقلبة عن تاء

التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار مايئول اليه

حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارية وانما اشترط كونها بغير هاء لانها

لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية

وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج

نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن

وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق

ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ان يكون بغير هاء وثانيهما بالهاء فاما ما كان

بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح

مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها

مما بني على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو

كونها بلا هاء وخضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

تكلمة لتفضيل مع عدم التعديل لان مساجد ومصابيح عديلان له تعني كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء النفي مقصود التمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى قبوله وقيل

اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال وللتوقف على عدم سبق الكلام ١٢ عصام رح الله تعالى

وهو حال من الضمير في غير منصرف اي لا منصرف حال كونه علما ١٢ تركيب كافيه ١٢

[illegible]

ان علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية

فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان

يكون منصرف لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علماً

للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان

في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن تسمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل

فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع اي

انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفاً والتانيث غير مسلم

لانه علم لجنس الضبع مذكراً كان او مونثاً وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار

الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة

وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال

مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة

الجمع بحضاجر بجعل الجمع من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل

الفرق بين الجنس واسم الجنس الاول يصح اطلاقه على القليل والكثير ولا يكون له وزن مقدر معين كالماء والتمر والتراب ونحو ذلك فان الماء يصح اطلاقه على القطرة والبحر بخلاف الثاني فانه لا يصح اطلاقه على ... ومعين مقدر بمقدار معين مثلاً لا يطلق الرجل على اليد والراس والرجل بل على تمام الشخص المركب من تمام اجزائه فتامل ١٢

فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر

في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل

في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من

حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على

تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سروالة تقديرا وفرضا لانه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدتهم ان هذا الوزن

بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد رخصها لهذه القاعدة انه جمع سروالة

فكانه يسمى كل قطعة من سراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا

صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار

اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة

الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوارٍ ومررت
بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رأيت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير
منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد
اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة يتقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ
بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

قوله كما كان قبل الاعلال كذلك قيل لا نسلم
ان يكون الاسم قبل الاعلال منونا
لانه اذا لم يدخل فيه العامل لكان مبنيا
على السكون مثل زيد واذا دخل فيه
العامل منعه عن التنوين بسبب
منع الصرف فكان في الصرف نظر

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع
فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريٌ بالضمة بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه
فيه الاعلال في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية احد جزئه فلا يرد نحو النجم والبصري علمين **شرطه العلمية**
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف **وان لا يكون باضافة**
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت
عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير
يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف

المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كأنه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكرها لندرة وجودها اصلا فلذلك احتياج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان الف مضارعتين لمشابهتهما لالفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما
مزيدتين فرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول
الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسماً والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرط اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما

سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او يمتنع دخول التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث كعمران او كانا في
صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لتبقي مشابهتهما لالفي التانيث علي حالها
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرط وجود
فعلي لانه متي كان مونثه فعلي لا يكون فعلانة فيبقي مشابهتهما لالفي التانيث
علي حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمي ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا يطلق علي غيره تعالي لا علي مذكر ولا مونث فعلي مذهب من اشترط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلي مذهب من اشترط وجود فعلي فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط علي المذهبين فانه
مونثه سكري لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط علي المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمي هذا اذا كان ندمان بمعني
النديم واما اذا كان بمعني النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه
ندمي لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم علي وزن يعد من اوزان

اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل يشترط
فيها احد الامرين اما ان يختص اي في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك
بذّر علما لماء وعثّر علما لموضع وخضّم علما لرجل فعّال نقلت الى الاسماء
واما نحو بقّم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما للموضع بالشام فهو
من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه تخرج
الوزن بهذه التاء فيه لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل نحو قول

عيرُ بل للتاء قياساً وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذ اسمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياساً ولا
اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة و
من ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل بقبوله التاء
لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم
غير منصرف تكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بالسببية المحققة او
مع شرطية لسبب اخر واحترز بذلك عما يجامع مع الف التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت
زيداً اخر ومررت بزيد اخر فانه أريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما تبين اي ظهر حين بيّن اسباب منع الصرف وشرائطها فيما
سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي

قياساً بالاعتبار الذي منع الصرف لاجله يعني لو قيد غير قابل للتاء بقيدين احدهما ان ذلك الوزن لا يقبل التاء والاخر قياساً والثاني انه لا يقبل بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ سمي لان لحوق التاء للتذكير خارج عن القياس لان القياس ان يكون لحوقه للتانيث ولا اسود لان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصفية الاصلية التي امتنع لاجلها بل باعتبار الاسمية الغالبة العارضة ١٢ ع

قوله ما فيه علمية موثرة اي علم ان العلمية مع العلل تسع اربع احوال الاول ان العلمية لا تجمع معها كالجمع والالف الثانية انها تجمع معها لا شرطا ولا شرطا كالتانيث اللفظي والثالثة انها تجمع معها شرطا وسببا كالتانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين والرابعة انها تجمع معها في الاسم كالعدل ووزن الفعل ١٢ سيد عفا الله عنه

[illegible]

هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظاً او معنى والعجمة و
التركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم لان كل واحد من هذه الاسباب
الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرها اي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لان
فيهما العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطاً فيهما كما في ثلث
واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامر الداير بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير
المنصرف الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية
من حيث وصف السببية فلا يبقي فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هي ليست شرطاً فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على
قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علماً للمفازة من اوزان الفعل

مع وجود العدل فيه فانّه امر من صَمُتَ يَصْمُتُ وقياسُه ان يجيء بضمتين

فلمّا جاء بكسرتين عُلم انّه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز

ورود اِصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل ايضا وقد عرفت فيما تقدّم ان مجرد

وجود الاصل المحقق لايكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لاتقتضيه لوجود السببين في

اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل

احمر علما اذا نكّر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه

الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولمّا كان قول التلميذ الجمهور

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ

وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكّر والمراد

بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران

وامثاله ويخرج عنه افعال التوكيد نحو اجمع فانّه منصرف عند التنكير بالاتفاق

لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل

المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف

لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار مثل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيل **اعتبارا للصفة الاصلية**
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية **بعد التنكير** فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير
منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث
لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بعد التنكير والزائل لا يعتبر من غير
ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير والان

زائلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في
حكم واحد وهو منع الصرف في لفظ واحد بخلاف اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع الصرف في مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا
تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب
غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي باضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر

لان فيهما لا يلزم اعتبار المتضادين لان احد السببين فيهما الوصفية الاصلية والاخر الوزن او العدل وهما لا يتضادان ١٢ عصام

نكسر لان الكسرة تطلق على الحركات الثلاث البنائية ايضا وللنحاة خلاف في

ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب

الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه

لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا

والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو

بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين

دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين للامتناع

من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين

مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت

احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة

فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان

لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية

كما في احمر تبقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به

المبحث المرفوعات

الصرف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه

الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل

كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام

الخاليات **هو** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون

للماهية لا للافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة

كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد بالاشتمال الاسم

عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم

موصوف بالرفع المحلي او معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب

لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي و

هو معه سيبحث مستقلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء **فمنه**

اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل

المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان

عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على

ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه

بكل حكم جامدا او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا

المبحث الفاعل

إلا بالمشتق وهو أي الفاعل ما أي الاسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل قولهم

أعجبني أن ضربت زيداً أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن

الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها أو شبهه أي ما يشبهه

في العمل وإنما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة

والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف وقُدّم أي الفعل أو شبهه

عليه أي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لأنه مما

أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلى ضميره إسناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخر

عنه والمراد بتقديمه عليه وجوباً ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك

فإن قلت قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما أسند إلى الفاعل على جهة قيامه به أي إسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل

أو شبهه به وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز به أي بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله

نحو زيد في ضُرِب زيد على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على

قوله وقدم عليه إنما وجب تقديم الفعل على الفاعل لأن الفعل علة للفاعلية في الذهن والتقديم العلة على المعلول واجب

مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيّد به **مثل**
زيد في **قام زيد** فهذا مثال ما اسند اليه الفعل **و**مثل ابوه في **زيد قائم ابوه**
هذا مثال ما اسند اليه شبهه الفعل **والاصل** في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يلي الفعل** المسند اليه بان يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربتُ لانه لرفع
توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فلذلك** الاصل الذي يقتضي
تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه زيدٌ** لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز **وامتنع ضرب غلامه زيداً** لتأخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر **شعر** جزى ربّه عني
عديّ ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بانّ
هذه الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم انّ
الضمير يرجع الى عديّ بل الى المصدر الذي يدلّ عليه الفعل اي جزى

جزئي رب الجزاء وإذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء اخر انه
قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني عنه اذ القرينة شاملة له ولغيره
وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد
ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا وا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله

ما ضرب زيد الا عمرواً انحصار ضاربيّة زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرواً الا زيد انحصار مضروبيّة عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانها لو تقدّم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرواً زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربيّة زيد في عمرو فان الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل عليه لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احداً احد الا عمرواً زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضاً خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيهما في الجزء الاخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول** نحو ضرب زيداً غلامه **او وقع** اي الفاعل **بعد الا** المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرواً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً **او** وقع الفاعل بعد **معناها** اي معنى الا نحو انما ضرب عمرواً زيد

قوله من قبيل قصر الصفة قبل انها تمامها لان الفعل الواقع على المفعول كالصفة له فانه يتصف بوقوع الفعل عليه والفعل لا يتم الا بالفاعل ... عصام

٢٢

زيدٌ او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو

اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيدٌ وجب تاخيره اي تاخير

الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول

به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً واما في صورة وقوعه بعد الا

او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول

ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل

الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً

فانه يجب حينئذٍ تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع

للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً

في مثل زيد اي فيما كان جواباً لسوال محقق لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم

به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول

قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف

الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى

بحذف الفعل وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما اذا كان جواباً لسوال

مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول

يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل
للفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس
كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من سأله
من غير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وهو ما يتوسل به الى تحصيل
الحال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك

والطاير ان تلفظ ما عبارة عن
المال المتعلق للاهلاك لان السوال
انما هو لاجل ذلك المال المهلك التغير
للاهلاك لكنه امر معنوي لا الوجودي
حتى يكون السوال لاجله وذلك
المال المهلك يتوسل به الى تحصيل
المال الذي هو الربح ١٢

والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع
في النفوس لذلك المبهم لان النفوس
تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم
بالمقصود منه وايضا في ذكره مرتين
مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في
ذكره مرة ١٢

باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه يغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل **وقد يحذفان** اي الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده **مثل نعم** جوابا **لمن قال اقام زيد** اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة فعلية لا اسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا او بكرا كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل للاصالة في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اي اسما ظاهرا **واقعا بعدهما** اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية فحينئذ لا يتصور تنازعهما

في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح معه
اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد و قد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا و قد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين

وههين احدهما ان لقتيضي كل منهما فاعليه اسم ظاهر ومفعوليه اسم ظاهر آخر

فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً

وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما

ان لقتيضي احد الفعلين فاعليه اسم ظاهر والآخر مفعوليه ذلك الاسم الظاهر بعينه

ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث

المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون

تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء

وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً يورد واما

مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال

الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني

وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً وضربني واكرمت زيداً و

اكرمني وضربت زيداً او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً

ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال

الاول واختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول

مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت

سيبويه والاخفش من البصرة والاخفش تلميذ سيبويه والكسائي والفراء من الكوفة والفراء تلميذ الكسائي

نحو ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد وضربت واكرمني زيد

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر
استعمالاً اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقاً للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا اسند شيء سده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في مثل ضرباني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد

نحو ضربت واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت العبد ات ١٢

بعد الظاهر كما هو في صورة تاخير الناصب نقول ضربني واكرمني زيد هو
وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه **وحذفت**
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو
اضمر **ان استغني عنه والا** اي ان لم يستغني عنه **اظهرت** اي المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة **وان اعملت** الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيون **اضمرت الفاعل في** الفعل **الثاني** لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد ان جعلت زيدا فاعل ضربني ثم اضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الي زيد لتقدمه رتبة ولا محذور فيه لان اضمار الفاعل ولا
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز **واضمرت المفعول** في الفعل
الثاني لو اقتضاه **على المذهب المختار** ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور وهو زيد ويكون الضمير
راجعا الي اللفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد **الا ان**
يمنع مانع من الاضمار قبل الذكر كما هو القول المختار ومن الحذف كما
هو القول الغير المختار **فتظهر** المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لا سبيل الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا جعلت المفعول الثاني
اسماً او الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان
الاول يقتضي كونه مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع فيهما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرء القيس **شعر** ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفاني ولم اطلب قليل
من المال ؛ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال **وقول امرء القيس**

امرؤ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي ليس من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن طلب المجد المؤثل الثابت واسعى اليه
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اي اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي وشرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى

قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لان حصول الشيء مستلزم بالكفاية فيكون طلب الذي هو عينه مستلزما لها ١٢ عصام

مفعول ما لم يسم فاعله

اراد ان فعل مطلق است مانم مود و ... با مضارع موكد ١٢

تُفعِل أي الي الماضي المجهول وتُفعَل أي الي المضارع المجهول فيتناول
مثل أُفعِلَ وأُفتُعِلَ واُستُفعِلَ ويُفعَلُ ويُفتَعَلُ ويُستَفعَلُ وغيرها من
الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسندٌ الي المفعول الاول اسناداً تاماً فلو
اُسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً
مع كون كل واحد من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبني ضربُ زيدٍ لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام لانه يدل على الحدث فقط و
لا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكمه حكم مفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لان النصب فيه يشعر
بالعلّية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه اى كلٌّ من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
وعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
وامّا المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو

قوله تغيير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ونظايرها بما بضم اوله و بكسر ما قبل اخره في الماضي وبضم اوله وبفتح ما قبل اخره في المضارع لكن فيه ...

الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه **واذا وجد المفعول به** في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل **تعين** اي المفعول
به **له** اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة **تقول ضرب**
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير**
ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه **في داره** جار ومجرور سببه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها **فتعين زيد وان لم يكن** اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به **فالجميع سواء** اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل **والمفعول الاول من باب اعطيت** اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى** بان يقام مقام الفاعل
من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا او ذلك

عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيدٌ
عمرواً **ومنها المبتداء والخبر** وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات او
من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على
ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي **فالمبتداء هو الاسم** لفظاً
او تقديراً ليتناول مثل قوله وان تصوموا خير لكم **المجرد عن العوامل اللفظية**
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه العامل
اللفظي كاسمي انّ وكانَ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى
لئلا يخرج مثل بحسبك درهم **مسنداً اليه** واحترز به عن الجزء الثاني من قسمي المبتداء
الخارج عن هذا القسم لانهما لا يكونان الا مسندين **او الصفة** سواء كانت
مشتقةً كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشي اخوك
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا **او الف الاستفهام** ونحوه كهل وما
ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح و
الاخفش يرى ذلك حسناً وعليه قول الشاعر **شعر** فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبراً عن نحن لزم الفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان

فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
... مصباح المغني ...

لو كان فاعلاً له لكونه كالجزء رافعه لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا

يخرج عنه قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو أقائمان

الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعاً لهذا

الظاهر لم يجز تثنيته نحو زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان طابقت مثال للصفة

الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي

او الف الاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم

زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان أي ومجموعاً نحو أقائمون

الزيدون فانها ح خبر ليس الا هو جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها

فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبراً مقدماً عليه

فيهما صور ثلث احدها أقائمان الزيدان وتعين ح ان يكون

الزيدان مبتداء وقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيها أقائم الزيدان و

تعين ح ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثها

نحو أقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد أي هو الاسم

المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق

على يضرب في يضرب زيد فانه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه

ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول

من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة اي في تعريف

المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند

به المسند الي المبتداء او يجعل الباء بمعني الي والضمير المجرور راجعا الى المبتداء

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة

تاكيدا واعلم ان العوامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل

اللفظية لتسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعني الابتداء عامل في المبتداء

والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل

الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال الاخرون كل واحد

من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل

اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع

التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات

متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم

لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر

المتأخر لفظاً لتقدمه رتبةً لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى
المتأخر لفظاً ورتبةً وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرةً وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفةً لان المعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب من
المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره
ومثل قولك أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان
احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل
مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به

الفاعل لشبهه به او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل

قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما

يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل

موصوف يصح الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد

قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب منتظر وقد يكون شرا كما اذا كان مجي

عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول

يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني

لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير

اهر ذا ناب و[illegible] امثل لضرب الرجل قوي ادركه العجز في حادثة عظيمة و

مثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار

علم انما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف

الفعل وعدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار وكانه قال

سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض

المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه ومن

من التخصصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز
ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد
ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او
وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام
قرينة نحو البر الكر بستين درهما والثمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والثمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من
النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول

الانقضاض فرو رفتن كوكب ١٢ مصادر

لان نزول كوكب من الكواكب في هذه الساعة غير معلوم بخلاف ... فيفيد ١٢

لان الخبر قسم من المرفوع والمرفوع قسم من الاسم المعرب والاسم قسم من الكلمة والكلمة ... مفردة ١٢

فان قلت لم لا يجوز ان يكون الالف واللام في الكر قايما مقام الضمير كما في نعم الرجل قلت لان الرجل مشتمل لزيد بخلاف الكر فانه لا يشتمل البر فلا بد من الضمير في الكر ليتعود الى البر كيف ١٢

جملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدّر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدّر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا
وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره ولكنه قد يجب تقديمه اى تقديم
المبتداء بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح
تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الي ان ابوك مبتداء لكونه معرفة و
من خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى
المبتداء والخبر معرفتين متساوين في التعريف او غير متساويين لا قرينة
على كون احدهما مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتي لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى

اي للمبتداء احترازاً عما لا يكون فعلاً له كما في قولك زيد قايم ابوه فانه لا يجب

تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصورة اما في الصور الاول فلما ذكرنا

واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً

مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل

اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا

قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً

عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير الثالث على قول من يجوز

كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كما تقدم في حرب

هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب

الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب صدر الكلام كالاستفهام

مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف

فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم الفاعل

كان الخبر مفرداً صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز

بعن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام

واذا كان ابوه فاعلاً للظرف كان ابوه جملة ظرفية واذا كان مبتداء كان اين ابوه جملة اسمية ومجموع اين زيد ابوه يسمى جملة كبرى واين ابوه جملة صغرى ١٢

في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه

يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل فان في الدار خبر وتخصيص المبتداء

بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته تمنع معها تقديمه على الخبر

فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى

ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها

زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان

الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر

خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتداء

اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول

عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي

تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من

غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و

المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم و عاقل

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو

قيل ان على الله عبده متوكل ليس من هذا القبيل لان متوكل مبتداء وقد الجار والمجرور المتقدم خبره وعبده مرفوع بانه فاعل الظرف لاعتماد الظرف على المبتداء لا لان عبده مبتداء ومتوكل خبره وفي المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر وهو على الله ۱۲ منه

حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولي ونظر بعض النحاة الي صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان المتعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك **وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط** وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء في الخبر** ويصح عدم دخوله فيه نظرا الي مجرد تضمن المبتداء معني الشرط واما اذا قصد الدالة علي ذلك المعني في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه **وذلك** المبتداء المتضمن معني الشرط **اما الاسم الموصول بفعل او ظرف** اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية بينهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به **او النكرة**

[illegible]

وفايدة دخول الفاء في الخبر انها تؤذن بان ما بعدها مستحق بالفعل المتقدم او الظرف المتعلق بالفعل المقدر ولو لم يدخل الفاء احتمل ان يكون ما بعدها مستحقا بالفعل او بغيره ١٢

لان صلة الموصول لا يكون الا جملة فلو قدر باسم الفاعل لا يكون جملة ١٢

الموصوفة بها اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليهما مثل الذي ياتيني
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم و مثل كل
رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي
يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما
كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قلت باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما

والحق بعضهم قيل هو سيبويه انّ المكسورة بهما اي بليت ولعلّ في المنع

عن دخول الفاء على الخبر والاصح انّها لا تمنع عنه لانّها لا تخرج الكلام

عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى انّ الذين كفروا وماتوا

وهم كفار فلن يقبل منهم توتيهم فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ

بليت ولعلّ فما وجه تخصيص انّ المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي

الحق ان بهما هو سيبويه فاعيد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره

مع انّ كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على منع انّ

المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة

ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى (وهو الاية المذكورة ١٢) واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه و

قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم (دشمن) ولكنّ ما يقضى الله فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا

جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع

لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك ويجب حذفه

عند من قال في نعم الرجل زيد أن تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ

المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال

الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة

الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل

تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه

كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يوهم نصب

الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام

قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك

خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نقل عليه صاحب

اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان

للخبر المحذوف غير شاذ منه اي ففي وقت خروجي السبع واقف

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم

اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر و

ذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد

لولا مثل لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الثاني

أي التزام جواب لولا في موضع الخبر ١٢

انتفى لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عامًّا واما اذا كان الخبر خاصًّا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر **شعر** ولولا الشعر بالعلماء يزري ۞ لكنت اليوم اشعر من لبيد ۞ وقال آخر ولولا خشية الرحمن عندي ۞ لجعلت الناس كلهم عبيدي ۞ هذا على مذهب البصريين و قال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويله منسوبًا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافًا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلًا وضرب زيد قائمًا اذا كان زيد مفعولا به **ومثل ضربي زيدًا قائمًا** او قائمين وان ضربت زيدًا قائمًا واكثر شربي السويق ملتوتًا واخطب ما يكون الامير قائمًا فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدًا حاصل اذا كان قائمًا فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائمًا ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية والحال قائم مقام الظرف اي

ازنام بشاعري از عرب ١٢

الفاء عاطفة واذا للمفاجات هي عند المبرد ظرف مكان فيصح خبرًا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع ١٢ سنه ١٢٠٥

قوله ومثل ضربي زيدًا قائمًا ذهب الكوفيون الى ان قائمًا حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى و العامل فيه المصدر الذي هو المبتدا وخبر المبتدا محذوف لعدم الحال وجوبًا اي ضربي زيدًا قائمًا حاصل وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظًا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدًا حاصل اذا كان قائمًا والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدًا قائمًا ما اضرب زيدًا الا قائمًا ١٢ شرح ابيات

قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل
جران اولي ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام قرينة كما تقول الذي ضربت
قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال
وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا فعلي هذا يكون مستريحين من
تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
فيجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء
مسده ولتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الي ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الي صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الي ان هذا المبتداء لا خبر له
لكونه بمعني الفعل اذ المعني ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتداء اشتمل
خبره علي معني المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعني مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب

واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف

مقامه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك

لافعلن كذا اي لعمرك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك

يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر

والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف

لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها

اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت

الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا فمثله هو اي خبر ان واخواتها

المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند

شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول

هذه الحروف خرج جميعها غيره والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها

عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل

يقوم في قولنا ان زيدا القوم ابوه فان يقوم هنا من حيث اسناده

الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه

بحث خبر ان واخواتها

قوله خبر ان مبتداء محذوف الخبر او بيّنه ما سبق اي منه خبر ان وقوله هو المسند ابتداء الكلام او يقال مبتداء وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل ١٢ هندي ره

ولا يخفى ان عمل الفعل على نوعين احد اصلي وهو ان يكون رافع الاول وناصب الثاني مثل ضرب زيد عمروا والآخر الذي هو ضد ناصب الاول ورافع الثاني ضرب عمروا زيد وهذه الحروف يعمل عمل الفرعي لا الاصلي ١٢ شرح

فلا يحتاج الي ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الي اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الي ان يجاب بان المراد
كلام بيفايده ١٢
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الي تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل
ان زيدا يقوم **مثل** قائم في **ان زيدا قائم** كانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه حكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا
خبر مبتداء ١٢
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا
ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامر خبر المبتداء بعد ان يصح كونه خبرا او بعد
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا
للمبتداء يصح ان يقع خبرا لباب ان حتي يرد انه يجوز ان يقال اين زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك **الا في تقديمه**
اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه علي الاسم وقد
جاز تقديم الخبر علي المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع علي الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يقدم
المنصوب علي المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع علي المنصوب فلما

فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **إلا أن يكون الخبر ظرفاً** أي ليس أمره
كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً فإن حكمه إذاً كحكمه في جواز التقديم
إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا كان الاسم
نكرة نحو إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها **خبر لا** الكائنة **التي لنفي الجنس** أي لنفي صفة إذ لا رجل قائم
مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه **هو المسند** إلى شيء آخر هذا شامل
لخبر المبتدأ وخبر إن وكان وغيرها **بعد دخولها** أي بعد دخول لا فخرج به
سائر الأخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر إن فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب أبوه **نحو لا غلام رجل ظريف** وإنما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكره لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
على ما هو الظاهر **فيها** أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لأن الظريف لا يتقيد بالظرف ونحوه وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره **ويحذف**

خبر لا التي لنفي الجنس

خبر لا هذه حذفاً **كثيراً** اذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي

عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي لا يظهرون

الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه

اصلا لا لفظا ولا تقديراً فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل

والمال فلا احتياج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبراً في مثل

لا رجل قائم على الصفة دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتين بليس** في معنى النفي

والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها **هو المسند اليه** هذا شامل

للمبتدا ولكل مسند اليه **بعد دخولهما** خرج به خبر اسم ما ولا وبما عرفت

من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم **مثل ما زيد قائماً ولا رجل**

افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف

ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون

لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان

قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن ونحو ما هذا بشراً **وهو** اى

عمل ليس **في لا** دون ما **شاذ** قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس

لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقاً بخلاف ما فانه لنفي

لا اله

نفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يكون لنفي الجنس لانّه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز
فيما بعد الرفع مالم تكرر والتكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسنداً او مسنداً اليه بالاصالة لا بالتبعية لقرينة
ذكر التوابع فيما بعدها فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات هو ما اشتمل**
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكماً وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيداً او مسلمات واياك ومسلمين ومسلمين **فمنه**
اي من المنصوبات او ما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او اللام
او مع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه
وهو اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه
قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثراً فيه موجداً اياه فلا يرد

عليه نحو بات موتاً وجسم حسامة وتشرّف تشرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان

ما فعله الفاعل هو المعني والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة كما اذا كان مذكوراً

بعينه نحو ضربته ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو فضرب الرقاب

او اسماً فيه معني الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها

لا حقيقةً ولا حكماً نحو الضرب واقع علي زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس

المراد به ان الفعل كائن بمعني ذلك الاسم فان معني الاسم جزء معناه بل

المراد ان معني الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به نحو تاديباً

في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس

ما اشتمل عليه معني الفعل وكذلك خرج به نحو كراهتي في نحو كرهت كراهتي

فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور

لان معنى التاديب مغاير للضرب ١٢

واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معني الفعل مشتمل عليها وثانيهما

كونها بحيث وقع فعل الكراهة عليها فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار

الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت

بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد اي ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا حسنا و
قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل

له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له تعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم
نيل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه وقد قالوا احمدت الله حمدا
وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام
الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا
له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق واجبا قياسا
اي حذفا قياسا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع
متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع
مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما انت سيرا لا يجب
حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي
داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي خبرا عن ذلك الاسم

قوله وبعضهم بان وجوب الحذف الخ وقال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر ... [illegible]

الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً وانما سرت
سيراً لايكون منه وانما وصف الاسم بان لايكون المفعول المطلق خبراً عنه
لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعاً على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لايصلح وقوعه
خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لايكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي
تسير سيراً وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الي المعرفة والنكرة او الى ما هو فعل المبتداء والي ما ليس
به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اي تسير سيراً مثال
لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيراً سيراً اي يسير سيراً سيراً مثال لما وقع
مكرراً ومنها اي من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الي الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى

قوله فلا يرد نحو قوله تعالى دكا لان المفعول الثاني مكرر لكن ليس ههنا في موضع الخبر لان الارض لاتطلب الخبر لانه مفعول ما لم يسم فاعله لدكت بخلاف زيد في زيد سيراً سيراً فانه مبتداء يطلب الخبر ١٢ [illegible]

قوله انما جمع بين الضابطين جواب سؤال مقدر تقريره ان الضابطة الاولى وضابطة وقوع المصدر مكرراً لكل منهما عليحده فلم لم تفردهما كما في سائر الضوابط وتقرير الجواب انه جمع منهما لاجل المناسبة بينهما في الوقوع بعد اسم لايكون خبراً عنه ١٢ علوي رحمه الله القوي

[illegible]

قوله او الى ما هو فعل المبتداء اما كون المفعول المطلق فعلاً للمبتداء [illegible] ١٢ عصام الدين

[illegible]

فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله

شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق

اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء

ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه

اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن

لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا علي فعل من افعال الجوارح

واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح

بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة

علي اسم كائن بمعناه اي بمعني المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت

بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلي صاحبه اي علي صاحب ذلك

الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا

له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار

اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعني صوت تصويتا

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت

قوله ثم فشدوا الوثاق آه انما وجب حذف العامل منها لانه الجملة المتقدمة منه علي المصدر الذي ينتقل الذهن منه الي غايات التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها كالاثر الذي يكون بعد المؤثر والقرينة لحذف الجملة المتقدمة منه وهي شدوا الوثاق لان شدوا الوثاق يدل علي تمنون او تفدون لانهما تحصيلان بينة والمحصل قرينة للمحصل ١٢ حلبي

المن ان يترك الاسير الكافر من غير ان يأخذ منه شيئا الفداء ان يترك الاسير ويأخذ مالا او اسيرا مسلما منهم في مقابلته ١٢

المن نعمت دادن ومنت نهادن ونقصان كردن كقوله تعالى لهم اجر غير ممنون اي غير منقوص ١٢ لغط ١٢

لانه ليس من هذا القبيل لان غرض المتكلم جعل الصوت الثاني عطف بيان الاول وهذا الكلام مستغن عن الدليل ١٢

لانه ليس من هذا القبيل لان غرض المتكلم جعل الصوت الثاني بدلا او عطف بيان الاول وهذا الكلام مستغن عن الدليل ١٢

له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهي له علي الف درهم
لان مضمون الجملة الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذه النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما توكد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اي احق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون الجملة وهي
قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذه النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو مصدوق
عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه ومن حيث هو محتمل الجملة غيرها فالموكد
اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم فاعل

من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد
لاجل غيره لتندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه لتكرر وتتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب البابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعد متعدي بنفسه بخلاف الب فانه لا يتعدى الا باللام المفعول به هو
ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

فصل لبيك

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل

الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له

او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق

عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اُعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة

او حكما فخرج به مثل زيد في ضُرِب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى

فاعل ولا يشكل بمثل اُعطي زيد درهما فانه يصدق على درهم انه واقع عليه

فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله في

حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع

عليه الفعل لكان احصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة

حرف فعل اُعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم اي

المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما

ومتأخرا اما جوازا مثل قولك الله اَعبد ووجه الحبيب اُتمنّى واما وجوبا

فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمك اذا

او لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز انّ نحو انّ من البر ان

تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية **جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب** اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **ووجوبا في اربعة مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة **سماعي** مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثله محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امرأ ونفسه** اي اترك امرأ ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا **و**الموضع **الثاني** من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو المطلوب اقباله** اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك توجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه

نداوه فيخرج بهذا القيد من تعريف المنادي ولهذا افرد المصنف احكامه

بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال البعض منادى مطلوب

اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك ناديته وتقول له

تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب

المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى **بحرف**

نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة

المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اي

طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون

آلته مقدرة مثل يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية

بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب مقدرا كما في

المثالين المذكورين او للمنادى والمنادي الملفوظ مثل يا زيد والمقدر

مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه

على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل

حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته

فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو

في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلي هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به لعامل واجب الحذف و علي المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادي احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه **ويبني** اي المنادي قدم بيان البناء و الخفض والفتح علي النصب لقلتها بالنسبة الي النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها **علي ما يرفع به** اي علي الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادي في غير صورة النداء او الفعل مسند الي الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الي الاسم غير ملائم لسوق الكلام **ان كان** اي المنادي **مفردًا** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعني لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة

وهو باطل لانه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل ولان اسم الفعل مستقل بالافادة بالنظر الي مسماه لانه جملة وحرف النداء ليست كذلك لانه يلزم منه كون اسم الفعل علي حرف واحد في الهمزة ولم يوجد ذلك في اسماء الافعال واذا بطل في الهمزة بطل في الكل ١٢ منه رح

بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف ذلك واياك لفظاً ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا شبه
لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي نحو المنادى بلام
الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص او
دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذ قد يحذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا لقوم اغيثوا فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في
هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي تفتح اللام الجارة معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع كاف الضمير فان عطفت على المستغاث شيئاً بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضاً نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول

بيان ان الاصل بناؤه وعدم تغيره بدخول العوامل لانه مفرد معرفة ۱۲ هندي

المستغاث

۵۳

لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادي بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان
كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدِّد اسم فاعل يستغيث
بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادي في قوله يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر
مما سبق **ويفتح** اي يبنى المنادي على الفتح **لالحاق الفها** اي الف
الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها **ولا لام فيه** صريح
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن

الانتقام: كينه كشيدن
الانقضاء: تمام كردن

فلا يحسن الجمع بينهما **مثل يا زيداه** بالحاق الهاء للتوقف **وينصب ما سواها** اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفرداً بان يكون مضافاً او شبه مضاف واما ما يكون مفرداً لكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً **مثل يا عبد الله** والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف مثل **يا طالعاً جبلاً** والقسم الثالث وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل **يا رجلاً** مقولاً **لغير معين** اي رجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد له لانه اذا كان منصوباً لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً اذ حيث الفصيح اعتقاد كل من المثال سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثاله على الفراد مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشتملت الاقسام باسرها مذكورة وهذه

وانما قيدناه بقولنا ظريفاً نصباً في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسناً وجهه الظريف ١٢ منه قدس سره ١٢

ای يا من علا جبلاً من...

الا منه كلها فثال لما سوى المستغاث به فلا حاجة الى ايراد مثاله على حدة

وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى

بكونه مبنيا لان توابع المنادي المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المنادى المبني

على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع مثل

يا زيداه وعمراه والاعمراه ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة

لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية

وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة

حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضافا او حكما بان

يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة

المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه

بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو

يا زيد الحسن والوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه

ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه

مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم

فيها وصرح بالقيد فيما يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان

التاكيد والصفة على انه تم تبع الاجمع في متناع وصف المنادي دم تبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل ١٢ عصم

بدن ان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ولذلك لم
يقيد التاكيد بالمعنوي **والصفة** مطلقا **وعطف البيان كذلك والمعطوف**
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بحرف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي **ترفع حملا على لفظه** الظاهر او
المقدر لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه **وتنصب على محله** لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب المحل بالمفعولية **نحو** يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد **يا زيد**
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثال لانها اكثر واشهر ويا غلام
بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه **والخليل** ابن احمد وهو استاد
سيبويه **في المعطوف** بحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع**
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي
الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم تباشره حرف النداء جعلت تلك

لان حركة المنادي الحاصل بسبب حرف النداء وحركة الاعراب تحصل بسبب العوامل ١٢

الحالة اعراباً فصارت رفعاً وابو عمرو ابن العلا النحوي القاري المقدم

على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف

النداء لتوسط اللام لا يكون منادي مستقلاً فله حكم التبعية وتابع المبني تابع

لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان اي المعطوف المذكور

كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس

مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادي مستقلاً بنزع اللام عنه

والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام

عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب

لامتناع جعله منادي مستقلاً والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى

المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت

منادي فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في

عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافاً

لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل

والمعطوف غيرما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع

وهو الممتنع دخول ياء عليه فغير المعطوف الذي لا تمتنع دخول ياء عليه

حكمه اي حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** الذي يباشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف

المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون

حرف النداء مقدراً فيه **مطلقاً** اي حال كون كل منهما مطلقاً في هذا الحكم

غير مقيد من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً

ويا زيد رجلاً صالحاً **والمعطوف** مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد

وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً **والعلم** اي العلم المنادى المبني على

الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما تفهم

من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم

الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة

بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف

ابن عمرو **مضافاً** اي حال كون ذلك الابن مضافاً **الى علم آخر** فلو لم

يكن علم كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع

بہ لکن یختار فتحہ بکثرۃ وقوع المنادی الجامع لہذہ الصفات والکثرۃ

تناسبہ التخفیف فخففوہ بالفتحۃ التی ہی حرکتہ الاصلیۃ لکونہ مفعولا بہ و

اذا نودی المعرف باللام ای اذا ارید نداءہ قیل مثلا یا ایہا الرجل

بتوسط ای مع ہاء التنبیہ بین حرف النداء والمنادی المعرف باللام تحرزا

عن اجتماع آلتی التعریف بلا فاصلۃ و یا ہذا الرجل بتوسط ہذا او یا ایہذا

الرجل بتوسط الامرین معا والتزموا یعنی العرب رفع الرجل مثلا ولکان

صفۃ وحقہا جواز الوجہین الرفع والنصب کما مر لانہ ای الرجل مثلا ہو المقصود

بالنداء فالتزم رفعہ لیکون حرکتہ الاعرابیۃ موافقۃ للحرکۃ البنائیۃ التی

ہی علامۃ المنادی فیدل علی انہ ہو المقصود بالنداء وہذا بمنزلۃ المستثنی عن

قاعدۃ جواز الوجہین فی صفۃ المنادی ولہذا لم نذکرہا کما یخرج صفۃ

الدسم المبہم عن تلک القاعدۃ و توابعہ بالجر عطف علی الرجل ای والتزموا

رفع توابع الرجل مضافۃ او مفردۃ نحو یا ایہا الرجل الظریف ویا ایہا الرجل

ذو المال لانہا توابع منادی معرب وجواز الوجہین انما یکون فی توابع

المنادی المبنی وقالوا بناء علی قاعدۃ تجویز اجتماع حرف النداء مع اللام

وہی اجتماع امرین احدہما کون اللام عوضا عن محذوف وثانیہما لزومہا

قولہ وقالوا یا اللہ خاصۃ وہو من حیث المعنی مستثنی عن القاعدۃ المذکورۃ وانما

استثنی منہا الوجہین احدہما ان التوسط

غیر ممتنع لان ایا یستلزم التعدد وہا للتنبیہ واللہ تعالی یتعالی عن ذلک والثانی

ان اللام فیہ لیست للتعریف بل صارت جزء الکلمۃ بالعلمیۃ وکانت فی الاصل

عوضا عن ہمزۃ الہ فاضمحل فیہ جہتہ التعریف

بالوجہین ۱۲ غایۃ التحقیق ۱۲

از فائدہ ضمیر بہ ۱۲

خاتمة

زومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولم يجتمع هذان الامران في
موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال واما مثل والنجم والصعق
وان كانت اللام فيه لازمة لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس و
ان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس و
لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي
وجاز في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة
صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب و
في الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما
هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك لمذهب سيبويه او

مضاف اي عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد وانما
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع لمضاف
او تابع مضاف وتمام البيت **شعر** يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر **البيت** لجرير حيث اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني
تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاة اياهم و
المنادي **المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه** وجوه اربعة فتح الياء مثل **يا غلامي** و
سكونها مثل **يا غلامي و** اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة
احترازا عن نحو يا فتاي مثل **يا غلام و** قلبها الفا نحو **يا غلاما** وهذان الوجهان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص ويتوجه الى المقصود من الكلام فخففت
يا غلامي بوجهين حذف الياء واكتفاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف منهما من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
واقعين في المنادي المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادي كذلك
بل فيما غلبت عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء

المشبه بالمضاف اليه اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
تنيطراً اي المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه تلفظاً اي اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية و ان لا يكون مستغاثاً لا مجروراً باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى و
لا مفتوحاً بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم
و ان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير و الشرط الرابع احد الامرين
الوجودين وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لان العلمية
تناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما القي
منه دليل على ما القي ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب بلا علة موجبة واما اسماً متلبساً بتاء التانيث وان لم يكن
علماً ولا زائداً على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي و

الالتقاء اثر احتق ١٢

وهو المنادى ١٢

اي الموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي هو آخر الكلمة ١٢

لم يبالوا ابقائه كونه ثلثية وشاة بعد الترخيم على حرفين لان ثباته كذلك

ليس للاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى

برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ

من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى

ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان**

في آخره اي آخر المنادى **زيادتان** كائنتان **في حكم** الزيادة **الواحدة**

في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما

زيدتا اولا ثم زيدت التاء وانثانية فلم يحذف منهما الا الآخر **كاسماء**

اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم

كما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار **ومروان او** كان في

آخره **حرف صحيح** اي صحيح اصلي تتبادره الى الذهن لان تغالب في الحرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من

ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما

في حكم الصحيح في الاصالة **قبله مدة** اي الالف او ياء او واو ساكنة

حركة ما قبلها من جنسها والمراد به المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن

الذين يغلبهما وكثرتهما فيخرج منه نحو محتاز فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال انها في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو قلون وثبون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكأن زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر حملت على الاسد وثبت على النقد فان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك اي المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى

قبله

الثابت بجميع اجزائه فيبقي الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه

على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم

وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة في يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد الفتحة

وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادي المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه

كانه لم يحذف منه شيئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال

يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه

صارت الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو

ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو

فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة

النداء يعني حاصته في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشتهر صيغتها

فكانت اولي بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي والمندوب في اللغة

ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذر ذوه

في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا

او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع

عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل الاحقا

متطرفة

المندوب

الاحق للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه

ويا عمراه ومثل وياحسرتاه ويا مصيبتاه ويا واويلاه واختص المندوب بوا امتيازا له

عن المنادي لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب

والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب علي صورة قسم من اقسام

المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما اذا كان مفردا

معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه

صورة جميع اقسام المنادي ليرد انه عليه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز

لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في ندبته

فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت

الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة

غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب

واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها

الضم ولا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي

الحاقها بهذه المندوب في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب

المتفجع عليه عدا ما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب

بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه الا اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق بالموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف الي المضاف اليه لانه جي به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة لانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي الا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث

بالمضاف

لان الاسم انما تتم بالتنوين او بالنون او بنون التثنية والجمع او الاضافة ١٢ عصام الدين

وجمجمتي ياء متكلم مضاف اليه ١٢

لغير معين

مفعول مطلق ١٢

والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت و تطويل الكلام

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف

النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه

اللام مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا

اي يا يوسف و لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل

او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف

من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام و المضاف اي معرفة كانت

نحو غلام زيد افعل كذا و الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات

فيشذ نداؤها نحو يا انت و يا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم جنس في

اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس

شذوذا قالت امراة امرء القيس حين كرهته و في افتد مخنوق اي يا

قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف

النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا في اطرق كرا اي يا كروان

فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس و ترخيم غير العلم قيل

هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة

في القرى

التعامته التي هي

في القوي فيسكن وليطرق حتى يصادّ والمعني انّ التعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القوي فلا تخلي الفضا وقد يحذف المنادي لقيام قرينة جواز الا يا اسجدوا بتخفيف الّا على انه حرف التنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول اليا على الفعل بخلاف قرآة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في اللام ولا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالناصب والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله انما صيب على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه لانه احتراز عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه واحترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصل به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيداً عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن ذلك العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم ضميره

او متعلق

بان يلقي عليه ثوب فيصطاد وصار مثلا لمن يتكبر ولو اضع من هو اشرف منه ۱۲ عصام رح الله تعالى

التحلي بردن مصادر ۱۲
التخلية رها كردن ۱۲

التحقيق شكار كرده شده مصدر ۱۲

ارخالي نباشي تو ۱۲

اي بغير تشديد ۱۲

اي من باب حذف المنادي ۱۲

قوله عن حجر از احتراز الاولى ان بقال احتراز الجمع لانه التفسير عن ضرورة التفسير لانّ الجمع بينهما ينقض الغرض ... مثلا يفيد نظره ان يعرب اي زيدا ضربته زيدا اضربته ... انما يلزم من زيد ... وزيدا مررت به لا ... في زيد ... مررت عليه ... والوصل ... لست ... عليه ... وجه وجوب الحذف من عبارة ... الباب ۱۲ عصر

ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
مثل زيدا ضربت وبقيد الاعراض عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال نفسه خرج نحو
زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه فهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تسليط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح
الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق و
الاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجعله نحو زيدا ضربته

تقدير

وهو ان استعمال الفعل بلا ضمير الاكرام اكثر من استعمال الفعل في متعلقه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه **وزيدا مررت به** مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت **وزيدا ضربت غلامه** مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه
ينصب زيد في هذه الامثلة **بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت** يعني الفعل
المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني **وعلى هذا القياس**
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به **واهنت** فانه مفسر بما
يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده **و**
لابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الخمس الصور اشار المصنف فقال **ويختار** في الاسم
المذكور **الرفع بالابتداء** اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح **عند عدم قرينة خلافه** اي قرينة ترجيح خلافه

المحبوس

خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان تجرد
ذلك الاسم على العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع ووجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى منها لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا
بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض و
يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرج زيد لقيته وبعد حرف النفي
يعني ما ولا وان ليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان
زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال
حرف الاستفهام لانه يختار الرفع من اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل
همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل
الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو
مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو
خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته للمعنى المقصود او الصفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفية لا بينه بوصف التفسير على
تقدير النصب وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معاً مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له لكان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة لشيء وقوله تع بقدر خبراً
له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت

المفسر

في نحو زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره نحو ذلك والا الاصح العطف

على الصغرى بعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع

ان قام مع ضميره ١٢

فيها الاسم المذكور على جملة ذات الوجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية

فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان مستويان لحصول التناسب

فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون

فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع

قلنا اي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما

اذا تعارضا تساقطا ١٢

اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهي واما باعتبار

المبتداء فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف

الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما واذا كانت من حروف الشرط فحكمها

ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا

يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما واما وجب النصب

در تحضيض بين ١٢

بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك

مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به

منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان نظير ما في

الياء المعتزة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوِ ويا عدوّا وقد جاء شاذا
في المنادي يا علام بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الالف ويكون المنادي المضاف
الي ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه الاربعة وقفا اي في حال الوقف تقول
يا غلامِيه ويا غلامِيَه ويا غلامَه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امّي علي الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الي ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم
كما اشار اليها بقوله ويا ابتِ ايضا ويا امتِ ايضا اي قالوا يا ابتِ
ويا امتِ ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة علي
وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ
ويا امتُ لاجرائه مجري المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا
ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذه الاختصاص بالنظر الي الام والعم
اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر
الي الابن الصيغ فانهم يقولون بنت ام وبنت عم علي الوجوه الاربعة فصل باب

علمي فقالوا يا ابن أُمّي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها ويا ابن أُمِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء على الكسرة ويا ابن أُمّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذّ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن أُمَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة كالكسرة للاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولمّا كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها وهي أن لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه

عد مثبة

في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابسه
احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك **فالرفع** اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب **وكذلك** اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى **كل شيء فعلوه في الزبر** اي في صحايف اعمالهم
فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر اذا كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر الاية فات

باب

بلغ

المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب

فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف اعمالهم

مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء

او الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم

ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر

ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع

ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى

ان تمحلوا للاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار

فاشار المص الى ما تمحلوا للاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف

واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي

هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لا لاثر

على تسببه للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ

اعلم ان بين الواحد والمفرد عموما من وجه فيجوز زيد واحد ومفرد والصفة نحو عبد الله مفرد لا واحد ونحو الرجل واحد وليس بمفرد ١٢

او الزانية مبتدا و محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف

اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم

الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة

او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة

فيتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا

فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيهما النصب واختيار النصب باطل

لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين

الرفع والرابع من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به

فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في

اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل

فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون

مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول

او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان

قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه

وضع في المعطوف المظهر محل موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق

فان قلت كيف تطبيق الدليل على المدعى قلنا ... [illegible]

عطفا

هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان ايضا مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا وغايبا نحو اياي واياكما واياك واياكم واياه واياهما وايانا ونفسك نفسك الله الله الاسد ١٢

ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول استعارا بانه

محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان

للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربها بالعصا وبعد حذف

الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد تبعيد

الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها **والطريق الطريق**

مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في

اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه

مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى الاتقاء

عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تبعيد بعد او اتق ونحوهما مقدرا

مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك

فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها

كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن نوعين فينبغي

ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير لانه تابع للتحذير والتوابع

خارجة عن المحدود وبدليل ذكرها فيما بعد **ونقول** في قسمي النوع الاول

نفسك
لانه لم يحذر مابعده حتى يدخل في النوع الاول ولم يذكر مكررا حتى يدخل في النوع الثاني ١٢ عصام رحمه الله تعالى

الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
سوكما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك
ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر
عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وشذوذه من غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل
فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل للاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو من زمان او مكان عن ان فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا فقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه

يفعل

فُعِل

فُعِلَ فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث

انّه فُعِلَ فيه فِعْل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه

على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله فعل مذكور الّا انّ زيادة توضيح المعرّف

وتصويره وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي

المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في

وهو مجرور بها وما يُقدّر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح

القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور

بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل

المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول

فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجرّ وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان

او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لانّ المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح

انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما

في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان مبهما

الدهر زمان وروزگار ۱۲ كنز

قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست

خلفك والّا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ

والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كانت معرفة او نكرة كحين وزمان والحين الزمان والمحدود ما له حد يحصره سواء كانت معرفة او نكرة كيوم وليلة القدر ۱۲ رمضان رضي الله تعالى عنه

المكان

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفةً نحو جلست في المسجد

وفسر المبهم من المكان بالجهات الستّ وهي امام وخلف ويمين وشمال و

فوق وتحت وما في معناهما فان امام زيد مثلا يتناول جميع وجه الى انقطاع

الارض فيكون مبهماً ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية

مجراها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسّر بالجهات الستة عند ولدى وشبههما

نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل

على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معيناً نحو جلست مكانك

لكثرته في الاستعمال مثال الجهات الستّ لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد

دخلت وان كان معيناً نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح

اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه لا كن الاصح انه مفعول

فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا الحمل تأمل فان

الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول

لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ولو

يؤيد ذلك ان كل فعل نسبته الي مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب

الي مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيداً في الدار التي

هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيداً في الدار كذلك يصح

ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول نسبته الي الدار ليس كذلك فانه

اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة

الدخول الي الدار ليست كنسبة الافعال الي امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون

الدار مفعولاً فيه بل مفعولاً به وقيل معناه علي الاستعمال الاصح فيكون

اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح

استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وقد ينصب

اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال

متي سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم

الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل

لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل

مطلقاً او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة

او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً كما اذا قلت تاديباً في جواب

اي الداخل في البلد والدار ان البلد ... الذي ... دخلت البلد ...

المفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب حاصل للفاعل على الفعل وللفعل قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديباً وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبناً فان القعود ليس سبباً للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين ١٢ وافيه

بحث المفعول له

جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل الجبني التأديب

فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور

في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه

كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويدرج

نحو الجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه للفعل فيه

مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب

انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب

وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون

المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا

للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله

فالمعني عنده في المثالين المذكورين أدبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود

عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

بان صحة تاويل نوع بنوع آخر لا يدخله في حقيقة الآخر اي صحة تاويل الحال

بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب

من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط

كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان
شرط النصب تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها
اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات
الافعال فلا تقدير غيرها من او الباء او في مع انها من ادوات المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة الى انما يكون
في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل بان اتحد فاعلهما وفاعل عامله احترازا
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في
الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من

من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فانه زمان الفعل اعني القعود لبعض
زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح لبعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند عليه المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع اي اللام واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
قد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين اللزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا يكون معناه الذي فعل فعل المصاحبة على ان يكون مفعول ما لم

وقد حيل بين العير الخ قال قدس سره
في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلي والنزوان الوثوب ومنه
قدس سره في تفسير الوثوب بر جستن ١٢

فاعله ضميراً راجعاً الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازٌ عن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول فعلٍ وافادتِه اياها سواءٌ كان ذلك المعمول فاعلاً نحو اتى
الماء والخشبة او مفعولاً نحو كفاك وزيداً درهم وسواءٌ كان ذلك الفعل لفظياً اي
لفظياً كالمثالين المذكورين او معنًى اي معنوياً نحو مالك وزيداً اي ما تصنع والمراد
بمصاحبة لمعمول فعل مشاركته في ذلك الفعل في زمانٍ واحدٍ نحو سرت وزيداً
او مكانٍ واحدٍ نحو تركت الناقة وفصيلَها ترضعُها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها للقول الاعلى المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل
على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمراً والوجوب العطف
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعول له جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيداً بالنصب على المفعول له والا اي وان لم يجز العطف

وجاز

بل تمتنع تعين النصب مثل حسبت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة

لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا يفهم من

اللفظ وجاز اي لم تمتنع العطف تعين العطف حيث لا تحمل على العامل المعنوي

بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو اي وان لم يجز العطف

بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه

امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف

عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل

في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع فمعنى ما شانك وعمرا ما تصنع وعمرا ومعنى ما لك

وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي

من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز

يدل الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث هو فاعل او مفعول ١٢

وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به

كصفة المبتداء نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به

فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به

وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا

مستنبطا

لا عن شان

وما يماثله

وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولكن العمل بمثل جيئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجي الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم تبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما ١٢ والمبين اي في جميع الاوقات سواء كان فاعلا او ١٢

اي سواءٌ كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظًا اي لفظيًا بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحواي الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة او حكمًا او معنى اي معنويًا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحواي الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او مفعول به وكذا المفعول مطلقًا نحو ضربت
الضرب شديدًا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كلية كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولًا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكأنه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفًا وان يأكل لحم اخيه
ميتًا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل
اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولًا به وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم
يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول

المفعول

مفعول ما لم يسم فاعله فلو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او
تُبَيِّنُ على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به
لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال
للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليه ياء المتكلم ومفعوليه زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا او لانهما شيئا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وتصير
زيد به مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن
منطوق الكلام المعتبر بصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل و

بوس تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان

الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة

المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح

به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كالامر وكالنداء والتمني والترجي

والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكانه اسد صائلا

وشرطها اي شرط الحال **ان يكون نكرة** لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث

المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض **وان يكون صاحبها**

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالبا** اي ليس شرطها

ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي الشرط وبيان ذلك

ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني

رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق

كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز

الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا

راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه

غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوعه في هذا

اما وجعلت حالا عن المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه ١٢

الحال

في هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن
تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره
ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال لبيت اللبيد
يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم
يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم
يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص
مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفرادا و
تجهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدر

قوله ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه بالفارسية از جهت اب خوردن شتر از حوض اب

وثانيها انها انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركا ومنفردا او مجتهدا

فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة

المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن

فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين معرفة نحو

جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص

النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل

قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب

ولا يتقدم اي الحال ضاعدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي فيه قد وقع

فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف و

ما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا المعنى الكلام

ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف

ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى

ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال

نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه

في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل

يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية

الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم

عليه هذا اذا كان لم يكن الظرف واخواته في العامل المعنوي واما اذا جعله

واخواته في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني

لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك **لا** يتقدم **على** ذي الحال **المجرور**

سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال

عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربته زيد وذلك لان الحال تابع

وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه

ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون

تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال **على الاصح**

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة

والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند

فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا

واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء

وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبيهه فانه اذا لم يكن لذلك لم يجز تقدم عليه اتفاقا عصام الدين رح الرضي

بعد

کشیدن و از خود چیزی نمودن که آن نباشد و بیراه رفتن ۱۲

للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر المحذوف اي ارسالة كافة وبعضهم
يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل**
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا **صح ان يقع حالا**
من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في
تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق **مثل**
بسرا او رطبا في قولهم **هذا بسرا** وهو ما بقي فيه حموضة **اطيب منه رطبا** وهو
ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا
والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفصل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه
الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر

المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير
منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفصلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يفيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقوع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا **وقد تكون** اي الحال **جملة** لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية **خبرية**
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه
في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها **فاذا** وقعت الجملة
حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا
او منفيا فهذه خمس جمل **فالاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية مثبتة **بالواو والضمير** معا
بقوة الاسمية بالاستقلال فناسب ان تكون الرابط في غاية القوة نحو

فيها

منتقلة تارة وثابتة به تارة

وانا راكبًا وحيث وانت راكبًا جاءني زيد وهو راكب **او بالواو وحدها** لانها

تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين

الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال

المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو

في بيان حال المؤكدة والمنتقلة سيأتي بعد هذه

لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير وحده على ضعف** لان

الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في

فلا بد من الواو على الصحيح **والمضارع المثبت** اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعًا

مثبتًا متلبسة **بالضمير وحده** لمشابهته لفظًا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو

نحو جاءني زيد يسرع **وما سواهما** اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع

المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي **بالواو**

والضمير معًا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم

قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او

جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو

والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد و

قوله فوه مبتداء الى في خبره والجملة في موضع النصب على الحال في كلمته والضمير في فوه عايد الى الهاء في كلمته وان جعلت الحال من الفاعل ...

لانه اذا انتفى الفعل الماضي استمر ذلك الانتفاء الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بل امتنع دخول قد عليه لاقتضائه تجدد الاثبات ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره اليه

زيد وما خرج عمرو ولا بدّ في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقرّبة زمان
الماضي اي الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدلّ بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوّزا الّا انّ المتبادر من الماضي
المثبت اذا وقع حالا انّ مضيّه انّما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بدّ من قد حتّى
يقرّبه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانّهم لا يوجبون قد لا ظاهرة
ولا مقدّرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدّرة
منويّة نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف
مذهب سيبويه والمبرّد فانّهما لا يجوّزان حذف قد فسيبويه يأوّل قوله تعالى حصرت
صدورهم قوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف وهو الحال
والمبرّد يجعله جملة دعائيّة وانّما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع
فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حاليّة كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر او الملتبس له راشدا مهديّا اي سر راشدا
مهديّا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديّا امّا صفة لراشدا او حال بعد
او مقاليّة كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين

ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الموكدة وهي اي الحال الموكدة
مطلقا اي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد العامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك
عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر يعني
تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحققه عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة احترز به عما يوكد
بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه التاسيس لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال موكدة من فاعل شهد
ولا بد منها من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله
شاهد قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس ان يرفع الابهام عن شيء بل هو

قيد لا انتقال لان في مثل زيد ابوك عطوفا عطوفة قد يزول لكن عطوفية زيد لا تنتقل من حيث انه اب ۱۲

للناس

شارح قدس سره مار التفسير كرد الاسم الذي ودرين دو اشارة است اسم كه گفت يعنى فعل نيست وحرف الذي كه گفت يعنى ما موصوله است نه مصدريه و نافيه ۱۲

اشاره كردن ۱۲

بل هو ترك مبهم وايراد معيّن **المستقر** اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل
وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا اندفع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلي
بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في احد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا اندفع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي
حفص وعمر موضوع لشخص معيّن لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع
في ابي حفص بعدم الاشتهار فيه لا الابهام الوضعي **عن ذات** لا عن صفة واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منّ فلا شك ان الموضوع
له معنى معيّن متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنين ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه من جنس العسل

قوله فان هذا مثلا انما موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في كل واحد من جزئياته المعنى على ما هو مختار الرضي او لكل جزء منه على الوضع العام والموضوع عليه خاص على ما هو مختار بعض المحققين فعلى الاول الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد الموضوع له ١٢ عفي

أو المكّيّ أو غيرهما في الآن من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي
أو مكي فاذا أريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب أصل الوضع ارتفع بصفة أو
حال فيقال رطل بغدادي وإذا أريد رفع الابهام الذاتي قيل رطلاً زيتاً يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة**
أو مقدرة صفتان لذات إشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً
والمقدرة نحو طاب زيد نفساً فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب إليه زيد فهنا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالأول** أي القسم الأول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء أي يعرف به قدره
ويتبين **غالباً** أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع الابهام مطلقاً يتحقق في
ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الابهام فيه أكثر والمقدار **إما**
متحقق **في** ضمن **عدد نحو عشرون درهماً وسيأتي** ذكر تمييز العدد وبيانه في باب
أسماء العدد **وإما في** ضمن **غيره** أي غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتاً** فان
الرطل نصف منّ **ونحو منوان سمناً** وكالكيل نحو **قفيزان برّاً** وكالذراع
نحو ذراع **ثوباً** وكالمقياس **نحو على التمرة مثلها زبداً** والمراد بالمقادير في

قوله يعني به ما يقابل الجملة لم يحمل المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وهذا ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الجملة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابله نسبة في جملة او شبهها او اضافة وبحثه على ما ذكره على التمييز مثلها زبداً فانه مضاف وقد جعل في امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الا ضافي ١٢ عصام

في هذه الصور هو المقدرات لانّ قولك عندي عشرون درهما ورطلٌ زيتا و
ذراعٌ ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون[2] والمذروع والمقيس
لا غير وانّما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانّه كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطلٌ زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا وبهذا لم يستوف اقسام المقادير وترك بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لانّ المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تمّ الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تمّ بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الذي
بعده مفعول بوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
انّما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى انّ لام التعريف الداخلة على اوّل الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها فلا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد
اي التمييز ان كان الاسم التام مثنّى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يشابه اجزاؤه يقع مجرّدا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى

[2] والمكيل

وهو ما يدل على القليل والكثير من المسماة يعني ان المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مصرح في باب التمييز ... فيقع على القليل والكثير منه كالماء ...

تثنية وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا

ان يقصد به الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيتثنى المثنى ايضا لانه

لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا يتعين ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص

قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع

جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع

حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وبجمع اي يورد

التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس

نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او

بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية

فانه لا يتم الاسم بهما فيقتضي التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار

الى التمييز اضافة البيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا

كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيتا

ومنوان سمنا والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون

الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرون درهما

اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه

فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق

لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم

مثلاً عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم

العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا لئلا

يكون الباب اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على ان مفرد مقدار اي

الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس

بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم

مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا **والخفض** اي خفض التمييز باضافة

غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب

التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة **والثاني** اي

القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه **عن نسبة** كان

الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة

يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها

تنبيها على ان مقابلته في هذا القسم للمفرد المذكور من القسم الاول انما هي لمجرد النسبة

لا غير **في جملة** اي نسبة كائنة في جملة **او ما ضاهاها** اي ما يشابهها عطف على جملة

لان المسند اليه اذا لم يكن معينا لم يعلم ان النسبة الى اي مسند اليه واذا لم يكن المسند اليه معينا لم يكن الاسناد معينا فعدم تعين النسبة لازم لعدم تعين المسند اليه واذا رفع الملزوم رفع اللازم ١٢

بلغ

وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مُنفجرة عيونا او الصفة

المشبهة نحو زيد حَسَنٌ وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبني طيبه

ابًا وكذا الكل مّا فيه معنى الفعل نحو حسبك زيدٌ رجلًا نحو طاب زيدٌ نفسًا مثال للجملة والتميز فيه خاصّ

بالمنتصب عنه وزيد طيّبٌ ابًا مثال لما شبه الجملة والتميز فيه يصلح بان يكون لما انتصب عنه

ولمتعلّقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في

قوة اربعة امثلة فكانّه قال طاب زيد نفسًا او ابًا وزيد طيّب نفسًا وابًا فقوله وابوّة

ودارًا وعلمًا عطف على نفسًا وابًا بحسب المعنى فهو ناظر الى كلّ من المثالين المذكورين

غير مختصّ بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكلّ من التميز الواقع في جملة او ما ضاهاها خمسة امثلة

فالنفس عين غير اضافي خاصّ بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي فهو متعلّق بالمنتصب

عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوّة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكلّ منهما

متعلّق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه

نفسًا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به وابًا وابوّة ودارًا وعلمًا اورد

هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله درّه فارسًا اشارة الى انّ

التميز قد يكون صفة مشتقّة وايضا لما اورده صاحب المفصّل مثالًا للتميز المفرد على

ان يكون الضمير فيه مبهمًا كالضمير في ربّه رجلًا ويكون فارسًا تميزًا عنه اراد ان يبيّن

اعلم ان زيد في طاب زيد نفسًا يسمّى ما انتصب عنه التميز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التميز لا بمعنى ان زيدا عامل في التميز وناصب له ١٢ منه

فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدّر متعلّق بزيد وهو مبهم لاحتمال جميع متعلقاته فاذا قصدت ان تصرّح قلت ابًا او نفسًا والا لك طاب ابوّة زيد ونفس زيد وقس عليه هكذا لم يحصل الابهام ١٢

علی انه یصلح ان یکون تمیزًا عن نسبة علی ان یکون الضمیر معیّنًا معلومًا والابهام یکون
في الدار ایه والدار في الاصل التثنیة وفيه خیر کثیر للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسًا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس نعم الفان اي التمیز بعد ما لم یکن له مضاف نقصًا في المنتصب
عنه اسماء للاصفة یصح جعلها لما انتصب عنه والمراد بجعلها له اطلاقه علیه والتعبیر به عنه جاز
ان یکون ذلك التمیز تارةً له اي للمنتصب عنه بان یکون تمیزًا برفع الابهام عنه و تارةً
لمتعلقه بان یکون تمیزًا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابًا في طاب زید ابًا فانه یصح ان یجعل عبارةً عن زید فجاز ان یکون تارةً تمیزًا عن زید
اذا ارید اسناد الطیب الیه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان یکون تارةً تمیزًا عن متعلقه
باعتبار ان الطیب مسند الی متعلقه وهو ابوه والا اي ان لم یکن التمیز بعد ما لم یکن نقصًا
في المنتصب عنه اسمًا یصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصةً نحو طاب زید ابوه
وعلمًا ودارًا فان هذه الاسماء لیست نقصًا في المنتصب عنه ولا یصح جعلها
له بالتعبیر عنه بها في المتعلق زید وهو للذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الی
زید فیطابق التمیز فیها اي فیما جاز ان یکون لما انتصب عنه سواء کان
نقصًا فیه او مخالفًا له ولمتعلقه وفیما تعین لمتعلقه ما قصد من وحدة التمیز

الفوس بالفارسیة پی بردن از احوال باطن ۱۲

نسبة[2]

یعني بعد از ان که بای تمیز از ذات مقدره اسمی که صحیح بود اطلاق ان اسم براچه منصوب شده تمیز از و وان فاعل یا مفعول فعل مذکور است مثل زید در امثله مذکوره پس عین بمعنی بعد است چنانچه در طبقًا عن طبق کفر الله ابو الفتح ۱۲ ۱۲

ان[2]

یکون[3]

او تثنية او جمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد اباء اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده انه فعلي كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان تطلق على المثنى والمجموع **الا اذا كان التمييز جنسا** على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثني ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفرد الصحة الطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما **الا ان يقصد** بالتمييز الذي هو الجنس **الانواع** من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى **وان كان** اي التمييز **صفة** مشتقة مثل لله دره فارسا او ما في معناها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية **كانت** الصفة صفة **له** اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا **وطبقه** الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى

ان كان الواو بمعنى مع بخفض القاف وان كان لعطف بنصب

يقع

وطاب زيد ابا اذا اردت اباه او جده اداه

بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها و يجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة
له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واختلف اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاشتقاقه
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من
في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا الحال الفروسية اذ قد يمدح
حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق فلا تقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او بغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا
اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعله لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت
عيونها او فاعلا جعله متعديا نحو امتلأ الاناء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل ومنها الحيث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء

صفة

ماء

ماء

من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام
فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل بمعنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو الربح
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة وايا
مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما
فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا نطرد
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ
يكون في كاد ضمير الشان للتذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي ما كاد
الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل هذا البيت على تقدير تانيثه ايضا
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير راجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى

التجارات

في المعنى

هذا اشارة الى الجواب عن الاستدلال المازني والمبرد بان المراد هو التذكير ١٢

اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف تعسف غير داخل في التمسك **المستثنى**

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا

الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما

لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجرائها عليه الا بعد معرفته فقال

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج

كجزئيات المستثنى المنقطع **عن متعدد** جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واخرجه

نمل الشريعة لعبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد اي جزئيات المستثنى **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني

القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا

زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اي بعد الا واخواتها

غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن

داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم

الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا

حال من كاف الخطاب في عرفت ١٢

وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيها بما

تقسطن به من التعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

قسمه ١٢

فزيدا مخرج عن القوم وهو متعلق تقدير الا زيد موضوع للافراد كثيرين لا لفظا لا زيدين بجميع لفظا بل مفردا ١٢ وفيه ١٢

يصح ١٢

الظاهر ان قوله حيث جواب سوال مقدر كانه قيل ان اطلق المستثنى اولا من قبل فكيف يحمل المنتشر على الاطلاق فاجاب بقوله حيث الخ ١٢

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة و ما للاختصار **منصوب وجوبا اذا كان** واقعا

بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي

للصفة داخلا في المستثنى لئلا يتوهم دخوله فيه **في كلام موجب** اي ليس بنفي ولا نهي و

لا استفهام **نحو جاءني القوم الا زيدا** واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب

لانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة فيها الى قيد اخر وهو ان يكون

الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا اليوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا

لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان

يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا

لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية

الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء متعلق به او بمعناه تعلقا معنويا

او له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول

او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان

المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني

الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

بالفعل

قوله لامتناع تقديم البدل على المبدل منه مع لزوم يجب النصب لكان تابعا للمستثنى منه على البدلية والبدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء ١٢ حلوي

منه او منقطعاً اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الّا نحو ما في الدار
احدٌ الّا حماراً في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانّهم قبائل كثيرون او في
اكثر مذاهب النحاة فانّ اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازيّة فالمنقطع مطلقاً منصوب
عندهم اذ لا يتصوّر فيه الّا البدل الغلط وهو لا يصدر الّا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انّما يصدر بطريق الرويّة والفطانة واما بنو تميم فقد قسّموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه نحو ما جاءني القوم الّا حماراً فهنا يجوّزون البدل او
ثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه فهم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الّا من رحم اي من رحمه الله تعالى فمن رحمه الله
وهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً او كان بعد خلا وعدا
اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد عدا من العدو بمعنى التجاوز مثل جاءني القوم
عدا زيداً وبعد خلا من خلا يخلو خلوّاً نحو جاءني القوم خلا زيداً وهو في الاصل لازم
يتعدّى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمّن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدّى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في
باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالّا التي هي امّ الباب وفاعلها
ضمير راجع امّا الى مصدر الفعل المتقدّم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق

اي في اكثر

عدو اذا جاوزه

من المستثنى منه او البعض اي جاءني القوم خلا او عدا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم
زيدًا او هما في محل النصب على الحالية ثم لم يظهر معهما قد يكونان اشبه بالا التي هي الاصل
في باب الاستثناء **في الاكثر** اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافًا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او ما خلا وما عدا** اي المستثنى منصوب
ايضًا وجوبًا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرًا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين
او مجيئهم من زيد ومجاوزًا بعضهم او مجيئهم عمرًا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على
ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في
الاكثر **و** كذا المستثنى منصوب بعد **ليس** نحو جاءني القوم ليس زيدًا **و** بعد
لا يكون نحو يجيئني الملك لا يكون بشرًا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من افعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقًا وهما في التركيب في محل النصب على

في ذلك

بعضهم

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ و
لا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احترازا
عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختيار البدل في
هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على

حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ له لا يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي يصح ان يقرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد او لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا
زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يتحرك فكانه لا يتصل عند المفرغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين ليدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا
اليوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت
الا اليوم كذا اذ لا بعد لتخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا

قوله الا بعد تخصيص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين كما لا بام والا سبوع والشهر كما مر ١٢

إذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جائزة أبدا وبهذا أجيب بأن المعتبر هو الغالب والغالب في الإيجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد إياها في ذلك الفعل هو الأكثر والغالب كما في المثال المذكور وبأن الفرق
بين قولك قرأت إلا يوم كذا وضربني إلا زيد ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني فلو كان
في الثاني أيضا قرينة ظاهرة تمام الدلالة على معين كما إذا قيل من ضربك
من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني إلا زيد فالظاهر أن
ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في
الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد إلا عالما إذ معنى ما زال ثبت
لأن نفي النفي إثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة
العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن
يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم أو تحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم كأنك قلت أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم

وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد ان المراد كل من تصور منه الضرب من
الضاربين او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين ... فتركب واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي حمل على المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثلا ما جاءني من احد الا زيد فزيد
بدل مرفوع على موضع احد لانه مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه
به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني

معارك
موضع
محمول
احد
ان
للغو

ما جاني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في
الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة
لا فهي كالنصب الحاصل بعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا الحكم
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما في
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل
او حكما اذا انتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو
الرفع بالخبرية فان قلت في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو
نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على محله البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي قد انتقض بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه

المحل

المستثنى

النفي

مع انه انتقض النفي فيه ايضاً بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر
فيها لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
بالعكس جاز ليس زيد الا قائماً باعمال ليس في قائماً وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائماً باعمال ما في قائماً لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى اي مع كسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافاً اليه وبعد حاشا في
الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد فاعله مضمر وجوباً تقديره اي المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمراً حاشا زيداً اي براءه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في
الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي
كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه اكثر في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها اي الاستثناء

في الاستثناء على خلاف الأصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة

ما بعده لما قبله كما حملت إلا عليها أي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل إلا عليها في الصفة

غالبا إلا إذا كانت أي إلا تابعة لجمع أي واقعة بعد متعدد ووجب أن يكون

موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد

ما كان مذكورا لا يكون متعددا ليوافق حالها أداة الاستثناء إذ لا بد لها أي إلا

من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل إلا زيد والمتعدد أعم من أن

يكون قد دخل فيه نحو ما جاءني رجلان إلا زيد منكور أي منكر لا معرف باللام حيث يراد به

العهد أو الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون زيد

منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يشار به

إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان إما الجنس

المستغرق نحو ما جاءني رجل أو رجال وإما بعض منه معلوم العدد نحو له علي

عشرة دراهم أو عشرون وإنما اشترط أن يكون غير محصور لأنه إذا كان محصورا

على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل

رجل إلا زيدا جاءني وله علي عشرة إلا درهما وإنما يصار عند وجود هذه

الشرائط إلى حمل إلا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر إلى

حالها صفة

الاستغراق وعلى تقدير العهد

وإنما قال غير محصور لأنه لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة إلا واحدا

فتقييده بقوله غالبا ١٢

حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا لانه قد

يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور

نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمارا اذ يمكن لما كان ذلك نادرا

لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما آلهة اي في السماء

والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا

اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي

آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى

لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما

آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير المستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه

ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الاله

لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع

منكور غير محصور لصحة الاستثناء فيه ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء قال الجزولي في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا

لان زيدا لا يكون متصلا لانه لا نعلم قطعا انه داخل في مائة رجل ولا منقطعا ايضا لانه لا نعلم قطعا انه لا يدخل فيها فتعذر الاستثناء مطلقا ١٢

لله

بلغ

إلا زيد صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك

إلا الفرقدان فلفظ الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا وجب أن يقال

إلا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في الإيضاح وإذا أخرنا

أحدهما وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه وهو المقصود

وكل لإفادة الشمول نقلاً وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف و

هو قليل **وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف** أي بناء على ظرفيتهما لأنك إذا قلت

جاءني القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد **على المذهب الأصح** و

هو مذهب سيبويه فإنهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان

دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا اخرج عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً

لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان و**

أخواتها وسنعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** أي دخول

كان أو إحدى أخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها

واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم

وسواء

گر بر شود جهان همه از راه سفلگان
والله نیست انظر طمع الی سواک

أحدى

والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على النكرة لا يكون بعد دخولها بل نحو ان
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين انه المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها وورودها
للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان
زيد قائم وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه لا يتقدم على اسمها حال كونها كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لا ختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
اي تخصيص كرده شده ١٢
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو
كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا و
قد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

حكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي جواز اشتمال الجملة الواقعة خبرا لكان على عائد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فيقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد ١٢ متوسط ١٢

جعل ضمن مثلها اي هذه الصورة والاظهر جعلها اي هذا الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الضمير الى مثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد تخصيصها ثانيا بما اراده الاول بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه الفقير الشارح في حفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل مثلها ١٢ عص

٢٢

هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب

الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان

خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان

في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه

خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف

اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا

ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة

ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم والتقى الخبر على حاله

فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فيعمل بما عمل بالاول من غير فرق

الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان و

اخواتها وستعرف في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها

اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى

البعدية او الدخول فيما سبق اندفع تعارض التعريف منها ايضا بمثل [illegible]

ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه راجعا الى المظروف لا الى الظرف اي فجزاؤه ذلك العمل الخير فاندفع ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم ١٢ عصام الدين ١٢

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

وفي مثل ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** اي نفي صفة الجنس وحكمه والتمام يقال اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** صرح به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اي يلي المسند اليه لفظة لا اي لا يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه اولا و منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما **فان كان**

في كون المفعول به وغيره لا منظر لان المجرور بواسطة حرف الجر واقع موقع العامل كثير جدا والاولى ان يقال فان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم فكان المنصوب بالبيان فدعى وذلك الاسم مفهوم بخلاف سائر المنصوبات مفهوم تخصيص باسم ١٢ عصم

لانه ان يقال فاعطي لكل حكم الاكثر من وجهين لان اكثره من المنصوبات لا كله ولانه لا يتعدى فعل اعطى باللام بل يتعدى بنفسه ١٢ ابو علي ك ١٢

بلغه
فعل يليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور اليه وذلك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى وتكون التذكير لان تانيث ما لا معنى له بدون التاء يجوز ان لا التعبير في تقييد الحد بالمضاف وما تبعه لاخراج لا رجل ١٢ عصم ٢ الد ١٢ ١٢ ١٢

وقوله لك

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهاً به يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في المذكر السالم نحو لا مسلمين لذلك وتعني بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديراً فحذف من تخفيفاً وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب

وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولاً بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافاً او مشبهاً به اولا وهي ستة

الجمع ولا مسلمين

لا من رجل فيها

وان كان اي المسند اليه بعد دخولها المراد من الدخول صورة لا الورود لاجل العمل فيه فان المسند اليه في هذين الموضعين ليس اسم لا بل هو مبتداء ١٢ شرح رضي الدين

صُوَرٍ نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو

لا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على

الابتداء أمّا في المعرفة فلامتناع اثر لا فيه للتجنس فيهما وأمّا في المفصول فلضعف

لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه أمّا في

المعرفة فيكون كالعوض عمّا في التنكير من معنى نفي الآحاد في النكرة فيكون مطابقا

لما هو جواب له في مثل قول القائل أفي الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل جارٍ في المعرفة

الفصل ونحو قضيّةٌ اي هذه قضيّة ولا أبا حسن لها اي لهذه القضيّة هذا جواب

سؤال مقدّر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فانّ الاسم لا فيه معرفة

لانّ ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرّر

فاجاب بانّه متأوّل بالنكرة امّا بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان

مثلا لا يتوغّل في الابهام لا يتعرّف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين

الحق والباطل لاشتهاره عليه بهذه الصفة فكانّه قيل لا فيصل لها وبقوي

هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لانّ الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي

مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان

انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينبغي الجنس بانتفائها ١٢ رضي

المسائل

بلغ

وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
خبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول و
رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله جواب قولهم اي لغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف

ولا قوة الا بالله

نسخ علحدة لانه

قال عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس ضعفت وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونه بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل بينهما ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فيه اعلى
الوجه الاول يتعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى الوجه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا
رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه
ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يرجى ماؤه

واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا التي دخلت عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص برأسه فكانه قال ألا تروني
رجلا يعني هلا تروني رجلا لذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه تنوينه لضرورة
الشعر **ونعت** اسم لا **المبني** لا نعت اسمها المعرب احترازا عن لا غلام رجل
ظريفا **الاول** بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار **مفردا** حال من ضمير مبني **و**العامل فيه مبني احترازا
عن مثل لا رجل حسن الوجه **يليه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا التقييد يغني عن الاول **مبني** على الفتح حملا على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني به على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما **ومعرب** لان الاصل في التوابع

نون

حملا

حمل

تبعيتها المبنو عامتها في الاعراب دون البناء رفعاً على محله البعيد ونصباً حملاً على اللفظ
او على محل القريب وسوصف نحو لا رجل ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفاً بالنصب
والّا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعاً حملا
على المحل البعيد او نصباً حملاً على اللفظ او المحل القريب وقد مرّت امثلته في بيان
فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا اي المعطوف
فانّه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان
لا مكرراً في المعطوف فحكمه ما عُلم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يُحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويُجعل منصوباً وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنّة الفصل
بلا المؤكّدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيراً نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب
وابناً وابن في قول الشاعر لا اب وابناً مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزّرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباً له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واُجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين

قوله ارتدى به جعله رداء و كذا تازر به
ازارا معنى البيت لا ابو جداب وابن
مثل مروان وابنه في اكتساب المعني
اذا جعل المجد ازاره ورداءه
اعراب البيت لا فيه لنفي الجنس
اب اسمها وابنا عطف على
لفظ اسمها مثل خبرها
اذا ظرف لما قبلها
وهو مبتداء ارتدى
خبره الجار والمجرور
في محل النصب
مفعوله
تازرا
عطف
عليه
وقوله
اذا
هو مثل قوله تعالى قل لا انتم تملكون خزائن ١٢ شرح ١٢

علامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ... ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله و لا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين اختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

في معنى الاختصاص لم يخبر تركيب لا اباً فيها اي في الدار بعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له

وهذه الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار عدم المشاركة في

اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد

لفساده بهما على تقدير عدم الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين

لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد

على تقدير الاضافة من وجهين اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر فلا يصح اضافته الى الدار فكيف

يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب يضاف فيه الاب الى الدار الذي لا اباه موجود

ولا غلاميه موجودان اما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين

له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل

وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او

لان المقصود بيان الخلاف لا تعين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل

وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام

بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده

لفساده كما عرفت **ويحذف** الاسم لا حذفاً **كثيراً في مثل لا عليك** اي لا بأس عليك ولا يحذف إلا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلته حرفاً فالاسم محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على الجملة الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما ولا **وهي** اي خبرية خبر ما ولا لهما جعل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً لهما انما تظهر باعتبار الخبر فيجعل الخبر خبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسماً لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي

فلما انتقض النفي بإلا بطل العمل وإما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل **وإذا عطف عليه** أي على خبر ما **بموجب** بكسر الجيم أي بعاطف
تفيد الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قائما لكن قاعد **فالرفع** أي فحكم الاسم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
إلا الذي في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** أي اسم اشتمل ليخرج الحروف
الأواخر التي هي محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لأنها أقسام الاسم **على علم المضاف إليه** أي علامة
المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
أو الفتحة أو الياء لفظا أو تقديرا وإنما قلنا من حيث هو مضاف إليه
لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثية كونه مضافا إليه والمضاف
إليه وإن كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته أعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف إليه
بالإضافة اللفظية وإن لم يكن داخلا في تعريفه **والمضاف إليه** وهو ههنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث
أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا **هو كل اسم**

كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين

صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل

مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف

كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل

بالبقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد

لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا

لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم

مقامه من نوني التثنية والجمع للجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل

على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية

التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة و

تمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث

يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف

بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له

ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف

لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيد حسن الوجه
بتقدير من البيانية فان الذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه الى شي منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فيما قبله
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكنها غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر كريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في

الاضافة المعنوية

والمفعول

اي في مضاف اليه عند جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اي الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا ففي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا ففي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام و

بهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه

الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل

في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم

اي ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد

الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين

قلنا نعم لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا رد وها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا

للاقسام اما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما

على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال

للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي

ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف

اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية

المضاف لان نسبة امر الى امر معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته

فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير

اشارة الى واحد معين فلا تكون هيئة التركيب الاضافية موضوعة

لمعلومية المضاف قلنا ذلك لان المعرف باللام في اصل الوضع المعين

باعتبار اصل الوضع

معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جائني مثلك كان معرفة اذا قصد به الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء وذلك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف الى رجل خرج عن غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او
كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت

الى النكرة لكان طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفاً و
لا تخصيصاً فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوّزوا هذا دون
ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف و
هو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاماً فلم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف

في العدد

واما اجازة الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من المعدد
المعرف باللام المضاف الى المعدودة نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من تركيب اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان
يكون المضاف صفة احترازاً عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى

الاضافة اللفظية

الى معمولها احترازاً اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مقارع البلد وكريم

العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه

من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اي الاضافة اللفظية

فايدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ

لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ

بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكماً مثل حواج بيت الله

وانما قال او حكماً نحو حواج بيت الله لان

او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ

المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام اذا

كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم او ضعف

لان الضمير في غلامه في حال التلفظ بها

القائم اليه التخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف

اليه معاً نحو قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف

التنوين في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم

اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد

من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بما فيه

زيد

بخوه

الصفة اي معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن حيث انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن حيث انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا
زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
بعدم التخفيف لان تنوين في الضارب زيد انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه

تتمة

شرحه بأنه غير مستقيم لأن القول بتاخير اللام المتقدم حسنا على الاضافة مجرد
ادعاء مخالف للظاهر والّا لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد بعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى
ان فيه ثبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر لانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي
البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل اضافة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها

اليها

تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته اليها لادنى ملابسة

عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من الابل يزجي

بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد و

اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها

مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة

حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل و

الضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس

عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه

المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة لخفة لحذف الضمير في

الوجه وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية

ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين

باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه

عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان

القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه

وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك

الضارب في

الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في
جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمعمولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم يشترطوا الى
تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان
سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم
يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربنك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل

ضاربك ضاربُ اياك للفصل بالتنوين ثمّ لمّا أُضيف حُذف
التنوينُ وصار الضمير المنفصلُ متّصلاً فصار ضاربك فحصل التخفيفُ جدّاً
ثم حملوا الضاربك عليه لانّهما من باب واحد حيث كان كلٌّ منهما اسماً
فاعلاً مضافاً الى مضمرٍ متّصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانّهما ليسا من باب واحد واعلم انّا
حملنا قوله وضعُف الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها وقوله الضاربُ الرجلِ
والضاربك حملاً على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفرّاء على جواز الضارب
زيدٍ عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كلّ واحد منهما
اشارةً الى مسئلةٍ على حدةٍ مناسبة للحكم بامتناع الضاربُ زيدٍ فمعنى قوله وضعُف
الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها انّه ضعُف عطف المجرّد عن اللام على المحلّى
به المضاف اليه صفة مصدّرة باللام لانّه بتوسّط العطف يصير مثل
الضاربُ زيدٍ كما عرفت وانّما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانّه
قد يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمّل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهّم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاوّل وارجاع كلّ من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وتضمّن الردّ على الفرّاء في الاستدلالات بها والاضاف

اى ربّما الضارب الرجل والضاربك ١٢

قوله وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر لانهما مثل الضارب زيد بدون توسط ... ١٢

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر فلا يقوم احدهما
مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد جامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى
صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجيب بان تحمل
هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وكذلك
يحمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة

المسجد الجامع

مسجد

الاولى ولقلته الحبّة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي

في جانب الغربي فانه لا نشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية للوصف

مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان

الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر

الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو

قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما

قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه

واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار

كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل

خاتم صالح لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا

خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس

مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف

اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع

في المعاني في الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان

كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رايت ليث اسد لا تفيد الا ما تفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافته الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اى المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه والا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء و
يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بان يحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو
او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل

ونحوه

عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها
بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة فيما اذا كانت
صدر الكلام او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت
اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ولا تقلب الف التثنية نحو غلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو

ورحيّ

في الياء

الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف اي ياء المتكلم

قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت

ياء ساكنة لو جيت ابقاء الضمة قبلها تعسر فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل

مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في المعلين

معلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في

الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير

الفتح لخفته اما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الي غير ياء المتكلم

فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الي ياء المتكلم ان

يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز

المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم

الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر شعر قدر احلك ذو المجاز وقد ارى

وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا

ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال

الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين

سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية

في

فصار ابي وقد جاء جمعه ملذا في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا

اي لا تسمعن وعلمن اصواتنا وقلن لنا آباؤنا فداء لكم وتقول اي امرأة قائلة لامتناع

اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم

وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال

الاضافة الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد

استعمالاتهم وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة

واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن

وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء

حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او بحمك وجاء

مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك

ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا

بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك

مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد

والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء

وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس اسم الجنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته
اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل يجمع على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسمية فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وان ضرب
ضرب لعدم كونها من افراد المحدود حقيقة كل ثان اي متاخر ملحوظ مع سابقه
كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه كانهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم

اذ اتو خيط مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع

والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم لان المجي

المنسوب الي زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله

كل ثان يشتمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها وخبر ان واخواتها وثاني مفعولي

ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني

مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل

في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد

لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث

انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس

انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي

اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم

ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني

هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست

قعيها

ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مجمول كل وهو نان باعواب بقيه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيهما لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جميع افراده منه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول المعنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه او التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على المعنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون النعت لمجرد الثناء من غير قصد

النعت

جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتبر تانيث المصدر وتانيث بالاولى في الدلالة على معناه ١٢ منه التقارير عصام الدين

[illegible]

بل للاضافة الى ضميره وكذا الكلام الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل للاضافة الكل الى ضميره ولا فائدة لقوله مطلقا ولا تتم ما ذكر في بيان فائدة ١٢ عصام الدين عفى الله ذنوبه ١٢

قوله انما هي لخصوص موادها وذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع

النفس الناطقة شيء خارج عن جسد الانسان ١٢

تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في
نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحته ووقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على
ان للذات نسبة الى قبيلة تميم وذا مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال
او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى للذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح
لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي رجل كامل في الرجولية
فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على

على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفته مثل جاءني الرجل هذا وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه
فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفته او في المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفته وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة
الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط فيكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ
كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال

الموصوف تبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح او كانت صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف تبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة و
هو الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يشبه به يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفرداً او مثنى او مجموعاً افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكراً
او مونثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مونثاً غير حقيقي او حقيقياً مفصولاً يذكر او يونث جوازاً
تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل
يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور داره مثل
يعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار

قوله الا اذا كان الخ فانه يستوي فيه جميع هذا الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل بمن فانه يذكر لا غير او افعل التفضيل للزيادة على من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل او فعيل بمعنى مفعول وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من قلم الناسخ

قاعد

معمورة

في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف

بحال الموصوف ايضاً في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع

الى موصوفه مثل زيد القائم والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية

والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث والتاء في الواحد المؤنث

وكذلك قلت مررت برجل ضارب برجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة

ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان

يضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود

الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان

الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان للخرج مشابهة بالفعل في الخمس البواقي

عن هذا التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما

حكم عليه بالتبعية في الخمس الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل

بين ضابطة عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حالة

عند عدم التبعية **ومن ثم** اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمس البواقي كالفعل

حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضاً قاعدة غلمانه لان

الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه **وضعف** قام رجل **قاعدون غلمانه**

القول الاشهر مساو وتعريف المضاف اليه على ان كونه من لا يوصف به ضمير راجع الى الاثنين بل انما هي من قوله والمضمر لا يوصف ١٢ نقل

لانه بمنزلة تقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما

ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان القعود افصح جمعا

لان جمع الكثير في حكم المفرد فكانه لم يجمع ١٢ هندي

كقاعدون لانك اذا كثرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنته

ومناسبته لان الفعل ومناسبه لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل تقعدون غلمانه

[illegible] الدن في الظاهر الذي ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او

[illegible] ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف

[illegible] اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها الى التوضيح

[illegible] على الوصف الموضح الوصف المادح والذام و

[illegible] ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو

الدلالة [illegible] معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه

لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال

فيه تامل لانه اذا رجع الضمير الى الصفة العام فلا فرق بينه وبين لفظ العالم في الدلالة عليه

لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه ينبني ذلك بقوله والموصوف اخص او

مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من

~~الصفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة في التعريف~~

اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف

في التعريف او مساو بالها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات بينهما مساوات ومن ثم
اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي
اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات
في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جائني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف بها والتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا
اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
تقتضي جواز وصفه بذي اللام او الموصول او المضاف الى احدهما للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور شيء له لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه

الاشارة اسم الاشارة الاخرى فاولى ذكره كالموصول بعد المضاف الى ذي اللام ، فتح الوهاب

دون ذلك صرح به السيد في الحواشي ۱۲ فتح الله

لانه كالاستعارة من المستعير به والسؤال من المحتاج الفقير فتعيّن ذو اللام لتعيّنه

في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي

كرمهم اي الكريم ومن ثمّ اي من اجل انّ التزام وصف باب هذا بذي اللام

لدفع الى الابهام المقتضي لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض

لانّه لا يتبيّن به الجنس المبهم لانّ الابيض عامّ لا يختصّ بجنس دون جنس وحسن

مررت بهذا العالم لانّه يتبيّن به انّ المشار اليه انسان بل رجل عالم العطف

تبع المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء آخر او نسبة

شيء اليه بالنسبة الواقع في الكلام فقوله بالنسبة متعلّق بالقصد المفهوم من

المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا

مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانّه معطوف على زيد وقصد نسبته

زيد اي نسبة على الجملة الفعلية مثل جاءني زيد وعمرو ۱۲

المجي اليه بالنسبة المجي الواقع في الكلام وكما انّ نسبة المجي اليه مقصودة كذلك

نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احترازا

عن غير البدل ومن التوابع لانّها غير مقصودة بل المقصودة متبوعاتها وقوله مع

متبوعه احترازا عن البدل لانّه المقصود دون متبوعه فيل يخرج بقوله مع متبوعه

المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لانّ المقصود بالنسبة بمجيء احدهما

قال العلم مختص بنوع من الحيوان فكانه قلت بهذا الرجل العالم ۱۲ رضي الدين

احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف التسعة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
جامعا ومانعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله **وتتوسط بينه** اي بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة سياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان يتوسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم
يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في
حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد

بدون الموصوف

جهته

جهته

جوّز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع

عديدة من الكشاف وكلام المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله

تع ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية

فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال

في اماني الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه و

بين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما باق على ما كان

عليه الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من

التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما

على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة

في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل لا المنصوب والمجرور **المتصل** بارزا كان

او مستترا لا المنفصل **اكد بمنفصل** اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل

المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى

من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان

اللصوق

كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكّدا أوّلاً بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك
المتصل وإن كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به
بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف
في حكم المعطوف عليه فلو كان معطوفاً عليه فكأنه يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً
تأكيداً وهو باطل فإن كان الضمير منفصلاً نحو ما ضربت إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء
لفظاً وكذا إن كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما إلى التأكيد نحو ضربت أنا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه إلا أن يقع فصل
بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد لأنه قد طال
الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه فإنه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والأمران متساويان
هذا واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف بلا تأكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على الضمير المجرور
المتصل أعيد الخافض حرفاً كان أو اسماً لأن اتصال الضمير المجرور [illegible]

لأنهما ليسا مثل المرفوع في شدة الاتصال لأنهما فضلتان فكأنه منفصل ١٢

بمنفصل

أي عطف على الضمير المستتر في ضرب لا على البارز وهو هو ١٢ الضمير

اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة له ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز
ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف
يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور فقط والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحروف الزائدة
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في الحال
السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت منك جمالك
من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المبدل او بعضه او

او لبعضه او متعلقه في الغلط قليل نادر فيهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف لتغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة وانما قلنا من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء هو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فمقدر بالتنكير لقصد عدم التعين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كرب رجل على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في

حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره الكان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذلك وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد
معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز** في تركيب **ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو**
الا الرفع في ذاهب اي لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع فيه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول وفيغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز الذي يطير فيغضب**
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب **فاء السببية** اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي

فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اى اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اثنان على معمولى
عاطف واحد وقال بعض شارح اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان تجعلا معمولىها
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين واما قال على معمولى عاملين
لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين
بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذا
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر أكل امرء تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين

بحذف المضاف وانما حذفه استهجانا لتقديم ذكر المعمول على ذكر العامل ولان الامتناع مبنى على تقدير العامل دون المعمول اذ لم يكن العامل متعددا جاز العطف على المعمولين فذكر العاملين وحذف المعمولين اشارة الى ان مدار الامتناع على تعدد العامل دون المعمول ١٢ الداد شرح

البيت لابى دؤاد وقوله توقد اصله تتوقد فحذف احد التائين وقوله اكل امرء الهمزة فيه للاستفهام وكل مفعول تحسبين والياء فاعله وامرء مفعوله الثاني ونار معطوف على امرء ونارا معطوف على امرء الثاني ١٢ جلبى

مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل تعميمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في
صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم وقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله يريدون عرض الحيوة
الدنيا والله يريد الآخرة كما جاء في بعض القرات اي عرض الآخرة التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع اي حالته وشانه عند السامع يعني يجعل حالته ثابتا متقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب
او منسوبا اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد
او ضرب ضرب زيدا ولدفع ظن السامع به تجوزا في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرير

بجر الاخرة

تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقة او في المنسوب اليه فانه ربما نسب
الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي
قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب
هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول المتبوع
افراده فعالظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه ربما
ما نسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى البعض فتدفع
هذا الوهم بذكر كلمة كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص رحمه الله الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف
فظ خروجهما به واما الصفة فلان وضعها الدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو التوضيح
متبوعها فهو تقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة او الشمول هذا حاصل ما
ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير

نصب على الظرفية لا بدل عن صفة الاحيان وما للتاكيد مع النكرة والعامل الفعل الذي بعده ١٢٥ شرح ١٢

الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل فلا شك في نسبة المجيء الى رجل بل الشك من انه اي رجل من الرجال فلان او عبد الله او علي اي رجل هو ١٢ او فيه ١٢ بلخ

اللفظ الاوّل اي تكرير اللفظ الاول وتعاده حقيقةً نحو زيد زيد او حكماً نحو ضربتَ انتَ وضربتُ انا فانّ ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاوّل لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانّه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري اي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا هذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام والبصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من تضبع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمّان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افراداً وتثنيةً وجمعاً و اختلاف ضميرهما

العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والثاني لما تسمى النفس العين اولين تغليبا كالقمرين تسمى الثالث ثانيا للمثنى
نحو كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والثالي بعد الثلثة المذكورة بغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله
وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في كلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع وكتعاء و
اكتعون وكتع وابتع وبتعاء وابتعون وبتع وابصع وبصعاء وابصعون وبصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة لم
تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع

تقول

[3] الجمع الذي في حكم الوحدة وغير الجمع المذكر السالم ١٢ عصام ١٢

[2] افراد امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية لا يتحققان الا فيه ١٢ هندي ١٢

فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشراء

فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزايه لا حسا

ولا حكما في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين

مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت

اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو

نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس النفس

الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الابواب

عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين

بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل

لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين

بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان

كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا

واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع

على المقصود ٢

أجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالأصالة لكونه أول منها على ما هو المقصود وهو الجمعية فلا تقدّم يعني أكتع وأخواته عليه أي على أجمع لو اجتمعت معه وذكرها أي ذكر أكتع مع أخواته دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع أي يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع دونه أي دون المتبوع أي لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه بل يكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا للنسبة إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غيره مثل جاءني زيد أخوك وضربت زيدا أخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب إلى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فإن قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل ما قام أحد إلا زيد فإن زيدا بدل من أحد وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد قلنا ما نسب

بحث البدل

حقيقة أو حكما كما في بدل الغلط فإنه وإن لم يجعل توطئة بل كان لسبق لسان لكنه في حكم التوطئة فإنه في حكم الساقط ١٢ عصام

الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
تقصد بنسبة شيء الى شيء نفيا النسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه و
بدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة
وبدل الاشتمال اي بدل مسبب تابع عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما
اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان

الفرق بين البدل وعطف البيان شيئان احدهما ان يكون البدل في حكم تكرير العامل وثانيهما ان يكون المقصود من عطف البيان هو الاول و ... بخلاف البدل فان المقصود هو الثاني والاول توطئة له ١٢ مير سيد شريف

والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود

بنفسه في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال

بعض المحققين في جواب الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا

انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت

فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان

قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل الكل ويكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود بالاسناد هو الثاني

بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزءه اي جزء المبدل

اي طفيلي وبراي وزن بيت ١٢

منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول

اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

اي تعلق غير الكلية والجزئية ١٢

اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث تعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار

ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب

زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب

الى زيد تامة ولا تلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما

اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه

ما إذا كان المبدل منه جزءاً من البدل ويكون إبداله منه بناءً على هذه الملابسة نحو نزلت إلى القمر فلكه والمناقشة بأن القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن أن يورد بمثاله مثل رأيت درجة الأسد برجه فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه فإن البروج عبارة عن مجموع الدرجات وإنما لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فإن هذه الأمثلة مصنوعة **والرابع** أي بدل الغلط **أن تقصد** أي يكون بأن تقصد أنت **إليه** أي إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما **بعد أن غلطت بغيره** أي بغير البدل وهو المبدل منه **ويكونان** أي البدل والمبدل منه **معرفتين** نحو ضربت زيداً أخاك **ونكرتين** نحو جاءني رجل غلام لك **ومختلفين** نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد **وإذا كان البدل نكرة** مبدلة **من معرفة فالنعت** أي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه فالتوصيف بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة **مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين** نحو جاءني زيد أخوك **ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم إياهم **ومختلفين** نحو أخوك ضربته زيداً وأخوك ضربت زيداً إياه **ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من**

لأن حذف حرف الجر مع أن القياس ١٢

قوله نزلت إلى القمر فلكه قيل فيه إن الانتساب إلى المبدل منه لا يوجب النسبة إلى البدل فكيف يكون مثالاً لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قلت إذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الإسناد إلى القمر موجباً للإسناد إلى فلكه وكذا إذا سئل عن المتكلم هذا التركيب قبل رأيت درجة الأسد فقال نعم رأيت درجة الأسد كان المخاطب منتظر الذكر وأن البدل ١٢ عصام ١٢

المراد بالغلط في قوله بدل الغلط هو المبدل منه لأن البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون المعنى بدل الشيء من الغلط ١٢ وافية ١٢

أتوا صيغة جمع مذكر غائب معلوم فعل ماضي از باب أتى يأتي چون ضرب يضرب ١٢

الا من الغايب مثل ضربته زيدا لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص ولان [illegible]
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها
مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك و
اشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي ضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة توضح متبوعه احترز به
عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر رضي الله
عنه عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم
استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده

فقال ضع عن راحلتك فوضع فاه امي لقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده

فصل اي فرقة من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فانه قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا من البكري لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا اي عليه الطير اي مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله تترقبه لان ذهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقرب به واما الوقف المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا لفظا واول صورة النداء والثاني فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل او جعله عطف بيان وياغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول المظهر والثاني فيه المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا من لعرف

قوله انا ابن التارك البكري اي انا ابن الذي ترك البكري بشر بحيث ينتظر الطيور ان يقع عليه اذا مات ...

اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبني فهذا ظاهر لو كان معرفة المبني موقوفا على معرفة المبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي ١٢ عصام الدين ١٢

يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني إذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب **مبني الاصل**
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بمشابهته المنفية في تعريف
المعرب هذه المناسبة ولقد فصل المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح **او وقع**
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد غلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معاً
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا للتقديم

(الى اليوم المضاف اذ وهو مبني)

قوله او اضافته اليه الضمير في اليه راجع الى المشبه ومشابهته بمبني الاصل في الآية اما او على ما اختاره الرضي واما الجملة المضاف اليها على ما اختاره المصنف وان كانت اضافة اليوم لا لمبني الاصل على قول من جعل الجملة من حيث هي لمبني الاصل كيف خلاف

صاحب

ما هو مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره

وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث و وقف للسكون واما

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات

والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها

لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلثة

مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف

آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره

لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأته ومن زيد وهي اي المبني والتانيث

باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات

والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال

لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فما يعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبني بل بعضها

فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة

لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك

ذلك من علتين آخرين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون

والاخرى الحركة المعينة يعني الضم انما اختيرت دون الباقيتين **المضمر ما وضع لمتكلم** من

حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم به او لمخاطب لمخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت

لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان هذه الاسماء الظاهرة

كلها موضوعة للغائب مطلقا **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة

وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها **لفظا او**

معنى او حكما اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا او متقدما تحقيقا

مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون

المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم

من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم

من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى

ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم

مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة

لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقوعها

از صيغه امر مجهول است از جاء معروف بر وزن قيل ١٢

في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسّراً اقتصاراً كأنه في حكم العائد

الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً زيد و

ربه رجلاً **وهو** اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه**

غير محتاج الى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاوراً للعامل

نحو ما انت منطلقاً عند الحجازية او غير مجاور نحو ما ضرب الا اياك **والمتصل غير**

المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله المتصل به ويكون كالجزء منه **وهو** اي المضمر

باعتبار الاعراب المحلي اقسام **مرفوع ومنصوب ومجرور** لقيامه مقام الظاهر و

انقسام الظاهر اليها **فالاولان** اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان

متصل لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال **والثالث** اي الضمير المجرور **متصل**

فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال

انشاء الله تعالى **فذلك** اي الضمير **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب

والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط النوع **الاول** يعني المرفوع المتصل

ضمير **ضربتُ** على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي **ضُربتُ** على صيغة المتكلم

الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما **الى ضربن** صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي

وثانيهما الى ضُربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما ابتداء بالمتكلم لان المتكلم

المتكلم اعرف المعارف وآخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت

ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا

ضربن على هذا القياس المجهول والنوع الثاني المرفوع المنفصل انا الى هن انا

نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انت

الى انتنّ هو ان اجماعًا والحروف اللاحقة لواحق دالّة على احوالها من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل

هو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا ضربكَ

ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ

القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني الى انهنّ انني اننا انكَ انكما انكم انكِ

انكما انكنّ انه انهما انهم انها انهما انهنّ والنوع الرابع اي المنصوب

المنفصل اياي اي ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه

اياهما اياهم اياها اياهما الى اياهنّ في اياي اختلافات كثيرة والمختار

ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم

ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامكَ الى غلامهنّ ولي لنا

ضربه

اياه

لك الى اثنين وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ وضربنا فضمير ت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر و
المثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ الاربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر وبين المثنى المؤنث واعطوا للغائب
حكم المخاطب في ذلك مع ان الضمير في ضربا او ضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء
حرف التانيث وبقيت الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب ستة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء من الفعل [illegible] وفي باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهر
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي كما في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس
في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا

علا

على ما مضى

مسنداً الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسنداً

الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع واللام تجتمع

مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقاً سواء كان

واحداً او فوق الواحد مذكراً او مؤنثاً نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب

المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين

الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقاً سواء كانت اسم

فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفرداً او مثنى

او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً او لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك

زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون

والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون

بضميرين لانهما ينقلبان يا في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها

الا ان تتغير عاملها او العامل ههنا ليس علامة في الضمائر وانما هو عامل في اسم الفاعل

والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانتا ضمائر لا تتغير

الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون

والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفاً

والهندان ضاربتان

ويتقلبان يا انما تتغير ان يتغير العامل في الصفة والضمائر ... فلا يكونان ضميرين لانا ... فيهما فانما تتغير ... المتصل لا ... يضمر ... قائم ... فان ... ١٢ مير وجيه الدين

الظاهر ١٢

الظاهر في التثنية والجمع ١٢ حص

اللام للوقت او للاجل ١٢ حص

التثنية والجمع وليبتنا بضمرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او

منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير

للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر

المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان

يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل

الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف

عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا

لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع

اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كانني

والمجرور

وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي ذلك الضمير صفة جرت على غير

من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة

لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل

زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو ولكن المتبادر انه

عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل

الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة

لا حاجة اليه اذ او وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس

فيه للاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا

على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا

مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي

اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون

العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير

من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي

صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا

والا لكان واخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل

نحو نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا

يكون نحن فاعلا كما قال واختار في التسهيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة

اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا

عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفعل بين الفعل والضمير

الثاني فصلا فيجب الاتصال فانكان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما

مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا وبان

حيث جمع الضارب وهم ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا تقدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف على رجل قاعدون غلمانه على ما عرفت من قبل ١٢ غاية التحقيق

وهي غاية التحقيق ١٢

فنحن الاول مبتداء والزيدون مبتداء ثان وضاربوهم خبر المبتداء الثاني وكلمة نحن الثالث تاكيد لنحن الثاني المستتر الذي في ضمن ضاربوهم فهذا المبتداء والخبر خبر المبتداء الاول ١٢ ...

نحو أعطاها إياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من
غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر احترازاً عما إذا كان
الأعرف مؤخراً نحو أعطيته إياك فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم في تأخير الأعرف ولا يلتفت
طعن في أول الوهلة بإرادة على خلاف الأصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال
أي جار ومجرور متعلق بمحذوف ١٢ مرتبة ١٢
الثم نحو أعطيتهوك فلك الخيار أي الاختيار في الضمير الثاني إن شئت أوردته
لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال ١٢
متصلاً نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وإن شئت أوردته
منفصلاً نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما الفصل وإن كان
متصلاً أو نحو ضربتك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجر الأول بالإضافة
والنصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد
بالفصل وإلا أي وإن لم يكن أحدهما أعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو أي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير أما على تقدير الأول لئلا يلزم الترجيح
في تقديم أحد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح وأما على تقدير الثاني
لكراهتهم تقديم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو أعطيته إياه
مثال لما لم يكن أحدهما أعرف لكونهما ضميرين غائبين أو أعطيته إياك مثال لما يكون

أعطيتموك

من غير مرجح

الأنقص

لا يكون أحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته **والمختار في خبر باب**
كان أي خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا **الانفصال** كما تقول كان زيد قائما
وكنت إياه لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ ويجب أن يكون خبر المبتدأ إذا كان ضميرا
منفصلا لأن عامله معنوي ويجوز أن يكون ضميرا متصلا أيضا نحو كان زيد قائما وكنته
لأنه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول إن
لم يكن واجب الاتصال فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لأن
رعاية الأصل أولى من رعاية المشابهة بالمفعول **والأكثر** في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول **لولا أنت إلى آخرها**
يعني لولا أنت لولا أنتما لولا أنتم لولا أنت لولا أنتما لولا أنتن لولا هو لولاهما
لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولا أنا لولا نحن وكان الأوفق بما سبق أن تقول
لولا أنا لولا نحن إلى آخره لكن غير الأسلوب تنبيها على أنه ليس بضروري **وكذلك**
الأكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت إلى آخرها وجاء في بعض اللغات **لولاك وعساك إلى آخرهما وذهب**
الأخفش إلى أن الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فإن الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما أنا كأنت فأنت في هذا المقام مع أنه

ولكنه

لولاهي

بعد

ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يتصرف في ما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى ان الكاف ضمير منصوب وقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل **ونون الوقاية مع الياء** اي ياء المتكلم **لازمة**
في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني **وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع**
لكن لا مطلقا بل حال كونه **عريا عن نون الاعراب** اي عن نون هي اعراب
نحو يضربني اذا لحقته تلك الياء لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها **وانت مع النون** الاعرابية الكائنة **فيه** اي في المضارع **و**
مع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن ولعل وليت **مخير** بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام مع النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت **والاختيار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين

قوله نون الوقاية مبتداء مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون اه وقوله والاختيار في ليت اه

اي لا حقيقة لان في الحقيقة آخر المضارع الباء في تضرب ١٢

قوله لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء ١٢

من بين اخوات إنّ لعدم مانع في ذواتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و

في من وعن وقد وقط ومما ينبغي حيث للمحافظة على السكون اللازم الذي هو

الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعلّ في الاختيار

فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا

والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب

صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق

للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع

فصلا وذلك التوسط للفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر

نعتا وخبرا فيما يصلح لتمام النعت فادخل فيما الالتباس فيه وذلك عند اختلاف

(اي ذلك المرفوع المنفصل ١٢) (اي عدم الالتباس ١٢)

الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي

شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها

او افعل من كذا لمحاقته بالمعرفة لامتناع اللام فيه مثل كان زيد هو افضل من عمرو

واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون الخبر قبل العوامل لاستغنائها

بها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده

حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه الاعراب ولا عامل لكن

الخليل استبعد القاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ

اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر و

مابعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى

مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع مابعده في مثل كنت

انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ومابعده خبره

بدون الواو وحينئذ الرفع متعين متقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد

متقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام

ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة

اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب

يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليها و

ضمير القصة اذا كان مونثا وتحسين تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا

ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده

اي بهذه الحصة الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة

معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة لانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم

فانه ثابت سواء وقع هذا التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة

اشارة الى دفع ما اورد في الحواشي الهندية من ان لفظ قبل حشو لا فايدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب ووجه الدفع ان هذا مقام الانكار لان تقدم الضمير على مرجعه الذي هو الجملة غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل لدفع الانكار ۱۲ وجهه الله رحمة الله تعالى عليه ۱۲

من الحصة هي المعنى المتحقق في ضمن قوله ومن افراده التشخص يعني المتحققة في ضمن زيد قايم مثلا وهذا المعنى جزئي ۱۲ ف د

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان

هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ او راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق

عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرة لها بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان

لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى **ويكون** ضمير الشان

او القصة **منفصلا او متصلا** واذا كان متصلا يكون **مستترا او بارزا على**

حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان يكون مبتدأ او كان منفصلا وان كان لفظيا

يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا **مثل هو زيد قائم** مثال للمنفصل **و**

كان زيد قائما مثال للمتصل المستتر **وانه زيد قائم** مثال للمتصل البارز

وحذفه عن اللفظ باضماره لا بنفيه حال كونه **منصوبا ضعيف** اي جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل

مثاله **شعر** ان من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جآذرا وظباء **الا مع ان** المفتوحة

اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا **لازم** كقوله تعالى

وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلها

بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان ان المكسورة المخففة عاملة

في الملفوظ كما قال الله تعالى وإن كلاً لما ليوفينهم ولم يجدوا أنّ المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ مع أنّ أنّ المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل
فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا إعمالها في ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة
عليها عملاً مع أنه أجدر به ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير لئلا يفوت بالتخفيف
المطلوب بينهما كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن
مع أنّ المفتوحة إذا خففت أسماء الإشارة أي أسماء الإشارة المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع أي أسماء وضع كل واحد منها لمشار إليه
أي لمعنى مشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء لأنّ الإشارة عند إطلاقها
حقيقة في الإشارة الحسية فلا يرد ضمير غائب وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها
إشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس المشار إليه حسياً محمول على التجوز
وإنما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي أي أسماء الإشارة ذا حال
كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ
وللمثنى ذان رفعاً وذين نصباً وجراً أي كل من ذان وذين حال كونهما
للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير أقرب إلى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلاث الباقية فقوله مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيد لكل واحد منهما

المخففة

منها بحال خبرها وهي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر تنبيه

قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هي

الاصل في اللغات المونث الواحدة لانه تم تثنيتها منها الاتي وذي قيل هي

الاصل لكونها بازاء ذا المذكر ينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتها

قدمنا على سائر ما لفرعيتها وتي بقلب الالف يا وته وذه بقلب الالف والياء هاء

بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وتثناه اي المثنى المونث تان

في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم

بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة

والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان

موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة

المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر

والمونث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب

بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق

والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها

وانما هو حرف جيء به المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك

مولانا عصام الدين عليه الرحمة الى يوم الدين ١٢

ها زيد قائم وها ان زيدا قائم **وتتصل بها** اي باواخر اسماء الاشارة **حرف الخطاب** وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ويك **وهي** اي حروف الخطاب **خمسة** والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة **في خمسة** من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة **فيكون** اي الحاصل من ضرب **خمسة وعشرين وهي** اي تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن** يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين على هذا القياس **وذانك وذينك** اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا **الى ذانكن وذينكن** اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات **وكذلك البواقي** يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي ولكن

اي بشان حالة الجر والنصب ١٢

اي سبب عدم استعمال ذيك افراد مؤنث مثل ذه وذي الا ضعيف ١٢ منه

جامي ولفظ اشارت مدلول المكن ولين ماحوله اشارت ورسيت وقد مع المفصل ... الواع ... ١٢ منه

ذكره في الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لا تحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راي المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا له واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك وذانك حال كون تاتين الاخرين مشددتين وذلك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان غيره الموصول العدد ومن المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما الكان جزءا مميزا او لا يصير جزءا تاما الكان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او في ما يتحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما نفي كونه لا جزءا مطلقا لانه اذا كان

لان المتوسط

خاصة

الشذوذ

اي الموصول

اي بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله او واحدا لفقال او غيره ١٢ عصـ رحمه الله

من حيث

قوله ما لا يتم جزءا انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها عاما ... يا بها مع جزءا يصير جزءا كذا القول كان تسعة وكلمتها عشرة اي جزئها عشرة كاملة ١٢ رضي الدين رضي الله عنه ١٢

هذا بناء على ما ذكره الرضي ان الافعال الناقصة لا حصر لها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا تقول تسعة فكلمتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة ١٢ مير وجيه الدين نور الله وجهه ١٢

مجموع الموصول والصلة جزء من المركب يكون الموصول وحده أيضا جزءا لكن لا جزءا تاما

اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي

عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا الا انه لاخراج مثل اذ وحيث ونحوهما

لها صلة اصطلاحية ولقائل يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على

معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتوقف معرفته على معرفة

الموصول بان يقال لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز

ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه

ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل

اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية وغير

خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم بحسب المفهوم من ان يكون

ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب

ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة

جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له

أن يقول

له اي للموصول لا لغيره وصلته الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام

الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة بمعنى مفردا عملا بالحقيقة

والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث

واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع

والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه

في جمع المذكر اشهر والذين كاللتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء و

اللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء

للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر

واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء

الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي

فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء في ما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن

ايضا بمعناه فيما يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه

بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة

الي بني طي لاختصاص مجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر

الفاعل او المفعول

صورة

فيمن

الحضور مبين كندن ١٢ الطي براوردن سنك از جاه ١٢ تاج

جوزوا الكوفيون في ذا وجميع اسماء الاشارة ان تكون موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوزوا البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي كان ذا زائدا او بعده موصولة ١٢ عصام الدين رحمه الله

س دبيري ذو حضرت ذو طويت بها اي التي حضرتها والتي طويتها وذا بعد ما

الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف

واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي

العائد الذي للاسم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه

فضلة اما اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر

اي لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم

مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين نفس المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل

وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها

حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص

الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر

عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان

الباء ليست صلة الاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي اوقعت

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه

اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في جملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له

له في الجملة الأولى ضميراً لها اي لكلمة الذي وأخرته اي المخبر عنه عن الضمير جزاء
عنه نصب على الحال او ضمن أخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبراً متأخراً فاذا اخبرت
مثلاً عن زيد من جملة ضربت زيداً بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيداً والمراد بموضع محله
الذي كان له في الجملة الأولى وهو محل المفعول به من ضربت ضميراً للذي واخرت
المخبر عنه اعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي في الاخبار به الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليتأتى بناء اسم
الفاعل او اسم المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم
الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً
او غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا
مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى السين

يصح

المفعول

بلغ

فَاِنْ تَعَذَّرَ اَمْرٌ مِنْهَا اي مِن الامُورِ الثلثةِ التي هي تَصْديرُ الموصولِ وَوَضعُ عائِدِ الموصولِ

مقامَ ذلك الاسمِ وتاخيرُ ذلك الاسمِ خبراً تَعَذَّرَ الاِخبارُ وَمِنْ ثَمَّ اي من اجل اَنّهُ

اِذا تَعَذَّرَ اَمْرٌ تعذّر الاِخبارُ اِمْتَنَعَ الاخبارُ بالّذي فِي ضَمِيرِ الشَّانِ بِاَنْ يكونَ ضَميرُ الشانِ

مخبراً عنهُ لِامتِناعِ تصديرِ الجملةِ بالّذي وتاخيرِ المخبرِ عنهُ خبراً لِوُجوبِ تقديمهِ على الجملةِ

وكذلكَ اِمتنعَ فِي الموصوفِ بِدُونِ الصِّفةِ وَفي الصِّفَةِ بِدُونِ الموصوفِ

فلا يجوزُ في ضَرَبتُ زيداً العاقلَ اَن تُخبِرَ بالّذي عن زيدٍ بدونِ العاقلِ ولا عن عاقلٍ

بدونِ زيدٍ لاستلزامِهِ وقوعَ الضميرِ صفةً او موصوفاً بخلافِ ما اذا اَخبرتَ

عن مجموعِهما فيقالُ الّذي ضربتُهُ زيدٌ العاقلُ كذلكَ امتنعَ فِي المصدرِ العامِلِ بدونِ

المعمولِ فلا يجوزُ في نحوِ عجبتُ مِن دقِّ القصّارِ الثوبَ اَن تخبرَ بالّذي عن دقِّ

القصّارِ بدونِ الثوبِ لِاَنّهُ يُؤدّي اَن يُجعَلَ الضَّميرُ الّذي جُعِلَ في موضعِ دقِّ

القصّارِ عاملاً في الثوبِ بخلافِ الّذي عجبتُ منهُ دقُّ القصّارِ الثوبَ وكذلكَ

اِمتنعَ فِي الحالِ لِاَنّ الحالَ يجبُ اَنْ يكونَ نكرةً فلا يجوزُ اَن يقعَ الضميرُ الّذي

هو معرفةٌ في موضعِها بالحاليّةِ وكذلكَ امتنعَ في الضَّمِيرِ المُسْتَحِقِّ لِغَيْرِها اي لغيرِ

كلمةِ الّذي لِامتناعِ تصديرِ الّذي لِاستلزامِ ذلكَ عودَ الضميرِ اليها فيبقى الكَ

الغيرُ بلا ضميرٍ وكذلكَ امتنعَ فِي الاسْمِ المُشتَمِلِ عَلَيهِ اي على الضميرِ المستحقِّ لغيرِها نحوَ

فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العايد الى المبتدا لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى المبتدا لزم خلو الموصول عن العايد وان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدا عن العايد وكل منهما ممتنع ١٢ عف عوالم

اى الموصول لا يستحقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول يبقى ذلك الضمير بلا عايد ١٢ وفيه

الموصول

قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى المبتدأ بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا
الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فهاهنا
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما موصولة نحو
عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء
منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة
والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في
ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها

المص كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل

الاستفهامية لان معني مررت برجل ايّ رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله

لا يعرفه كل واحد ثم انقلبت عن الاستفهامية الي صفة وهي اى كل من ايّ

وايّة معربة بالاتفاق وحدها اي لا تشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات

الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه

التزم فيها الاضافة الي المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث

واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي الذي هو اشد

وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج

الى امر غير الصلة وانما بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها

بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم

الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه

ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء

الموصوفة لبنائه فلا حاجة الي الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما

احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي
شئ الذي صنعته مما مبتدا او ما بعده خبره او بالعكس وحينئذ جوابه رفع اي مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شئ وههنا عبارتان احدهما ماذا ركبا لها بمعنى اي شئ والثانية ان ما معناه
اي شئ وذا زائدة الظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انهما ركبا لها بمعنى
اي شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شئ وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي
اللذين هما من اقسام المبني الاصلي فعلته بناؤها مشابهتها لمبني الاصل فيما قيل اف
بمعنى اتضجر واوه بمعني اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح

حيهل اسم فعل كحيهل الثريد اي ائته فانه مركب
من حي وهل وفيه ثلاث لغات بالبناء
الفتح وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف
ويستعمل حي وحده بمعنى اقبل و
منه قول المؤمنين حي على
الصلوة ١٢ منه ١٢

التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم **اي بعد** مثال لما هو بمعنى

الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات

وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة

لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها مثل تقدر فيها ويدخل اللام في بعضها والتنوين

في بعض لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة

امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت

الذي هو الدال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح

ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولذا قال

ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر

ان يكون هذا الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف

وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثي المجرد**

قياسي اي قياسي **كنزال بمعنى انزل** قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي

المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول

سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا

على انه لم يأت منه الا نادرا **وفعال** حال كونه **مصدرا** معرفة **كفجار** بمعنى

بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي

الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة للمؤنث مثل يا فساق

بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الآخرين مبني لمشابهته له اي لفعال

بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال

بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذا الصيغة للمبالغة في الامر كفعال

وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء

الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه بحيث والاصل في كل

معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج

الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما في جمع فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال

وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه

علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما لنحو باب فساق وانما قال

للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله

مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث

وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا

وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء اي الا في فعال علما

المبالغة

مؤنثا

للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين

في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يكون باعراب

الكل نحو حضار علم الكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه

في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة

اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية

على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تقر

اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب

وحكمه حكم المصادر والثاني نحو صه وصح وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة

بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقر مصادر ولا

اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه بشئ او به

شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقدر

من نفسه ما ثبت به صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار مشابه

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها

ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت

تقييل
هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي فراوصحة التاج والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسن والصحيح لها كسرها فالزم ١٢

المصادر

نحو

وان ذلك ان لا حكم عليه ١٢

قوله او غير ذلك مثل تسكين الغضب او حيلة على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ اناخة البعير ١٢

الزجر تهديد ... وجه مال ... ١٢ تاج

قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا لا يبعد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت
الغراب فهي اي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على حالها اي من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء النحاة مجريها واخذها حكمها او
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذه الاعتبار **كل لفظ**
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت**
اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة **او صوت به البهائم** يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات
القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق**
اذ صوت به انسان شبيها بالغراب **والثاني نخ** مشددة او مخففة عند

اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم مركب** حاصل **من تركيب كلمتين** حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الآخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا الآن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة صعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة المفهومة من ظاهر هيئة احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل او المفعول بخلاف

فانه من المركبات المبنية للتركيب ١٢

قوله صعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة البعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا اعمال لافادة معنى صحيح

بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة
اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره
بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذف الواو وركب عشر
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر اي ثاني عشر الى
تاسع عشر او اخواته كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي
عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد
من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فالثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان
يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين

قوله وجوابه ان المراد الخ وحاصل الجواب ان تضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي مع العطف وان لم يوجد في المتغير اليه لكنه موجود في المتغير عنه فحادي عشر لكن العشرة معطوف فيه على واحد الذي تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعطوف عليه ذات الواحد والعشرة ١٢ عصام

او في اخذ بعض الحروف من كل جزء منه كالتباس واختيار والاول لتدل
على المقصود من اول الامر فاخذ واشتق من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف
في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول على ما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه وآخرهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

اي تو ميداني كه اراده زيد را كرده ام وغيري نميداند ١٢ اي ما يعبر به عن شيء ١٢

المصدري ولا كلّ ما يكنى به بل بعضه ولا كلّ بعض بل البعض المعيّن وكأنّهم اصطلحوا
في باب المبنيّات أن يريدوا بها ذلك البعض المعيّن ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذّر تعريفه إلّا بالتصريح به مفصّلاً فلذلك
أعرض عن تعريفها مطلقاً وتعرّض لذلك البعض المعيّن فقال الكنايات **كم** وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف أو لكون الاستفهامية متضمّنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها **وكذا** وبناؤها بالإبهام في الأصل وأما من أسماء الإشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على أصل بنائه
وكلّ واحد منهما يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
أيضاً نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت أو غيره **وكيت وذيت للحديث**
أي الكناية عن الحديث والجملة وإنّما بنيا لأنّ كلّ واحد منهما واقعة موقع الجملة
التي هي من حيث هي لا تستحقّ إعراباً ولا بناءً فلمّا وقع المفرد موقعها ولم يخل
عنهما رجّح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأيّن وإنّما بني لأنّ كاف التشبيه دخلت على أيّ التي كان في الأصل معرباً لكنّه
انمحى عن الجزئين معناهما الإفرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كأنّه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكّن ولهذا

تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في الباء
متجاوزة عن اخواتها فلذلك لم نذكره بعضهم بها فكم الاستفهامية المتضمنة بمعنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها
لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب اما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
واما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ابلغ
منه في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من
قرية وذلك لموافقته جرا للتمييز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

صدر الكلام لان الاستفهامية متضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير
وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما وقال كلاهما
لكان اوفق تانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين
مواقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو منصوب هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذه
الفعل وعلمه لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو
كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته او ضعته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده

اي كل موضع يكون ما بعده فعل مشتغل عنه او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل ١٢

فعلاً غير مشتغل عنه اي كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث انّ ما بعده فعل مقدّر

غير مشتغل عنه داخلٌ في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم تقدّر بعده

فعلاً غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوعٌ داخلٌ في قاعدة الرفع **وكلٌّ ما قبله**

اي كلٌّ واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جرّ** نحو بكم درهماً

اشتريت او بكم رجلٍ مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبدَ كم

رجلٍ اشتريت **فمجرورٌ** بحرف الجرّ او الاضافة وانّما جاز تقديم حرف الجرّ

او المضاف عليهما مع انّ لهما صدر الكلام لانّ تاخير الجارّ عن المجرور

ممتنعٌ لضعف عمله فيجوز تقديم الجارّ عليهما على ان تجعل الجارّ اسماً كان

او حرفاً مع المجرور ككلمةٍ واحدةٍ مستحقّة للصدارة **والّا** اي وان لم يكن بعده

لا لفظاً ولا تقديراً فعلٌ ولا شبهه فعلٍ غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جرّ او مضاف

بل كان مجرّداً عن العوامل اللفظيّة **فمرفوعٌ** اي فهو مرفوع **مبتدأ ان لم يكن**

ظرفاً نحو كم رجلاً اخوتك هذا مبنيٌّ على مذهب سيبويه فانّه يخبر عنده بمعرفة

عن نكرةٍ متضمّنةٍ استفهاماً واما عند غير سيبويه فهو مبتدأ خبر مقدّم على المبتدأ

لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفاً** نحو كم يوماً سفرك فكم هيهنا

منصوب المحلّ اوّلاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن

عنه ما لم يقل وكل ما له مضاف او جر وقف الجميع انه اقصر و اوضح ثم ... جواز تقديم المضاف والجار عليها مع اقتضائها الصدر الكلام ١٢ عصا

بين الوك ... تمثيلاً بل نظرا انما جاد بالنظير وما تمثيل ولم يقل نحو كم رجلاً اخوتك لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فما عدا اسهل من الوك ومررت برجل فضل منه الوه عند سيبويه ... ما حقق في محل اللهم الا ان يتكلف و يتصرف في مذهب سيبويه بحيث يدخل فيه كم الخبرية ايضاً ... على الاستفهامية فليتامل ... ١٢ ...

الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع بالابتداء بمقام عامله الذي هو جزء المبتدأ
وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في
كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر
امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانها لا تقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يخرج بجار نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية
وتقع اسما صريحا اذا القوم زيدا اذا القعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود

مختصتان

وبما مررت وغلام ما ضربت

نحو

عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام
العرب وبما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتي
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي وقت كائن مجيئك فان اي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت و
ايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة اي بابو
تمييزه باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
الرفع بالابتداء والاخران النصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق
بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الحق بما
سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز الحذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل

في مثل كم مالك وأما النسخة الأخرى فلا تحتمل إلا الوجه الآخر والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد أو الرجل فيكون منقلب الكف أو القدم بمعنى أنها لكثرة الخدمة
صارت كذلك أو من أصل خلقة لها نسبها إلى سوء الخلقة وإنما عدى حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت أي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره
مني واختار من أنواع خدمتها الحلب لأنه خدمة المواشي وهي أبلغ في الذم
من خدمة الأناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي على حملها عشرة أشهر واختارها
لأنها تتأذى من الحلب والتطبيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
إشارة إلى رذالة طرفيه أبيه وأمه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كأنه
ذهل عن كمية عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق أي
أي كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت علي عشاري وإذا حذفت المميز أي كم مرة
أو كم حلبة على التهكم أو كم مرة أو حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت أو خبرية على التقدير ارتفاع
عمته في موضع النصب لأن الفعل الواقع بعدها متسلط عليها تسليط الظرفية
أو المصدرية وإذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء وإذا نصبتها نصبتها

او المصدرية فلا يكون الا على احدهما فاجاب بقوله فالملحوظ ١٢

بحث الظروف

واذا خففتها خففتهما وذلك واضح **وقد يحذف مميز كم** استفهامية كانت او خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف

فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن

كميته دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او

كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا

سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو

بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة ضربت او مرة ضربت او الى ضرباتك اي

كم ضربة لا ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق بين المعنيين انه اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ

في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير

كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها

ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض منها **منها** اي من تلك الظروف

ما اي ظرف **قطع عن الاضافة** بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية

سأل

البتة فان عند نسيانه أعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما أضيف
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف
الاضافة او لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر
النقصان كقبل وبعد وما اشبهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز
في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب
قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
انما أعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال
الشيخ الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب

الاولى ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد حسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير ١٢ عه

لشبهها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم توقفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية

حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة

اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى

حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى

اي اما ترى مكان سهيل طالعا ~~نجم يضيء كالشهاب ساطعا~~ وانما بنيت

على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في

الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في اللفظ

مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف

ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم

لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ

الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية

وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان

المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها

ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث

فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر

تمامه نجم يضيء كالشهاب ساطعا

روي برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود فحذفت لدلالة الحال وهي طالعا ١٢ چلپي

[illegible]

والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا او فيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان
ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر
مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا اي
عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والذوق اي التحقيق انها للعطف

الخروج سبب لانه لو لم يكن الخروج لم يصادف ملاقى السبع ١٢

اي قال ذو القرنين للعملة انفخوا في الاكوار حتى جعل المفتوح فيه شبه النار بان جعل ... من الصفر والنحاس المذاب ... من زبر الحديد بينهما الحطب والفحم حتى ساوى ... الجبلين ... حتى صارت كالنار ... النحاس عليها فالتصق بعضها ببعض وصار جبلا صلدا ١٢

قوله فتضمنت لكن فرقا بين تضمن اذا واسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاز جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجيء جملتا الشرط اسمية على سبيل الندرة ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اي ضعف معنى الشرط فيها لقوله وفيها معنى الشرط تامل ١٢ عصام الدين غفر الله له

قوله عليه وقوعه بعدها هذا الجيد وقيل المراد لزوم المبتدا في غير باب الاضمار على شريطة التفسير ١٢ عصام الدين ١٢

من جهته المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية فقولنا زمان وقوف السبع او
مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية
بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه
الاشارة **ومنها** اي من الظروف المبنية **اذ** الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في
حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم **وتقع بعدها الجملتان** الاسمية والفعلية لعدم
اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ
زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها
لم يذكرها المصنف **ومنها اين وانى فانهما للمكان استفهاما وشرطا** اي حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط نحو اين
زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف

قوله

اذا يقوم زيد

مبتدأ

كيف نحو قال وحرت كم اى سنيم اى كيف سنيم وانّى القتال بمعنى متى ومنها

متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها

ايّان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايّان يوم الدين والفرق بينهما ان ايّان

يختص بالامور العظام بالمستقبل فلا يقال ايّان يوم قيام زيد وايّان قدم

الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها

ايضًا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال

صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف

جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي

حال هو وتستعمل للشرط معنى على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس

اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان

بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت

فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا او ماشيا

ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما مذ ومنذ حال

كونهما حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل

المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة

فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما
اي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا
واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء
فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعين المقصود من كونه معرفة
وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي
الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق لجميع
اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان
عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كانت على
هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر

ما كتب

فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما

فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي

وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل

الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة وجميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما

ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه

يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم

انهما اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف

المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما تقعان ظرفا في

تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح

اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال و

كسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام

وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون

الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل

البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده

وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد

بينهما اي بين عند ولدى ١٢

اي لم يعتبر في كلامهم على هذا اي لدن وانما ذكره في لدى وعنده ١٢ عصم

الا فيما يحفر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في

بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون

التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ويكون غدوة اكثر

استعمالا من بكرة وغيرها **ومنها قط** مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة

وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضم الطاء

المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء وشل قط الذي هو اسم فعل فهذه

خمس لغات كلها **للماضي المنفي** اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي اي

وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها

وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخيه عوض **ومنها**

عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها **للمستقبل** اي لاجل الفعل

المستقبل **المنفي** او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة

المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل

وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

بمعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر **والظروف المضافة الى الجملة**

والى كلمة **اذ** المضافة الى الجملة **يجوز بناؤها** لاكتسابها البناء من المضاف

المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة
للاعراب وللحيث اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل
انك لمشابهتها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما
في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم وضع اي اسم بوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع
له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمر
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل انا آلة لملاحظته

تقوم

بحث المعرفة والنكرة

المعرفة ما

أفراده ووضع لفظا أنا بإزاء كل واحد من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا أنه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص و الثاني
الأعلام الشخصية كما إذا تصورت زيدا ووضع لفظ زيد بإزائه من حيث
معلوميته ومعهوديته أو الجنسية كما إذا تصور مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ هذا
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فإنه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني أسماء الإشارة والموصولات وإنما سميت
مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فإنهما موضوعة بإزاء
معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فإن الواضع إذا تعقل مثلا معنى المشار إليه المفرد المذكر وعين لفظا بإزاء
كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لأن التصور المعتبر عام
وهو المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له خاص لأنه خصوصية كل واحد من

ولم يقيدوا المضمر الغائب مبهم لأن
ما يعود إليه متقدم فلا تكون مبهما
عبد الحي ظ عند المحقق
لذا وكذا اللام العهدية
ملا رضي رحمه الله
عصر ١٢

لكل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و الرابع والخامس ما عُرّف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية و لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام فلا يُعدّ ما دخلته قسما آخر من المعارف او عُرّف بالنداء نحو يا رجل
اذا قصد به رجل معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات و معنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب

او اللام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب

والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات

والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف

لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع

من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره

اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء

باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناوله لا

بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا

الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب

من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره و

اذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد به الا

ان كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم بالبين غير فيه

المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات

قوله واحترز به عن المعارف كلها لو قال ما وضع لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح ۱۲

التنبيه
في اللغة خبردار گردانيدن
وفي الاصطلاح ...
۱۲ الكاتب المسعود
عنه عفي

المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان
فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين الاصناف
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره وهو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
مفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن احاد او عن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة واذا سئل عن معدود معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن المعدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان

النكرة

مباحث اسماء العدد

في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكلمة هي موضوعة لمن غير
اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ثمّ
حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او اسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع حقيقة كمئات والوف
او حكما كعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او
بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف اذا
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في
المفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة الى عشر نسوة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب الا العقاد لصدق مجموع حاشيتيه عند البعض وبعضهم يستثني من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا ١٢ عصام الدين

في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث و
غير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة اي عشرة في المؤنث نحو ثلث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في
المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتي عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر
واثني عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام
الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث في ثنتان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنتي عشرة او خمس في ثلث عشرة اي تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء
لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وهي

ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى
عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير
الواحد والواحدة ههنا بغير التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب ولما لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يذر جيهما في قاعدة العطف تلك العقود على الزائد عليها كما جيء ذلك
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في
المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم
تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف
الزائد عليها او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد

اي تسع وتسعين بدون لا ينبغي ان يقال الى تسعة وتسعين كما يدل عليه السياق من قوله احد وعشرون احدى وعشرون الى آخر ما ذكرنا ١٢

في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان من غير تغير كمائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ١٢

واحد عشر رجلاً واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون

امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلاً واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون

رجلاً وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلاً وتسع وتسعين امراة

وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول

واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد

المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب

كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء

الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه

كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز

كسر بالتبدل الدال على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر

مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء

من ثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة

والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا كثلثة رجال او معنى كثلثة

رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها

تسقط التنوين والتنوين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة

قوله قال الشارح الرضي اه تنبيها على ذلك لما ان في عبارة المص ما للعزيز قصبة الرجحان فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسرة غير ثابت فليس واقع من عرب ذي وعليه محوي ما في الشرح لا تعتبر انما المص ١٢ اعطاه

قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه الرجع لا ع وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا كلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وسكون الهاء قوم الرجل وقبيلته من ثلاثة او سبعة الى عشرة ولا دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس اذا اسم جنس كالتمر والنخل وقد كونه جمعا مصححا واذا لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له بناء قلة فهي الاغلب ان يكون بجمع القلة ليطابق العدد وان لم تكن له جمع للكثرة فهو في ... المونث

جمعه

اي تسعمائة استغناء من قولهم مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميّزوا بها ثلثمائة واخواته

وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان لثلثمائة جمعين احدهما في صورة

جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئيات وللكوفي صاحب فترة

العدد الي جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثمائين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يأتي

التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الي تسعين فاقتصر علي المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الي تسعة وتسعين

بل الي تسع وتسعين منصوب منفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ

لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست

هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان تصير ثلثة اسماء كالاسم

الواحد ولا يرد علي خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يتمزج

امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اسماء شيئا واحدا وانما جرّدوا

ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لشيطر وثمانية امراة

واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا

ومميز مائة والف وتمييز مثنيهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل جمعهما

كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات

قوله المجي الالف واللام عوض من المضاف اليه وهو التميز اي التمجي التميز حاصل معنى است يعني آمدن تميز بعد چيزيكه ان چيز در صورت جمعي كه آن جمع بواو ونون است بود مانند عشرين الي تسعين ١٢١٢

بعد ما تعوّد يعني بعد عادة شدن واين عادة آمدن تميزا

در اصل عادة آمدن تميزان بود كه متعاقب جمعي بواو ونون بود بعد اين چنين جمع مي آيد در كلمه منون كه صورة مجموع بواو ونون بود تميز را آوردن بعد ان جائز ١٢ ... باقي ماند كلمه مآت كه صورت مجموع بالف وتا دارد مانند جمع مؤنث سالم بود آوردن بعد ان مكروه ديدند پس براي همين قصر نمود تميز را براي افراد كه عدد اين تميز مفرد ماند ١٢ همچنين گفته اند ثلثمائة رجل ١٢

ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل وألفا
رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب
ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر
عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى و
لا تمييز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بتمييز فلا يورد الواحد مع
مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على
الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او
عن الاثنين اذا كان التمييز مثنى مثل رجل ورجلان فان صيغة رجل يفهم الجنس و

اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما
للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا
يدل على الواحد ورجلين يدل على الاثنين
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد معين
فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو معدود
لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد
في الجمع لعدم تعيين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد
الى التمييز واما قولهم
رجل واحد ورجلان
فللتاكيد

الوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت

ثبت ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه فمتى

يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مسوقا لما يقال اثنتا رجل لما التزموا الجمعية في مميز

سائر الاحاد فينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية فلا يقال

يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنتان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروف

المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد

على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختار والحوق العلامة التي هي اخصر على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخصر

من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز

النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التفصيل

والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني

في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد

من المتعدد باعتبار تصغيره اي بسبب اعتبار تصغيره وذلك المفرد عددا

الناقص ان زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك

قلت

اي تصيير

وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحداً والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والى العاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجوز ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على
المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى اسم الفاعل المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث والثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين

تاسع عشر

والثالثة

ولا يخفى ان التصيير حال من الاحوال الا ان الاحسن مقابلته بالحال في الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله معنى انه واحد من تلك العدد من غير بيان مرتبة يقال واحد ثلثة او اربعة وواحدتها ولا يشتق لفظه ولا الثاني غير ذلك ١٢ عصم

لانه اسم للواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة

وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم من

اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا

اضافتيهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث

اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم

ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين بنفسي ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد تساوي عدده

او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة

او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر

العشرة وذلك امر مستبعد جدا وتقول في اضافته باعتبار اوعلى العشرة حادي

عشر احد عشر بالاضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد

عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال

خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت

في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول

عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول

اي

ولذا ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول بهما اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضي ١٢ عصام الدين عليه الرحمة

يجوز ارادة المبتداء والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتداء فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد والثاني او الثالث و مثله ١٢ مولانا عصام الدين غفر له الله تع

ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ في ياء ليس في اخره حرف علة او ما في اخره في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب مفتوح الاخر الا في حال النصب ١٢ عص

الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن

اي الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما

بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر

لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي كما قال المؤنث

ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك

العلامة حقيقية كامراة وناقة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث

في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات

السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم

وارض وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة

المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته

اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى و

حبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقذراء وبعضهم الياء في قولهم ذي وتي و

زعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث

مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم

بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة

في

في مقابلة تجمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس
بالتاء وجوبا ابدا اعلاما بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى
ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار
بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه
القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء في اللفظ
من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان استثني من هذه القاعدة صورة الفصل

اي الحاق تاء التانيث ساكنة في الماضي نحو قامت امراة وسارت ناقة وببت طلحة وجرت عين ١٢

اي راجعا الى ضمير غائب في المؤنث الغير الحقيقي مضمرا يقع قول الشارح او ضمير المؤنث اراد بها المؤنث الغير الحقيقي المضمر وسمي بها هو اللفظي المضمر ١٢

الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل و
في تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت
به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما لا
فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا اعني الواو لكونها موضوعة

لهذا النوع من الجمع **والنساء والايام** اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث

وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه غير جمع المذكر السالم

فعلت وفعلن اي ضمير فعلت معروفا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن

اي بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في

جمع المذكر الغير العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجري

مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة

لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على

جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق**

آخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا

مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى

ولو اكتفى بظهور المراد لاستغني من هذه التكلفات **الف** حالة الرفع **او**

ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز

عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** عوضا عن الحركة او التنوين

مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي

في حكم الفتحتين وفتحة النون **ليدل** ذلك اللحوق اذ الالحاق وحده او مع الملحوق

قوله مع لواحقه فحينئذ يكون التثنية مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مسلمان البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا النون بمقدرة لا بن النون في حال اضافته كالتنوين وكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير النون ١٢ محقق

مع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركتين او التنوين في المفرد وما ذكر على تقدير صح حاشية ... وكيف لدد ليس الغرض عن الالف او الياء والنون الدلالة بل عن مجرد الالحاق والياء ١٢ حص الالف

مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لخوفها على ذلك

بل لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال

هذه الامور الثلثة دالة عليه غايته انا في الباب ان يكون للثنا بواسطة هذين

الامرين **على ان معه** اي مع مفرده **مثله** في العدد يعني الواحد حال كون ذلك

المثل **من جنسه** اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع

واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى

عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر

والحيض بل يراد به طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت

هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار

معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر

والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب

بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناول هما فيتجانسان فيثنى

باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى

القمر فان قلت فلمعترض ان يقول هذه التاويل في التواد الفنا بلا احتياج الى

قوله ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه آه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل للاكثر ولهذا الجهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي ١٢ عصم

ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم تثنيا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى او
يجمع وكذا عمر واذا صار علما ادعائيا لابي بكر ويأول بالمسمى بعمر ثم يثنى او
يجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكتفي لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله ومن جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في
بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال **فالمقصور** اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس **ان كان الفه منقلبة**
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان

قوله كعصوان بفتح الصاد في عصى فيقال عصوان بقلب الالف واوا حقيقة ١٢

قوله وهو ما في آخره الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الممدودة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائد في الوقف فانه لا يقصر بها مقصور القدم لزومها لاختصاصها بمحال الوقف ١٢ عص

يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وكذلك ان يجعله من القصر بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور تعالى قصر ككرم فهو قصر وقصير كقصرة جعله قصر الكل وذلك من الحق مجلس ١٢ عص ر الت

[illegible]

كالوان في المسمّى بأبي وهو ثلاثي اي والحال انّ ذلك المقصور ثلاثي اي
غير ما فيه اربعة احرف فصاعداً من الرباعي والثاني المزيد فيه قلبت الفه
واواً اعتباراً للاصل حقيقةً او حكماً وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد
فيه المكان الثقل والّا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقةً
كرحيان في رحى او حكماً بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان
في متى حيث جاء مثنى ممالاً او كان على اربعة احرف فصاعداً اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه
منقلبة بالياء اعتباراً للاصل فيما اصله الياء حقيقةً او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم الممدود والكائنة همزته اصلية اي غير زائدة ولا
منقلبة عن الاصلية او الزائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرّاء بضم
القاف وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واواً نحو قرّاوان والكائنة الهمزة للتانيث اي
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة فقلبت
واواً فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان

لايقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها

ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراوان

وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا

اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان

همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان

اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة

وثانيهما لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل

وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء و

ثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت

همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه

العبارة انه لايجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان

بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا

فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل

لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا

كتب الثقاة كالمفصل لمفتاح اللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم به لاشتهاره

قوله كعلباء در اصل علب بود چون خوا[ستند] که بر وزن قرطاس کنند الف زیاده کردند که بر وزنش باشد ۱۲ العلباء عصب العنق ای رشته رگ گردن ۱۲

العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف منه بالاثبت ۱۲۱۲

ملخص عبارة شرح الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء وهو الواو او الياء ثم عوض عنه الهمزة ۱۲ منه ۱۲

الشريفية

باشتهاره غيرما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وذا اعمّ من ان يكون هذا الاصل واواً او ياءً **او بحذف نونه** اي نون التثنية **للاضافة** اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان **وحذف تاء التانيث** التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان **في خصيان واليان** على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقاً ووجه حذفها ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية والكانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على احاد** جملة **مقصودة** اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفردة** اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد

(سطر بين السطور: اي من الخصية والالية ١٢)

ای آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا تقع في حشوه والاولى ان يقول لا تحذف عن المثنى ١٢ مولانا عصام الدين عطاء الله

تحقيق خصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ١٢ علوي ١٢

قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين ولو اجري الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد تخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن المثنى والمجموع بحروف يبقى التثنية ١٢ عصام الدين

واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او
حكماً فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في
قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على آحاد خرج اسم الجنس ليشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل
عليها وضعا فقد دل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرج بعض اسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد
بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل

انتغير اما ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحروف
او بالحركة كما في اسد او بهما
كرجال وغرف والتغير المقدر كهجان
وفلك ١٢ رضي ١٢ منه والسكنات
الى رجال مثل فعال بكسر الهمزة
اذا لم يقصد به الافراد واما
اذا قصد به الجمع فيقال
الافعال بفتح الهمزة
فقط

اسم الجمع ما دل على احاد بتغير لا باعتبار
حروف مفردة كالنفر والرهط ١٢
سيف ١٢

قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها
آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق نحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع
يصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي
الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة
للمونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي اخر مفردة واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفته الفتحة
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل

الجمع

اي معنى انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا انذا التقدير في المثنى وذلك انهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو ضاربين لوجودهما في ضارب وعن الاولى وحدها في نحو الضاربين اذ لا تنوين في الضارب وعن الثاني وحده في نحو

مي المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الوضع كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركته ما قبلها طلبا للتخفيف وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغيره لتدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر السالم الغير شرط صحة
جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما خاصا لمن حيز معنى الوصفية فيه
فذكر علم اي فكونه مذكرا علما لمن يعقل من حيث مسماه ولا من حيث لفظه

قوله لمن يعقل من حيث مسماه اي ان المذكر العلم هو اللفظ للعقل وصف له بحاله

اشارة الى ان المذكر العلم هو اللفظ وصف بالعقل وصف له بحاله مدلوله
الاولى ان يقال علم لعلم ليشتمل صفات الباري تعالى شانه وغيره لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الباري تعالى شانه دون لفظ العقل

لفظه واما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او
اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها
ويدخل فيها نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمع بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا والمقصورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها والة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه
جمع المذكر السالم الصحيح ان كان صفة من الصفات غير العلم كاسم الفاعل و
المفعول مذكر يعقل اي انه شرط فالشرط الاول كونه مذكرا العاقل كما مر و الشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير
مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه
وبين افعل التفضيل نحو افضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل

لا الاشرف

جواب عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله مذكر يعلم الخ ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف ١٢ فقط

قوله لان معنى الصفة الخ اي معنى الوصفية في افعل التفضيل اكثر من افعل الصفة لان افعل التفضيل يدل على الزيادة لان معنى الافضل هو الزيادة فالمناسب ان يجعل افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه بقوته في الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه ١٢ عبد الرحمن عفوه

كامل الدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اي مذكرا غير مستوفي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة لحصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي
في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل
جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى و
الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس تحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية و
قد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما
او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ

حيث لا يعلم ان الزاهد اما مع التاء او بدونها ١٢ عبد الرحمن

الشذوذ منها سنين وامثاله والحق بعضها على الشذوذ منها ارضين
وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه **المؤنث** اي الجمع المؤنث
الصحيح **بالحق** اي جمع لحق **آخره** اي اخر مفرده الالف وتاء **وشرطه** اي شرط
الجمع الصحيح المؤنث **ان كان** مفرده **صفة وله** اي لذلك المفرد **مذكر فان يكون**
مذكره اي مذكر ذلك المفرد **جمع بالواو والنون** لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده **مذكر** جمع بالواو والنون **فان لا يكون** اي فشرط صحته
ان لا يكون **مجردا** عن تاء التانيث **كحائض** لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس **والا** عطف على
قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما **جمع** هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في طلحة وزينب
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بشديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة **جمع التكسير**
ما تغير اي جمع تغير **بناء واحده** من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو

جمع المؤنث الصحيح

المتبادر فلا ينقض بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة

به والظاهر المتبادر من تغييره تغيير يكون لحصول الجمعية فلا ينقض الظاهر بمثل مصطفون

فان التغيير الواحد فيه يلزم لعدم حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف

الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث

الامور الخارجية الزائدة كما تدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغيير ما سواء

كان ذلك التغير حقيقيا او اعتباريا كرجال وفراس كما مر وجمع القلة

وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس

جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس

معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والصحيح

مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي

السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا

ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة

الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك كقوله تعالى ثلثة

قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء صدر عنه

كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع

لتغيير

او اعتباريا

جمع القلة

الجمع

اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجلسة والجلسة ١٢ عصام وذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ والدال على الحدث لا المعنى ١٢ هندي

ان يقع بعد اشتقاق الفعل عنه تاكيداً له او بياناً لنوعه او عدده مثل جلس جلوساً
وجلسة وجلسة ومثل القادرية والقابلية وبيلاد له ونحا له مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدراً او الكان الاخيران مفعولا مطلقاً وهو اي المصدر من
الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين كما بين في كتب
التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على وزن استفعال مثل
اخرج اخراجاً واستخرج استخراجاً اي غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضياً نحو اعجبني ضرب زيد
عمراً امس او حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
عمرو خالداً الآن او غداً وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط في الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقاً يعني يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطاً بان لا يكون مفعولا مطلقاً
فانه اذا كان مفعولا مطلقاً فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان شيئاً مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمراً

قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم فيها ١٢

لان عملت المصدر لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او استقبال فان يعمل بمعنى كل واحد منها ١٢ متوسط

ضرب زيد ولا لضمير اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه

لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين

نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه اجتماعين في الحقيقة

للفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور

بخلاف المصدر فان لم في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم

الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا

فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا اذ يحتمل ضرب زيد

الان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه

عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته اي المصدر الى

الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه

نكرة كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلته بالنسبة الى الفاعل نحو

ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال

المصدر متلبسا باللام اي الالف واللام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل

التحقيق في عدم الاضمار في المصدر ان تثنية المصدر لا يدل على تثنية الفاعل اصلا حتى ان الفاعل الواحد يمكن ان يصدر منه ضربين مثلا فاذا قلنا ضربين لا نفهم تعدد الفاعل وتثنيته بخلاف اسم الفاعل فان من تثنية اسم الفاعل يفهم تثنية الفاعل فاذا قلنا ضاربان نفهم منه ان فاعل الضرب اثنين ١٢ تأمل ١٢

الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي على أن لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوّز ذلك على قلّته فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملاً بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولاً مطلقاً
صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت
ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً فان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً
واقعاً بدلاً منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً
له وحمداً له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وانما فصل بين
قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين سواء

اسم الفاعل

اسم الفاعل ما اي اسم اشتق من
فعل اي حدث موضوعاً ذلك الاسم لمن قام الفعل به اي لذات ما قام به
الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما لجهل امره يذكر بلفظ ما

ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا

باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود و

غيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة

المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها

على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي

حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به

بان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له الاسم لا يصدق على

هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به

خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف

اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل

لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل لمن قام به مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة

على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه صيغ اسم

ولا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بحقيقي بل بالنظر باعتبار الموصوف ١٢

فان قيل عالم في قولنا الله عالم اسم فاعل مع انه ليس حادثا اجيب بان عالما من حيث الصيغة يدل على الحدوث وعدم حدوثه ودوامه من جهة الشرع فلا ينافيه ١٢ م نجم ١٢

ان

الحدثي
در دل خليدن ١٢ ص

٣
حصره

اسم الفاعل فيما حضر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وناصر وآكل وكلما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر ان
لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة كما في يتفعّل ويتفاعل ويتفعلل نحو مُدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة ومتقاتل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
الصيغ مذكورا فكما يكون للكل اي من قسمي الميم مثال يكون للكل من قسمي الكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل
فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والمصدر والحال والمفعول له والمفعول
معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال

سواء كان حرف المضارعة

الى مفعول واحد وان كان متعديا

واشترط فيه معنى الحال او الاستقبال العمل في المفعول لا في الفاعل لانه ذكر في باب الاضافة انه لا يحتاج في رفع ... الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى

اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء اشترط عمله به من معنى هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه
المضارع فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف
او الموصول او ذو الحال لانه يقوى فيه جنبة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فازداد بهما شبهه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد
وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة

الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى معموله معنىً اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير اضافته معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالو
صيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهماً امس فدرهماً منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل زيد معطي عمرو
قيل ما اعطاه فقيل درهماً اعطاه درهماً فان فصلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيداً الآن او غداً لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
بتغير صيغته الى الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما شرط به عمله من الاعتماد

وقيل الكسائي جواز قولهم زيد معطي عمرو درهماً امس وهذه المسئلة جايزة بالاتفاق والضا دليله عمل المعرف باللام بمعنى ماضي نحو جاء في الضارب زيداً امس وهذه المسئلة جايزة بالاتفاق ١٢

ليست اضافته

قوله وكلبهم باسط ذراعيه فان باسط عمل في قوله ذراعيه بالمفعولية مع كونه بمعنى الماضي على ما عرفت انفا وقد علم منه الجواب فيما سبق حيث قال المراد من الحال اعم من الحقيقي والحكايتي وان باسط حال حكايتي فافهم ١٢ عبد الرحمن ١٢

تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حدّ اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة انّ صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي
مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرا الآن او غدا او
زيد الضرّاب عمرا الآن او غدا او امس و ما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع
منهما مصحّحا كان او مكسّرا امثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه
لعدم تطرّق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اي نون المثنى والجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان
مضافا اليه فانّ حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي
يجوز حذفها في هذين الشرطين لقصد التخفيف بطول الصلة بهما كقراءة من
قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله
تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لانّ اسم الفاعل لم يقع
صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اي حد

يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بدّ من تقييده بالنصب بالمفعولية اذ لا يجوز مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لا يستلزم الصلة بذكر المفعول ١٢ عصام

قوله المقيمي الصلوة وفي بعض النسخ والمقيموا بالواو وهو موافق بالقرآن ولكنّ الصحيح كلاهما ههنا ١٢ عبد الرحمن ١٢ فقط

قوله لانّ اسم الفاعل اي اسم الفاعل في هذه الآية لم يقع صلة لام الموصول وهذه القراءة مما لا يعتمد عليه ١٢ عبد الرحمن ١٢١٢

حدث موضوعاً لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مرّ في
اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقاً سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي
مثل شانه وحاله اذا كان معرّفاً باللام يعمل بمعنى الماضي ايضاً فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهماً
الآن او غداً او المعطى غلامه درهماً الآن او غداً او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم
احترازٌ عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت

قوله من حيث وقوع الخ انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم المفعول الذي جعل اسما لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذلك قيد الحيثية معتبر في تعريف اسم الفاعل لئلا يرد اسم الفاعل الذي جعل علماً والذي اراد بذلك القيد في تعريف اسم الفاعل وتركه في اسم المفعول المقايسة عليه الا انه قد يذكر القيد في اللاحق ويكتفي عليه عبد الرحمن ١٢

لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او
عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال
رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال **وصيغتها**
اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها **مخالفة لصيغة اسم الفاعل** او
لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغتها من
على هذا الوزن قطعا **على حسب السماع** اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر السماع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر **كحسن وصعب وشديد**
وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول

عطف على قوله حال ١٢

اي طبع الفاعل عليه ١٢

وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد التنصيص على الحدوث ١٢ رضي رضي الله تعالى عنه ١٢

عدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولها زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه ١٢ متوسط ١٢

الموصول لا تأتي فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق و
تقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمي كل مسألة لانه يسأل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة اما متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول
الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل
في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اي تشبيه
معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل الصفة تمييزا في
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه

حسن دو باشد واحسن نه وقبيح چهار
دو ممتنع بود ومختلف كما بشمار ۱۲

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من امثلة المقصودة ذكرها لتوضيح

الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اي مثل

هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على

حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلثة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام

على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الا

سلوب بترك العاطف اشارة اي انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان

الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه

بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في

اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي

وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا

منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها

ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون

الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة

لان الخفة في الصفة المشبهة انما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة

الحذف والتنوين ١٢

بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
او استتاره في الصفة مثل الحسن الوجه و الحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة في واحد
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل
الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه
ويقبح ان تقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح بالنظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك الاقسام البواقي اما في

منها

الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره حسن الوجه بنصبه
وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره والثاني المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما المجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط
بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى و
لا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبت او تجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة تابعة لتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجها او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان

الزيدان حسنًا وجهه وحسانٌ وجهًا وتجمع الصفة الصفة اذا كان الموصوف جمعًا

مثل الزيدون حسنوا وجههم وحسنون وجهًا و اسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

اى اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول

ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد ~~المفعول الغير المتعدي~~ فاذا

بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقي غير متعد الى مفعول

مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيعمل الفاعل

والمفعول مالم يسم فاعله ونصبه تشبيها وتضافان اليهما تقول زيد قائم الاب و

مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره اذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما

اليها ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه

وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له

نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم

مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك

مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف

قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء

المنسوب
وغير المنسوب ايضا من اسما
الجامدة التي اجريت مجرى
الصفات المشبهة نحو
شمس الوجه اى حسن الوجه
وهو قليل كذا في الرضي ١٢ عص

للفاعل او ما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي للموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من
حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث والا كان بحسب الاصل فيه خلاف
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ لو بني من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع على ثلثة
حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه

اي مختلف من اصول حرف او زائده ١٢

قيد الثلاثي بالحدث لان بنية التعريف ليخرج نحو ابلى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت ... من الحنك واول لانهما شاذان وقيد الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاز فعل وقال لا بد من قيود آخر

السعة وارسيدن بر همه وفراخ شدن ١٢ ...

مولانا عصام الدين عفوالله

منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كأحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعورة او زائدة الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل للصفة متقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان للاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد نحو هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن
ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته

قوله فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو رباعي نحو دحرج وغير المجرد عن الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعيور توصل الى التفضيل بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر ما ضا واقبح عمل بالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب هكذا فسر لبعض الشارحين ١٢ عبد الرحمن ١٢

فلما اصبح قال يا رخي انت انا ممن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله او بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ و لا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي اما بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا

وهو المنافاة في التحقيق والانتفاء بعض الاحتمالات تنتفيان والاحتمال بل يكون احدهما فقط

طلب

قلنا انه افضل من زيد وعمرو ومعنى هذا الا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من
عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض كما لست من هو بينهم بالاكثر حصى
فلا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيهم
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا

اي لست من بينهم

اي في ضمن جميعهم وهو ما عدا المفضل

اي المفضل عليه

النوع فلا يجوز بهذا المعني قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم

اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير

مقيد بان على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه

للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتحقيقه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر و

حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه لبعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى

ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي

افضل الناس من قريش [illegible] وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم

كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه

الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه

او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى

او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه تشابه افعل من الذي

ليس معه اللام الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي

مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل له

اسم التفضيل صيغته أفعل نحو الزيدان أفضلا الناس والزيدون أفضلوهم وهند فضلى
النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن للمشابهة بما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المصاحب للام فهو الذي
تقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فيه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اي اسم
التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها بمنزلة اجزاء الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية لقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر الرفع بلا شرط لان
العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده
ما يوهم ذلك فهو معمول فعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من كل احد
يعلم من يضل واما الظرف والحال فيعمل فيهما ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه بالخلو عن معنى الفعل ايضا نحو

وهو اسم التام ١٢ علوي

رجلاً رشيداً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل الفعل وهو لم يعمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة يعمل فيه عمله ولانه لما كان فيما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمعنى الاثنين والجمع ولا يؤنث لعدم مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببا هو في اللفظ
لشيء بان يقع نعتاً له او خبراً عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اولاً على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجال وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء
في المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله
فيه كالصفة المشبهة لانحطاطهما رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
ذلك من متعلقات الموصوف نحو زيد ضارب ابوه عمرواً او لم يكن مثل زيد ضارب عمرواً

عمرا او انما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في استعمال اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الأخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا ورد النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن لكحل عين رجل مقيسا الى حسن لكحل عين زيد اما
بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى
انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة

او بكونه دونه والقياس بكونه دونه اي دون عين زيد لانها سبب المقام فرجع المعنى

الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق

الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد به نفي المساواة ونفي الزيادة ايضا لان

الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به غرضا نفي المساوي لان المساواة

اعم من الزيادة وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص فاذا انتفى مطلقا ولو في ضمن الزائد

انتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان احسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان

قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي

ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا

فرق بين المثالين المذكورين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات

والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي

صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق

له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من ابنه فان المفضل

والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد

الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء

تفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى

لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل ١٢

كحل رجل دون حسن كحل عين

الزيادة

فان قلت لا تختص هذه السؤال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يرد على عبارة الشارح بجعل الداعي في زوالها بالنفي بمعنى مع الا للسببية حتى يعم توجه المتوجهين الى القيد ١٢ مولانا عصام الدين

قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل تفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمنع بل من الفعل ومعموله نصف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي رضي الله عنه ١٢

معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية فلا يجوز تخلله بينه وبين معمول له من
هذه الحيثية ولا يخرج عن هذا الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا
والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل
بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيد ركيك كذا قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه
اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد القياس مع ايهاما من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولان مسئلة الكحل وبين
نشر الطيبا وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التوجيه الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال
ذلك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد وهو اخصر
منه مقدار ضمير منه وكلمة في وهو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان

ما رايت رجلا

أخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغير لا

أن أصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فإنه لو كان كذلك لا يكون من

قبيل تفضيل الشئ على نفسه إذ يتعدد الكحل ح فإن قدمت على الاسم الذي ذكر العين

كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل كان أصله

ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني

عن ذكرها ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل الكحل أحسن فيها الكحل

من عين زيد أو تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في

غيرها ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن الكحل في عين زيد حسنا في عين غيره وإنما جازت

هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوع الفصل بالابتداء لأنها فرع الأولى ولأن من التفضيلية

مع مجرورها مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا مثل ولا أرى منصوب على أنه صفة مصدر

محذوف أي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وإنما ترك صدر

البيت لكونه مبتديا بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف أحسن في المثال والكانت

المماثلة الكاملة في ذكره إذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لأنه كان في

مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع

ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى

إلا ما وقى الله ساريا كأن أصحو ولا أرى واديا أقل به ركب منهم في وادي السباع

واستغني عن ذكر ثانيها والركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية

من تأتاها او تأتى كالتحية من حيي او حيى وهو المكث والتوقف وساريا من السرى وهو سير

الليل فقوله أرى إما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي

السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في

ولا أرى إما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور

عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة أتوه صفة له وتئية تمييز عن نسبة أقل الى

ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى

المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه

وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول المستثنى مفرغ اي واديا

اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا فقوله ركب على واو

منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا أرى مثل وادي السباع حين اظلامه

واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف

من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل

فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى فقلت ولا أرى

وهي ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

وادياً أقلّ به ركبٌ أتوه منهم بوادي السباع ولو غيرت العبارة الثانية فقلت ولا أرى

وادياً أقلّ به ركبٌ أتوه من وادي السباع ولمّا قسم المصنّف الكلمة إلى أقسامها الثلثة

على وجهٍ علم منه دليل الانحصار وحدّ كلّ واحدٍ منها ولم يكتف بذلك القدر بل

صدّر مباحث الاسم بتعريفه قطعاً وصلت النوبة إلى مباحث الفعل سلك

تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال الفعل ما دلّ أي كلمة دلّت على معنى كائنٍ في نفسه

أي في نفس ما دلّ يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة

إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن إرجاع الضمير في نفسه إلى المعنى

وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في

وجه الحصر إرجاع الضمير إلى ما دلّ كما لا يخفى واعلم أنّ الفعل مشتمل على ثلثة معانٍ أحدها

الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعلٍ ما ولا شكّ

أنّ النسبة إلى فاعلٍ ما معنى حرفيّ هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقلّ بالمفهومية

فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولمّا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان

تعيّن أن يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقيّ بل الأعمّ

لكن لا يتحقّق الّا في ضمن التضمّني فخرج بهذا القيد الحرف لأنّه ليس مستقلّاً بالمفهومية

مقترن وضعاً بأحد الأزمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدالّ عليه فهو صفة

صيغة بعد صيغة لمعنى فيخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال

لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن

الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه

اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاقتران بالواحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل

وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل

دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من

ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال

القريب والثاني على الاستقبال البعيد و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي

الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي او التعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط

وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق نحو تاء التانيث عطف على

دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل و

لا تليق الا بحاله فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة

على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث

احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء

فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت الفا وذلك

تحقيقه

لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بآخر الفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخفاعنه
بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واحدر الماضي ما دل اي
فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فخرج بقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وبقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بمنع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض بمنعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف
اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمى اما البناء فلعدم
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب شرطا وجزاء تقول
ان ضربتني في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل

فاعل و

المبني

ضربتك

متحركات

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا
باحد حروف أتين نحو اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما
تكون بوقوعه اي بوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالحرف عطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما تكون بوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال و
الاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسمى مضارعا الا لذلك اذ معنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا
مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع
غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا

أو مونثا وللمونث الواحدة والمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين
غايبات أو ذي غيبة والياء للغايب غيرها اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المونث الغائب ومثناه فقوله غيرها اي غير القسمين المذكورين بالجر على
البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها
عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقته التالي وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما
ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة او نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المونث في مضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع

رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم تختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربن ويضربن والمخاطبة المؤنثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتح في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضم على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو

والياء في حال الجزم لأنّ الجازم لمّا لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها

نحو لم يغز ولم يرم و المضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديراً

لأنّ الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف

الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرّد عن الناصب

والجازم مثل يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرّد كما هو المختار عبارة

وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد

يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلاً يضرب وانما

ارتفع لوقوعه موقع الاسم لأنّه إن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب

الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو

سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان

واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانّه واقع موقعه لانك

تقول الذي ضارب هو على انّ ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم

الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره

اسماً غير الاعراب مع تقديره فعلاً وعن نحو سيقوم انّ سيقوم مع السين

يرتفع

الشين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والشين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في
حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم والتعديل عن الاصل لا يجي في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى تنصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما ليس في ايش وقال سيبويه حرف
برأسه واذن قيل اصله اذ ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
اللام جارة فتمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو
لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وقعتا بعد الانشاء وقد امتنع
عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب المضارع
مثل اريد ان تحسن اليّ مثال للنصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي وقعت بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من

ليت شعري ما وجه عدم التعرض بوجه تقدير بعد او مع انه البتة مذكور في كلام المصنف فيحتاج الى البيان ولعل وجه الوحدة اما بمعنى الى او الا كما يجيء وكل منهما من خواص الاسم لا يقع بعدها الا المفرد وهي الفعل كذلك لا بد ها حكمها ١٢ منه

أنّ المثقلة لأنّ المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فإنها للرجاء فلا تناسبه

وليست أي أن الواقعة بعد العلم هذه أي أن في نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم

التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم

أن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري

في أن التي بعده الوجهان ولن مثل لن أبرح ومعناه أي معنى لن نفي المستقبل نفياً

مؤكداً لا مؤبداً إذ لا يلزم أن يكون في قوله تعالى لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي

تناقض لأن لن لم يقتض التأبيد حتى يأذن لي الانتهاء وإذن التي تنصب

بها المضارع إذا لم يكن ما بعدها على ما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها فإنه إذا اعتمد

ما بعدها على ما قبلها لا تنصب بها لأنها تضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها

فصار كأنه سقطها ملغاً وكان عطف على لم يعتمد أي تنصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها وإذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلاً لكونها جواباً وجزاءً فيها إلا يمكنان

إلا في الاستقبال فإن فقد أحد الشرطين نحو أنا إذن أحسن إليك وكقولك لمن يحدثك

إذن أظنك كاذباً أو كلاهما كقولك لمن يحدثك أنا إذن أظنك كاذباً وجب الرفع

مثل قولك لمن قال أسلمت إذن تدخل الجنة مثال ما يحتمل إلا الاستقبال فقوله

إذا أن مبتدأ وقوله إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما أشرنا إليه وقوله مثل

مثل اذن يدخل الجنة بجر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليها فيما بين المبتدأ اى

والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جاز ان تنصب

بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى تنصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل

الجنة ومعناه السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى

المثال المذكور وحتى التى تنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع

مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا

بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى للانتهاء والغاية مثل اسلمت حتى

ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان

المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال

المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا

او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال بما بعدها فان

اردت الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان

التكلم بعضه ويجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت

حتى ادخل البلد فادخل في هذا المواضع حكاية الحال الماضية كانك في زمان الدخول

تحكي هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت فيه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة

مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا تمكن ح

تقدير ان لانها علم الاستقبال **كانت** اي حتى عند هذه الارادة **حرف ابتداء**

لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان تبتدأ بها كلام مستانف الا ان تقدر

بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره فيكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم **فيرفع**

اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم **ويجب السببية** اي كون ما قبلها سببا لما بعدها

لتحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي **مثل مرض فلان حتى ا**

لا يرجونه مثال لما اريد الحال حقيقيا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم **و**

من ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء

ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها **امتنع** نظرا الى الامر الاول **الرفع** اي رفع ما بعد

حتى **في قولك كان سيري حتى ادخلها** في وقت حصول كان **الناقصة في هذا**

القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها

عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر على المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر

وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك **اسرت حتى تدخلها** لانه ح يكون

فيفيد

قوله في وقت متعلق لقوله امتنع وقوله في هذا القول متعلق لقوله حصول وقوله بان تجعل تفسير لقوله حصول كان الناقصة في هذا القول اي امتنع الرفع في قولك كان سيري حتى ادخلها في جعل كان هذا القول ناقصة ١٢ منه رح

يكون ما بعدها جزاء مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك

فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال و

جاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا

ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام

متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم

عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده

بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز الرفع في هذا التركيب

في وقت حصول كان التامة فعلى هذا فقوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد

فيه ولام كي لا ادخل اي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لا دخل

الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود اي تنصب بها المضارع

لام التاكيد للنفي بعد نفي لكان لفظيا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن

ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا التقدير بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر

بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان

صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا التعذيبهم او على تاويل المصدر

باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء اي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان

فيقدر ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها

لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير

اللفظ على تغير المعنى اذا لم تقصد السببية لم يحتج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون

قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه عن النفي

المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني

فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك

شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك

او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي

نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا

انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لاشتماله على نفي الفعل فيندرج في النفي او تمني نحو

ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص

او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة

خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد

الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو

قوله ويندرج فيهما الدعاء ويندرج فيه التحضيض وما وقع على صيغة الترجي اشار بذلك الى دفع سؤال وهو انه ما بال ترك الدعاء والتحضيض وما على صيغة الترجي ووجه الدفع ان الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا والتحضيض مندرج في النفي والترجي الذي اريد به التمني والكائن على صيغة الترجي داخل في التمني ١٢ مير وجيه الدين رح

اي قال فرعون يا هامان ابن لي بناء عاليا لعلي ابلغ الطرق الى السموات وابوابها من سماء الى سماء فاطلع الى اله موسى ١٢ شرح ابيات

نحو سأترك منزلي لبني تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان
بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع
دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل
الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيادة والاكرام ولا تأكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس وأو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لان الفساد اخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطي حقي وغيره يقدرها بالى مما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي و
العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشرط لصحته

بعد

تقدير ان بعدها تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً

نحو اعجبني ضربك زيداً او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان

بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعاً

فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلاً

او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان

مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى

لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل

ما لم يبين في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصاً

به كما سبق من خبرنا به في تتم الفاء ديرو وعليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة

في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان

تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم مع الحروف

العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو

جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم

الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا

بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها **ويجب** اي اظهار **ان مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب بها **في**
صورة دخول اللام بمعنى كي **عليها** اي على ان لئلا يستكره اللامين المتواليين وبها لام
كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ناصبة تضمر في غير المواقع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع
الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم نذكرها **وينجزم** اي المضارع **بلم ولما ولام الامر**
ولا المستعملة **في معنى النهي** احترازا عما تستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازات** اي ينجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات
الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان **وهي** اي كلم المجازات **ان ومهما واذما**
وحيثما فاذ وحيث يجزمان الفعل المضارع مع ما واما بدونها فلا **واين**
ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا **وما ومن واي**

وأما انجزام المضارع مع كيفما واذ واذما فلانه اي لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد

واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان اقرأ معناه

على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها اي من المتعذر استواؤهما قطعا

قائمين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذ واذما فلان كلمات الشرط انما

تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للامر المنقطع به وبان مقدرة عطف

على قوله بلم اي وتجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى ولم تقلب

المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب

اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق

اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول

ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم

اي وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمراره

الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف

الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص

ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما

يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة

فاصلة نونه بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي تنفي
بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في
غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك
ثم ليقضوا ولا النهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ
ولا النهي ضدها اي لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا
للثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشي سببا لشي فالمراد
لجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي بل ملزومية شي لشي وجعل
كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة بها ان يورد

لام الامر

ولا النهي

اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في التعقل [illegible]
مثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
مع ان الثاني سبب للاول في الخارج
حصول الاول في التعقل سبب لحصول
الثاني ١٢ متوسط ١٢

يصح

هما في صورة السبب والمسبّب بل اللزوم واللازم كقولك ان تشتمني

فاكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة تنبيها لاظهار المكارم الاخلاق

يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب

الاكرام عنده وسيّيان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط ليتحقق

الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فالكلاما

اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا

نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم و

هو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان

اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف

التعلق لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه وآتيه و

الحيلولة حايل شدن يعني درميان امدن ١٢

اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت

خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم

تقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ

له من قبل او مقدّرا كقوله تعالى ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت

الاكرام بزرگ گردانيدن وبزرگ داشتن ونواختن وبخشش کردن ١٢ منتخب اللغات

لان الضعف موجب الرفع ١٢

قوله تعالى ان يسرق اي بنيامين فقد سرق اخ له من قبل اي سرق اخوه يوسف فانه سرق صنما من خاله فكسره والقى في حسب ١٢ شرح ابيات

فصدقت أي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه
بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك إن أكرمتني
أكرمتك وإن أكرمتني لم أكرمك وإنما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس لوجوب
دخول الفاء فيه والثاني أي الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا احترازا عما
إذا كان منفيا بلم فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى أو بلن حيث يجب دخول الفاء
لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى فالوجهان الإتيان بالفاء وتركها لأن أداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وأثرت في تغيير المعنى
حيث خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وإن لم
يكن مؤثرا نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين ومن عاد فينتقم الله منه والثالث
وإن لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لأن الجزاء
إما ماض بقد لفظا كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقديرا
كما تقول إن أكرمتني اليوم أكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كل تقدير
لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج إلى رابطة الفاء وإما جملة اسمية أو أمر
أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما أو لن إلى غير ذلك كالتمني

والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء
ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان
معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان
التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكون لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوجد مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه
الاشياء لان هذه الاشياء تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون

موضع

يكون من ذلك المطلوب سببًا لها وهي مُسَبَّبٌ له فاذا كان المضارع الواقع بعد
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء لها قدّرإن مع ذلك
الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدّر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافًا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم
تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحًا للوصف
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعًا اي وليا وارثا او
بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار

الرائد مقدمة الجيش ١٢ الحيف بمعنى الموت ١٢

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر فكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري في الضياء فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه **صيغة يطلب بها الفعل** شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا **من الفاعل** احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل **المخاطب** احتراز عن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرء على صيغة الخطاب وعن مثل تصور وتزيد **وحكم آخره** اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة **حكم المجزوم** اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب آخره اضربوا اخش اغز ارم كما تقول ليضرب ليضربا ليضربوا ليخش ليغزو ليرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة **فاذا كان**

الامر في عرف النحاة حقيقة في نحو قم وليقم واضافته الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص كذا في المطول واليه اشار بكلام المفتاح الا ان المص ذكر في كتبه ان صيغة الامر مختصة بامر المخاطب عند النحاة والاصوليين

لا يخفى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس النون آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلته كلمة واحدة فنزل النون منزلة الآخر

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره
وجعل ما بقي امراً القول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف
هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد
بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه واما هو باب
افعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح او تحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل واقتل بفتح الالف
التبس بالواحد المتكلم المجهول واو بالماضي المجهول من الرباعي او قيل اقتل
بكسر الالف ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة واعلم مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة فتحة وان كان رباعيا مقطوعة اي فالهمزة مفتوحة للاثبات

فانه اذا قيل أقتل بفتح الهمزة التبس بو[احد] المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر [الهمزة] لزم الخروج عن الكسرة الى الضمة

مفتوحة

اصل زُرّدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد للهمزة وصلٍ مقطوعةً لذلك بعينه فعل ما لم يسمّ فاعله اي فعل المفعول الذي

لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على مضاف حذف اي

فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله

ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه بذكر

هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانكان الفعل الذي اريد حذف

فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيّرت صيغته دفعا للبس بان ضمّ اوله وكسر

ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج واُعلِم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه

غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة

ووزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة والكان غريبا يدل على غرابة المعنى

ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول

المقصود بما خف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِق واقتُدِر واستُخرِج

لئلا يلتبس في التدرج من امر ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تُجُوِّل وتُدُحرِج

لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله

ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه

قوله دفعا للبس بفتح اللام بمعنى الخلط والاشتباه مصدر لبس يلبس من ضرب يضرب ١٢ علي قاري

مثل تعلّم

عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا تعلّ عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى الاصوات ان يقال مثل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص مثل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وتبعيه ذكر مثل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول وقيل بالياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من

المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب
الافعال والانفعال نحو اُختير وانقيد في مجي اللغات الثلث فيه اختير وقيد فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة و
الكائن اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح
ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب فيه العين الفاً ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق
الفعل به وتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الله

لعدم كسرتها في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في المعتل تاء وبهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في الفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد ١٢ رضي الدين

الفرق بين المفعول به والمفعول فيه في توقف الفعل ان المفعول فيه لازم الوجود والمفعول به لازم الماهية ولذا قال ما يتوقف فهمه ولم يقل ما يتوقف وجوده ١٢ منه

بحث المتعدي وغيره

في الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل

ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف

على تعلق المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية

وهيئة الفاعل او المفعول فان الفعل بدون هذه الامور ممكن تعقله وغير المتعدي بخلافه

اى بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه

وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن

فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة

نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرّحت زيدا وبالف المفاعلة نحو ماشيته

وسين الاستفعال نحو استخرجته وبحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا

الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول

كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل

الى ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل

ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول

آخر يقال له مفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبّأ واخبر و

خبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها

جواب سوال
اگر کسی گوید که زمان و مکان
و غایت و هیئة الفاعل والمفعول
مراد او حال است چنانچه
گفته شود که زد فلانی فلان
را روز فلان جای فلان
برای حاجتی که سوار بود
یا پیاده بود پس اینها هم
از متعلقات فعل اند
قوله متعلق مراد از تعلق این باشد

انما هي لو اسطة اشتمالها على معنى الاعلام فهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
ويسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بباب الشك الظن والا فلا شك
من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم ورايت وعلمت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت
بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فهو
ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك البواقي فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند اليه والمسند على انهما
مفعول لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا توجد
في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يختصر

يختص على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف
المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول كما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي
هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرا
ئك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاختصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستقل ومن تسليته فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع
يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز

اي من افعال القلوب ١٢

الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت

عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين

الكلاميين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلا منهما على تقدير الالغاء وجعلها

مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا

نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الالغاء

في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة

الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط ان الاعمال اولى على تقدير التوسط

وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع

الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب حسبت زيد وبين اسم

الفاعل ومفعوله نحو انت مكرم حسبت زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا حسبت

قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف حسبت اقوم وبين المعطوف

والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وحسبت عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه

الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني على جواز الاعمال ايضا بقوله

اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذه

الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرته

قائم

معموله

اي افعال القلوب ١٢

كسرة وتنوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها التعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظاً دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخلة على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام و ترك مثال اخويه لكونه معلوماً بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعاً فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظاً والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي والابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج التجويز باوجود فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق فممنوع عن العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان

الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص
افعال القلوب انها يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون فعل آخر وعن نحو اياك ظلمت نحو علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
واصل المفعول به ان يكون متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول به فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان فاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
به فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا

نعطا لانهما اليه في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقد تمنى وعد تمنى لانهما نقيضا وجد تمنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجري رائي البصرية والحلمية على رائي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر شعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وللبعض منها اي للبعض افعال القلوب باعد حسبت
وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن حسبت
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيده بذلك لئلا يقال
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا احسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت عن الظنة بمعنى التهمة ظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لتوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من
معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول
وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان

والمراد بقوله على صفته من غير مصدره والمصادر ليست في ضرب زيد صفته من مصدر ضرب لا تعيض

آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض بعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا

ووجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت

لا لانها ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا يتم

بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة **ما وضع** اي افعال وضعت **لتقرير الفاعل على صفته**

اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان

هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك

التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج منها فخرج عن الحد الافعال

التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة

فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في

الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان

في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع

له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفته

على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان

كل جزء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له وصفته خارجة عنه فخرج الافعال

التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعرض لا صلة الوضع

بمجموع موضوع له كما ذكر تقرير الفاعل على صفته على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل واحد منه اجزاء

اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان ونسبته هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين تقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مقصودا مبنيا للفاعل كما هو ظاهر وبين تقرير الذي هو صفة الفاعل انه كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف ١٢ عصام الدين رحمه الله

الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى و
اضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تتم التسعة بهذه العشرة اي تصير عشرة تامة وتكلم زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة بضمير باسمها وحاجتك
خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة
ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية
حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي

التضمين ملاحظة معنى فعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة بمعناه واعطاء عمل بهذا الملاحظة ولا برازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثانيا والمضمن حالا ... ١٢ عص

يدخشى للايتجاد زجاء وقد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء

وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر

للاعطاء الخبر اي للاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره

المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب

عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي

هو الانتقال اعطاء الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني

منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثاني

لتشبيه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة

كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي

دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او

منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها

اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار قصته فهو من قبيل عطف احد القسمين على

الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان

بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان ١١

بتيهاء البادية التي يتيه فيه الماشي القفر الخالي القطا جمع القطاة الحزن الصلبة من الارض البيوض جمع البيضة الفراخ جمع الفرخ بتيهاء متعلق بمحذوف اي سيرنا بتيهاء والباء بمعنى في وهو غير منصرف للتانيث ولزومه والمطي مبتدا كانها قطا الحزن خبره والجملة في محل النصب على الحال بيوضها اسم كان وفراخا خبره وقد كانت مع اسمها وخبرها حال عن قطا الحزن والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كانها معناه كنا في تيهاء والحال ان المطي يسرع بنا كما يسرع هذا القطا الى بعد ان صارت بيوضها فراخا في السرعة الى الفراخ اشد من سرعته الى بيوضها

الضمير عطف على قوله ثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة فيها ضمير الشان اسمًا لها
والجملة الواقعة بعدها خبرًا مفسرًا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون و
يكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين الفعلين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها وللانتقال اما من الصفة الى صفة نحو
صار زيد عالما واما من الحقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء بصار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة فقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بحسب موادها لا بصورها

وصار — المضي القسمين يعني ثبت وزائدة

شعر

مسى

مثل أصبح زيد قائماً وأمسى زيد مسروراً وأضحى زيد حزيناً فالمثال الأول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو أصبح أو أمسى أو أضحى زيد
غنياً أي صار زيد غنياً وليس المراد أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحى
على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات تقول أصبح
زيد أي دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فإذا قلت
ظل زيد سائراً فمعناه ثبت له ذلك السير في جميع نهاره وإذا قلت بات
زيد سائراً فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنياً
وبات عمرو فقيراً أي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين أيضاً نحو ظللت
بمكان كذا وبت مبيتاً طيباً لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة في
جعله حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين فصلهما عن الأفعال الثلاثة
السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الأفعال الأربعة ناقصة إذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض أو عاد زيد من سفره أي رجع و
غدا أي مشى في وقت الغداة وراح إذا مشى في وقت الرواح و
هو ما بعد الزوال إلى الليل وأسقط المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة

الاربعة من السين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب و
الحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها في التفصيل عن العين اشارة الى
عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال زوال
فانه تامة بمعنى ذهب وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ الضيا بمعناه ما انفك اي ما انفصل للاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال
لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم عليحدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا و
يلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها
وما دام للتوقيت امر اي تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة

للامين

من المرفوعات كما ان خبرها قسم عليحدة

الصلاة

ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان

قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام تفيد فائدة

تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت

خبرها لفاعلها احتاج اي وجود كلام مستقلا مستقلا بالافادة لانه ح مع اسمه

وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا

اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم تحصيل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانه

مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود الكلام ورائها

وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان

وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة

بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله

مثله وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا

مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها

اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد تجويز تقديم

نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي

لجواز التقديم

ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي و

ان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم

يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال

الناقصة في تقدمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام

قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشرة فعلا لكونها افعالا

وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها

وهو اي هذا القسم ما في اوائله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع

تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم

معمول المصدر على نفس المصدر يخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون

هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقديمهم

فكأنه لا مخالفة منهم و ذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت

على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في

حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض

فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل صريحا

وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني

بلغ

على أنه لا يجوز مراعاة للنفي أو يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي

والفارسي على أنه يجوز بناءً على أنه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين

في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة فبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف

أن يجعل ما في أوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

أفعال المقاربة ما وضع أي فعل وضع لدنوّ الخبر أي للدلالة على قرب حصوله للفاعل

رجاءً منصوب على المصدرية بتقدير مضاف أي دنوّ رجاء بأن يكون ذلك الدنوّ

بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا لجزمه به فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك وتطمع لا أنك جازم به أو

وضع لدنوّ الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً أي دنوّ حصول بأن يكون إخبار المتكلم

بذلك الدنوّ لإشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد أن يخرج يدل على

قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله أو وضع لدنوّ الخبر وقرب حصوله للفاعل

أخذاً فيه أي دنوّ أخذ وشروع في الخبر بأن ذلك الدنوّ بسبب جزم المتكلم بشروع

الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي إليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على

قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي إليه فالأول أي ما وضع

لدنوّ الخبر رجاءً عسى قال سيبويه عسى طمع وإشفاق فالطمع في المحبوب والإشفاق

يكون

والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف

حيث لا يجيء منه المضارع والمجهول والامر والنهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف

في عسى لتضمنه معنى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من

معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها **اقول** على احد استعماليه **عسى زيد ان يخرج**

وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي

الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية

اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج

او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة

وقيل ان المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم والتقدير

المضاف مع ان تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج

ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى

على هذا او قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه

اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال

الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب **اقول** على الاستعمال الاخر **عسى**

محل

تامته

أن يخرج زيد بأن يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوباً في الاستعمال الأول

فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه كما استغني في

أن زيداً قائم عن المفعول الآخر فأقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة فإن

اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع والمنصوب يعني قرب خروج

زيد فهي تامة ومنها احتمال آخر وهو أن يكون زيد مرفوعاً بأنه اسم عسى وفي يخرج

ضمير يعود إلى زيد وأن يخرج في محل النصب بأنه خبر عسى وآخر وهو أن يجعل

ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فإن أعمل الأول كان زيد

اسم عسى وأن يخرج خبراً له مقدماً عليه وإن أعمل الثاني كان اسم عسى مستكناً

فيه ضمير زيد وخبره أن يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة أيضاً وقد يحذف

أن عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيهاً لها بكاد فكما أن كاد زيد

يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد لا يذكر فيه أن كقولهم شعر عسى الهم الذي

أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الأصل أن يكون وراءه

فحذف أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى أن يخرج

زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول

كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلك بأمارته على الحصول للفاعل في الحال فقاله

فقاعلة اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل
ان على خبر كاد تشبيهاً له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيهاً له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر اعطي لكل
منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضياً كان
او مستقبلاً وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقاً ماضياً كان او مستقبلاً
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم تخطئتهم وتغيره قوله لم يكد
بقوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطّأوه ولما غيره
واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة في تسليمه تخطئته وروي عن

وذا الرمة

عنبسة انت قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال
عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها **وقيل يكون** اي النفي
الداخل على كاد وما اشتق منه **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال**
اي كسائر الافعال في افادة النفي مضمونه **تمسكا** في الدعوى الاولى **بقوله تعالى**
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه **و**في الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها **وانشاء**
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل على دنو اخذه وشروع في الخبر **طفق** بمعنى
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب **وكرب** بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهي** اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يفعل واخذ وكرب يفعل

[Marginal gloss:] اي اذا اخرج ذو الطلات لم يضرب ان يرى تلك الربع بكثرة تراكم الطلات شبه امثال الكثرة بالطلات المتراكمة ١٢ شرح ابيات

[Marginal gloss:] وهو ان المراد اثبات الفعل اي الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها واما الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل على كاد ١٢ مير وجيه الدين رح الله تعالى

يخصفان

يفعل وحقيق بقول وقال الرقاعي وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل
استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجئ زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان تعريف للجنس وجمعه بالنظر الى
كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغتيه على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل لان الكلام في قسم الافعال فلا نتقض
الحمد بمثل لله دره فارسا وحبذا فانه لكن يتنقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل الله
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعمل لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض مكثرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع للتعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرطه ان يكونا هذين
التركيبين وهما اي فعل التعجب غير متصرفين فلا تتغيران الى مضارع ومجهول وما شاء
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

واوشك ان يجئ

وضع

بشرطه

ولا يبنيان

ولا يُبنيان اي فعلا التعجب الّا مما يُبنى منه افعل التفضيل لمناسبتهما له من
حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الّا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذّ ما اشهاه للطعام وامقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا به ليكون عدم التصرف بهما
من خواص صيغة التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا تغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على
ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار

في الدار زيداً وأكرم اليوم بزيد لإجرائهما مجرى الامثال كما سبق **وأجاز المازني الفصل**

بالظرف لما سُمع من العرب قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وأجاز الأكثرون الفصل

بكلمة كان مثل ما كان أحسن زيداً ومعناه أنه كان له في الماضي حسن واقع وأيم الآن

لم يتصل بزمان حسن المتكلم بل كان دائماً قبله **وما ابتداءً** أي مبتدأ على أن يكون

المصدر بمعنى اسم المفعول أو ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما

ابتدائية ومعناه ظاهر **نكرة** بمعنى شيء لأن النكارة تناسب التعجب لأنه يكون فيما

سببه **عند سيبويه وما بعدها** أي ما بعد ما **الخبر** من باب شر أهر ذا ناب **وموصولة**

أي ما موصولة **عند الأخفش والخبر محذوف** أي الذي أحسن زيداً شيء عظيم وقال

الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لأنه

كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك

ما يوم الدين وأما أحسن بزيد فأفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل

بمعنى صار ذا كذا نحو أفعل كالحم أي صار ذا لحم **وبه** أي مجروره **فاعل** لهذا الفعل

عند سيبويه والباء زائدة للازمة إلا إذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو

أحسن أن تقول أي بأن تقول على ما هو القياس **فلا ضمير** عند سيبويه **في أفعل**

لأن الفاعل واحد ليس إلا **وبه** أي مجروره **مفعول عند الأخفش** لأن أحسن بمعنى

صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي جعل
اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في
شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه
لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم
وشرطهما اي نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني

وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في كلام تفصيلا
بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى
المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو فنعم ابن غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل هلم جرا او يكون مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء ابو علي هي موصولة بمعنى الذي
هو فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم
الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى
الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك اي الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هي بحسب
الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا
محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذه المثال اما مبتدا ونعم

الرجل متقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم
نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة المخصوص الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب لان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي
نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال

لعله الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا فطلبت ان التبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين بالتقديم للفاعل ١٢ عصام

بدليل قوله الارض فرشناها ١٢ علوي

افعال المدح والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او
حُبّ اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا او لا تتغير اي
حبذا او فاعله اوذا علامة هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق
مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند
امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالركوب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحروف ما دل على
معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعقل بالنسبة اليه اي
لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيته للكلام ركنا او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة

اي من اجل ان الحروف دال على معنى في غيره احتاج الى اسم او فعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته في معناه للافراد مشروطة بذكر متعلقه

أو فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أي لإيصاله

فإن معنى الإفضاء الوصول ولما عدي بالباء حمله معناه الإيصال أو معناه

أي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك إلى ما يليه سواء كان

اسما صريحا مثل مررت بزيد وأنا مار بزيد أو كان في تأويل الاسم كقوله تعالى

وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الإضافة

أيضا لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليها وحروف الجر لأنها تجر معاني

الأفعال إلى ما يليها أو لأن أثرها في ما يليها الجر وهي أي حروف الجر من وإلى

وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لأنه ليس لها أسماء خاصة

تعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو

والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها

أي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم

وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا

فالعشرة الأول لا تكون إلا حرفا وأسماء الثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا

فمن للابتداء أي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء

الأظهر أنه قيل لها حروف الجر لأنها تعمل إعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب ١٢ رضي ح الرضي لأن الباء واللام اسمان كقولك ... لأن زيدا اسم للذات المشخصة ١٢١٢

والخمسة التي يليها تكون حرفا

معنى والتبيين

الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معناه اعوذ بالله التجي اليه **والتبيين** بالجر عطفا على الابتداء اي وتجيء
من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامتها صحة وضع الموصول في
موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو
الوثن واستقام المعنى **والتبعيض** اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامتها صحة وضع
بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم **وزائدة** عطف على
قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا **في غير الكلام الموجب**
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه** مما توهم منه زيادة من في الكلام
الموجب **متأول** بكونه للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء

فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل ١٢ عصام رح الرد الى الكلام

قال

من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه
قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ومتى
كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال
اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقية نحو الماء في الكوزة او مجازا نحو
النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي
على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور
الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه لصوق مرورك بزيد اي بمكان

اي مع اموالكم

لانتهاء

بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع
سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس والمقابلة اي للافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت
هذا بذاك والتعدية اي جعل فعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال
الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في
المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي في غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا

بتضمينه

خبراً

ولاكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم بمعنى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء
التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصرح الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في الغالب الاستعمالات
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم

ولكن

وبمعنى عن مع

وأي يقولون في هذا الوعدان كنتم صادقين قل عسى ان يكون ... الذين يستعجلون والمراد به عذاب يوم بدر او يوم القيامة

ربّ

له مميز نكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد مذكر وان كان المميز مثنى او مجموعا
مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقته التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين
وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم
وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل
على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند
حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت واله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو
في السؤال فلا يقال واله اخبرني كما يقال باله اخبرني حطا للواو عن درجته

الباء **مختصة بالظاهر** يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر

اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة

وذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء فتخصيصها باحد

القسمين وخص الظاهر لاصالته **والتاء مثلها** اي مثل الواو في اشتراطها لحذف

الفعل وكونها لغير السؤال **ومختصة باسم الله** من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها

عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل

في باب القسم وهو اسم الله **والباء اعم منهما** اي من الواو والتاء **في الجميع**

اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر

مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره

نحو بالله واقسم بالله كما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن

وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن و

في الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما

فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكرنا من

الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لو وجد مع

الاختصاص وبدونه لكان التنافي **وتلقى** اي تجاب **القسم** الذي لغير

جميع

بغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان
زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد
وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل
على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله
قائم او زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين بوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله
عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت
عن الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
السطح او مجازا نحو عليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين نعلم ذلك

اي جواب القسم

بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي فوقه والكاف

للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيئا

على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد

المنهم اي عن اسنان مثل البرد والذائب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر

اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل في السعة

على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء

في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فيهما للابتداء في الزمان

الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت

او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت

من البلد منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان تكون

هذه السنة ماضية لا تكون مع انت فيها فان معناه ح ان مبدأ المسافرة في

او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء

اي وبهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي

اعتبرته حاضرا او ان معنى لعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا

فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا و

ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم يتقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
اعتبار مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت و
ترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل
من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان

فان قلت هذا الوجه ضعيف لان الانقسام المذكور يظهر في الاسم كالاتحقيق قلت المراد انقسام الى الامور الثلثة كانقسام الفعل اليها وذلك باعتبار الحروف الاصلية والزائدة دون اصلية فقط وذا ليس في الاسم لان انقسامه اليها باعتبار الحروف الاصلية ايضا متحقق فافهم كما هو المشهور ١٢

فانها للاخبار والاصل في الكلام الخبر لان الانشاء يحصل منه بالاستحقاق كما في الامر والنهي او بالنقل كعسى ونعم وبعت او بزيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ١٢
نقلا من مطول ١٢

وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ أخّرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة

لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم

من اقسام الكلام اذ كل منها تدلّ على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه

والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها

على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في

تاويل المفرد فلا بد لها من تعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر

اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء

عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانّ مجرد الاستثناء يكفي في

ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف

عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم

وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح

اي حين تلحقها ما على الافعال لانّ ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان

يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة ماذا قلت انّ زيدا قائم افدت ما افدت بقولك

زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها

وخبرها اسماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمّ

اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي

الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ

ابتداءً اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيداً قائم وكسرت

ايضاً بعد القول وما يشتق منه لانّ مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال

زيد انّ عمرواً قائم وكسرت ايضاً بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها

مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيداً قائم لوجوب كون الفاعل مفرداً و

حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيداً شاعر لوجوب كون

المفعول مفرداً و حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انّك فاضل لوجوب

كون المبتدإ مفرداً و حال كونها مع جملتها مضافاً اليها نحو اعجبني اشتهار

انّك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفرداً و حال كونها بعد لولا فانّ لولا

انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ

وكون المبتدإ مفرداً واجب نحو لولا انّك منطلق انطلقت وكذلك بعد

لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد ما معمول للفعل الواجب

سواء كان في اول كلام المتكلم نحو انّ زيداً قائم او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيداً انه فاضل او فقولك انه فاضل كلام مستانف ووقع علة لما تقدمه وكذا في الرضي رح فالمراد بابتداء الكلام ابتداء كلام المتكلم مستانفا كان بعضه كلامه او لم يكن اصلا ١٢ مير وجه الدين رح

انّ زيداً لقائم فانه يجب كسرها مع انه مفعول ١٢ عصام الدين رح

ودخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّي معاذ لك رعمت اي لولا زعمت انّي معاذ لك ولولا انك ضربتني اي لولا صدور منك ضرب وكذلك

قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير

جعلهما معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان

المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر

اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على

انها مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم

قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله

بدله القفا

مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انهم

يخدمهم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين

جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر

عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبيهه وما وجد

ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان

جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين

الكسر لان الاول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية

كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى

المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول و

لذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب

في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على

اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة

مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا

وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو

فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان العلم

فان انّ في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً حيث يكون
مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصحّ ان يرفع المعطوف على اسمها حملاً على محلّه دون
انّ المفتوحة لانّه لم يجز العطف على محلّ اسمها بالرفع فانها لمّا غيّرت معنى
الجملة لا يصحّ فرض عدمها ويشترط في العطف على محلّ اسم انّ المكسورة بالرفع
مضيّ الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظاً مثل انّ زيداً قائم و
عمرو او تقديراً مثل انّ زيداً وعمرو قائم اي انّ زيداً قائم وعمرو ولانّه
لو لم يمض قبله لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
مثل انّ زيداً وعمرو ذاهبان فانه لا شكّ انّ ذاهبان خبر عن كلّ
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انّه خبر عن اسم انّ يكون العامل
في رفعه انّ ومن حيث انّه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه
الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحّة هذا العطف مضيّ الخبر فانّ انّ
عندهم لا تعمل الّا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول انّ
عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم
انّ مبنيّاً في جواز العطف على محلّ اسم انّ قبل مضيّ الخبر عند الجمهور فلا يجوز

فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيداً وعمرو ذاهبان

فان المحذور مشترك بينهما خلافاً للمبرد والكسائي فانهما جوّزا ان في مثل

انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر

عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور

ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة

عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي

كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان

المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف

المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر

محل اسمها والفيا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي

هي لذلك دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معناها هو

لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة

الخبر اي خبرها نحو ان زيداً لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها

اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار

وذلك بفصل لا يكون الا بظرف هو خبر لها كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر مثل ان في الدار لزيداً قايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة الغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيداً لبغيك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت فضمتها فيقال لهنك قايم كذا في الرضي ١٢ مولانا عصام

لزيداً او دخلت **على ما وقع بينهما** اي بين اسمها وخبرها نحو انّ زيداً
لطعامك آكل وانّما خصّ دخول اللام بهذه الصور لانّ فيما عداها يلزم توالي
حرفي التأكيد والابتداء اعني انّ المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم انّ دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل **و** دخول اللام **في لكنّ**
على اسمها او خبرها او على ما بينهما **ضعيف** لانّها وان لم تغيّر معنى الجملة لكن
لا توافق اللام مثل انّ في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول
الشاعر ولكنّني من حبّها لعميد **وتخفّف انّ المكسورة** لثقل التشديد و
كثرة الاستعمال **فيلزمها** بعد التخفيف **اللام** ويجوز **الغاؤها** اي ابطال
عملها وهو الغالب لقوّة بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر
وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحاً
واللام على كلا التقديرين لازم لها امّا في الالغاء فللفرق بين المخفّفة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم وامّا في الاعمال فلطرد الباب
ولانّ كثيراً من الاسماء لا يظهر فيه اعراب فتعطي لكون اعرابه تقديرياً او
لكونه مبنيّاً وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانّهم قالوا عند
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اي دخول

هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب ١٢ عصام رح

دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء اي من افعال التي هي من دواخل
المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر شعر بالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير
الشأن مقدرا والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع ويلزم منه
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمر الشأن كيلا
يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها فتكون
عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة

من المختلفين يعني ان المومنين والكافرين لما ليوفينهم اي والله لمن ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم فاللام الاولى توطية والثاني للتاكيد وما مزيدة ١٢ شرح ابيات رح ... مصنف

وان قوله ان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم واللام في لما اللام الفارقة زيدت بعدها ما دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي ...

فإنها قد تكون عاملاً وقد لا تكون والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى **فتدخل** أي المفتوحة **على الجمل** الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن **مطلقاً** سواء كانت اسمية أو فعلية وإذا دخلت على الفعلية فعليها على المبتداء والخبر أو غيره دخل **وشذ إعمالها** أي إعمال المفتوحة **في غيره** أي في غير ضمير الشأن ولكن قد حكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة نحو قولك أظن أنك قائم وأحسب أنه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة وأما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر **شعر** فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق **ويلزمها** أي المفتوحة المخففة حال كونها متعودة **مع الفعل** أي الفعل المتصرف بخلاف الفعل الغير المتصرف مثل وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون قد اقترب **السين** نحو علم أن سيكون منكم مرضى **أو سوف** كقول الشاعر **شعر** واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا **أو قد** نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين أن المصدرية الناصبة وتكون كالعوض من النون المحذوفة **أو حرف النفي** نحو قوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً و

قوله فعلم المرء ينفعه معترضة بالفاء الاعتراضية لتفيد أن العلم بالقدر نافع لأنه يحصل لتصفية الخوف والرجاء ١٢٦ شرح ابيات ...

وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا تحصل
بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما
اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل بعد المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي
المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي حرف برأسه على المذهب الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
فاعطوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اي كان
فتلغى عن العمل **على الاستعمال الافصح** لخروجها عن مشابهة الفعل بفوات فتحة الاخر
كقول الشاعر **شعر** ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملت قلت
كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير بعدم الداعي اليه كما في ان المخففة **ولكن** وهي عند البصريين

مؤكدة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجي
اي لا تكن **بين كلامين متغايرين** نفيا واثباتا **معنى** اي تغايرا معنويا
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجي
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب **وتخفف** اي لكن **فتلغى** عن
العمل لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا ومعنى فاجريت مجرى
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ **على الاكثر** وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا **ويجوز معها** مشددة
او مخففة **الواو** وهي اما العاطفة الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخر اظهر **وليت للتمني** اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا

على الجملة

ان على الجملة التي هو بها ممكن الو

زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيداً
قائماً بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه قيل اتمنى زيداً قائماً
اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت
واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر شعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي للاشتباه ولا يدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب استعمالها للاول وتشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد
السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان
عليه او ما كان اشتهر ذلك الرجل بابي مغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال

اثلثت بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجبر بها وحكم
بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة **وهي الواو والفاء وثم وحتى**
واو اما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعن بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **فالاربعة الاول للجمع** اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع منها ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر **فالواو للجمع**
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق فيها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم منها هذا الترتيب بينهما

المعطوف والمعطوف عليه معنى لا منهما وجودا وعدما والفاء للترتيب أي
للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها أي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع
مهلة وحتى مثلها أي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير أن المهلة في حتى أقل منها في
ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة المهلة ومعطوفها
أي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي أو ضعيف من حيث أنه
قوي أو ضعيف من متبوعه أي متبوع معطوفها ليفيد أي العطف بها قوة في المعطوف
أو ضعفا فيه ليدل عليها حتى تميز الجزء بالقوة أو الضعف عن الكل فصار
كأنه غيره تصلح لأن تجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء
الفعل إليه على شموله جميع أجزاء الكل نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين أحدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك
في ثم وثانيهما أن المهلة المعتبرة في ثم إنما هي بحسب الخارج نحو جاء زيد ثم عمرو
وفي حتى بحسب الذهن فإن المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت
أولا بغير الأنبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء وإن كان موت
الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن

المُشَاةُ

فإنّ

تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم والكلام في البعض الاوقات على عكس ذلك
ويمتنع هذا فيصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او
الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معناه جميعا
ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاور الى الفيا كما وقع في بعض الحواشي **واو واما وام**
وكل من هذه الحروف الثلاثة **لاحد الامرين** اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** اي غير معين عند المتكلم وللدلالة هم ان
او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين لانها استعملة للاحد

الرجال پیاده الرجل والرجال والاجال والمجاجمعه ١٢ مهذب

معنيها

معنيها

او في الخرتاني للثلثة معان الشك حيث تخبر عن احد شيئين او اشياء لا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وقصدت ابهام امره على المخاطب نحو جاءني زيد او عمرو ان تعرف الجائي منهما فاو للشك ان عرفته فاو للابهام والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام كقولك الاسم اما ان يكون معرفة او نكرة ١٢ ح ابيات رح

لاحد الامرين على ما هو الاصل فيهما والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم
في سياق النفي للامن كلمة او وام المتصلة الملازمة لهمزة الاستفهام اي غير
مستقلة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين و
المستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها
احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن
الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن
فصيح وازيدا رأيت ام عمروا احسن وافصح ويكون تركيب ارأيت زيدا
ام عمروا يكون حسنا فصيحا وان لم يكن افصح واحسن وفي الترجمة الشريفية الفقيرية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان كان
حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اي من اجل ما ذكر لعينه كان

جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما
بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب
عنه بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط
آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني او الواقع قبلها اخبر مثل انها لابل ام شاة وهي
اي ان القطيعة التي ارى انها ابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما الاستفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول

الأول بالاستفهام الثاني **وأما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما** أي غير مستعملة إلا معها يعني إذا عطف شيء على شيء آخر بإما يلزم أن يصدر المعطوف عليه أولا بإما ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك **و جائزة مع أو** يعني إذا عطف شيء على آخر بأو يجوز أن يصدر المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو وذهب بعض النحاة إلى أن إما ليست من حروف العاطفة لأنها تقع قبل المعطوف عليه وأيضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي أيضا للعطف يلزم إيراد عاطفين معا ويكون أحدهما لغوا والجواب عن الأول أن إما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في أول الأمر كما عرفت وعن الثاني أن الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها على إما الأولى وإما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الأولى فلكل منهما فائدة أخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن** بعده حروف الثلثة **لأحدهما معينا** أي لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة

بل

بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل
جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو
ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم
النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه **ولكن للازمة للنفي**
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
للايجاب بالشيء عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي
والاثبات فبعد النفي لاثبات مابعدها وبعد الاثبات لنفي مابعدها نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير
مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** تصدر بها الجمل كلها

حروف التنبيه

كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعيين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة
بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا نفيا في جواب اقام
زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم
زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في

موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لأن معناه حينئذ لست ربنا وقيل بجواز استعمال

نعم ههنا بجعلها للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف

فلو قال احد يا زيد أليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا او

تقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي **وبلى مختصة بايجاب النفي** يعني بنقض

النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام

نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض

النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت

ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب أقام زيد

بلى قام زيد **وأي للاثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة

بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك

ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصرح **ويلزمها القسم** اي لا تستعمل

الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون

المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي اي ولعمري

واجل وجير بالكسر والفتح **وان لتصديق المخبر** وفي بعض النسخ لتصديق الخبر

كقولك اجل وجير وان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت

العرف

بيات وجاء إنّ لتصديق الدعاء أيضاً نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني إليك إنّ وراكبها أي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعد الاستفهام أيضاً في قول الشاعر **شعر** ليت شعري هل للمحب شفاء من وجد
حبهن إنّ اللقاء أي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين
خلاف لما ذكره المصنف من كونها تصديقاً للمخبر **حروف الزيادة** وإنما سميت
هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة ومعنى كونها
زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة لها أصلاً فإن لها فوائد
في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية أو المعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
أفصح أو كون الكلام أو الكلمة بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن
السجع أو لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معاً وإلا لعدت عبثاً
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه **إن وأن**
مخففتين **وما ولا ومن والباء واللام فإن** بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد **مع ما النافية** كثيراً لتأكيد النفي في شيء نحو ما إن رأيت زيداً أي ما رأيت
زيداً **وقلت** أي زيادة إن **مع ما المصدرية** نحو انتظر ما إن جلس

بلغ

القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت

وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و

تزاد بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت

زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية

بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج و مع متى نحو متى ما تذهب اذهب و

مع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى و مع اين نحو اينما تجلس اجلس و مع

ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا

اي ادوات شرط و مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما

خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا اخي وقلت زيادة

مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما

للنكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة

بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان

لا تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

البلد وقيل في زيادتها التنبيه على جلاء الحقيقة بحيث تستغني عن القسم فيتنزل

قال ابو موسى عند استيجار شعيب عليه السلام ان قضيت دون ذلك اي الاجلين لعشر او قصرها الثمان فلا عدوان علي اي لا تعتدي علي بطلب الزيادة فاي منصوب بقضيت والجملة شرط وجزاؤه ما بعده

القيمة

اي اقسم فان زيادة لا في هذا المقام ... عند العرب وقيل ...

الحور الهلكة على وزن الحفظة هكذا ذكر الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع في ما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك وفي القاموس الحور بالضم الهلاك وجمعه احور و
شرح الابيات اخره بافكه اذا يصبح
خبر الجار والجور متعلق بالشعر
ومعنى البيت ان ذلك الرجل
الفاسق سرى في
بئر المهالك فما علم
انه سار فيها
حتى ضاء
حتى اه
الصبح

فيبرز ذلك في صورة نفي القسم **وشذّت زيادتها مع المضاف** كقوله في
بئر لاحور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك
من حار اي هلك **فمن البائي واللام تقدم ذكرها** اشتمالا على ذكر مواضع
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير اي** فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو
جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات **وان فهي**
اي ان **مختصة بما في معنى القول** اي بفعل متقرر في معنى الفعل تقرر المظروف
في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا الماضي قوله
ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ
اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول

الى دونكم اي يقول عيسى على نبينا وعليه السلام في جواب رب العزت انت قلت للناس اتخذوني
من دون الله ١٢
شرح ابيات

الطلاق وحينئذ **حروف المصدر ما وأنْ** المفتوحة المخففة **وأنّ** المفتوحة المشددة

فالأوليان اي ما وأنْ المفتوحة المخففة **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة

الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي

برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني أنْ خرجت اي خروجك واختصاص

ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح

الرضي وهو الحق لكن قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية **وأنّ**

المفتوحة المشددة **للاسمية** اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا الحقت بما فيجوز بعدها

الاسمية والفعلية ومعنى كونها اسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي

هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك

اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف**

التحضيض هلّا وألّا مشددتين **ولولا ولوما لها صدر الكلام** لدلالتها على

احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع

ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت زيدا

وهلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد اتضربه

فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع

اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف ١٢ منه

المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل وكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف
التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع اي هذا
المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوٰة ففيهما
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق والتقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحروف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو والله احسنت وقد يعري
بت سنا مر اخر حرفا الاستفهام الهمزة وهل صدر الكلام لاقتضائهما ما في خبرهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد إلا أن الهمزة تدخل على كل الاسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا
بخلاف هل فإنها لا تدخل على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على شذوذ
وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد كما جاءت على الأصل في قوله تعالى هل أتى
على الإنسان أي قد أتى فلما كان أصلها قد وهي من لوازم الأفعال فإن رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته
وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة أعم تصرفا أي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بإيلاء
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
أتضرب زيدا وهو أخوك باستعمال الهمزة للإثبات ما دخلت عليه على وجه
الإنكار دون هل تضرب زيدا لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لأن أصله أترضى بضربك زيدا وهو مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو
بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين تعدد
المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام والأقوى فيه

فيه انت ام التيق فيصح بل مع ام المنقطعة فان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم
يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم
اذا ما وقع وافمن كان ع اومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للمستقبل
ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا الاكرام فيه وكذلك لو
للمعنى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت لو تضرب اضرب بمعنى واحد
لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فلزم قطعا لاجل انتفائه انتفاء ما علق به

فيقع

ايضاً فاذا قلت مثلاً لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي

بحصول المجي المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معاً وكون انتفاء الاكرام مسبباً لانتفاء

المجي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير والمتعارف وقد تستعمل على قصد

لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليدل على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان

فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة و

ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف

رح ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يدر ان ما ذكره

معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم

المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع

فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب

انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي وله استعمال ثالث

وهو ان تقصد بيان استمرار الشي فيربط ذلك الشي بابعد النقيضين عنه كقولك

لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام

فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام **ويلزمان** اي ان ولو **الفعل لفظاً** كما مر

كما مرّ من الامثلة او تقديراً نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان بفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل الفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت فيقال لو انك انطلقت ولا يقال
لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبر ان عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا

يمكن اشتقاق الفعل من مصدره والا كان جامداً لا يمكن اشتقاق الفعل منه

جاز وقوع ذلك الاسم الجامد جزاً لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الجزاء

كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوقع

فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام

فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم وتقديم غير الشرط على

الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده

ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط

الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم

دمهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا

بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي

معنى لاكرمنك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه

او بغيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم

بتغير الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط

ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال

مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرًا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيب
وان اتيتني والله لآتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعًا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول
على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع بين
جزئي المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى
وعلى تقدير الحمل عليه فالاولى رعاية كون النشر على ترتيب اللف المقتضي لتقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما **وتقدير القسم كالمتلفظ**
اي كالمتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده
مضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى **لئن اخرجوا لا يخرجون** اي والله

لئن أخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أولى به أي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** أي والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون فالشرط ماض وإنكم لمشركون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء لأن الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء **وأما التفصيل** أي تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما عمرو فأهنته وأما بشر فأعرضت عنه أو أجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو أما الواقعة في أوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه به فإن ما يقابل أما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون إليها المتشابهات والحكم بأن كلمة أما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الأول للثاني **والتزم حذف فعلها** الذي هو الشرط **وعوض بينها** أي بين أما **وبين فائها** الواقعة في جزائها **جزء مما في حيزها** أي حيز

حيز فائها او حيز ما لان حيز الفاء ايضا حيز ما سوائه كان ذلك الجزء لم
مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق **مطلقا** اي تعويضا مطلقا غير مقيد بمحال تجويز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما حاجية
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا **وقيل** والقائل المبرد **هو** اي ما وقع
بينها وبين فائها **معمول الشرط المحذوف** عملا **مطلقا** اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بمحال تجويز التقديم وعدمه **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط
وهو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل
الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم
يجعل لاما حاجية جواز التقديم اصلا **وقيل** والقائل المازني **ان كان** ما هو متوسط
بين اما وفائها **جائز التقديم** على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء

والّا اي وان لم يكن جائزا التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل لمانع
آخر مثل امّا يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق فانّ ما في حيّز انّ لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل
القسم الثاني وهو ان يكون المتوسّط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل فرّق بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لأمّا قوّة رفع الحكم الامتناع
عن الاوّل دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد امّا منصوبا وامّا اذا كان
مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاوّل مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسّط زيد بين امّا والفاء لا ذكر فصار
امّا زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اوّلا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق ثم اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار امّا زيد فمنطلق وزيد فاعل الفعل المحذوف وامّا تقديره على تقدير الرفع
بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانّه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما يذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانّه مفعول به
للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انّه يوهم جواز امّا زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المخاطب وجواز امّا يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم

المعلوم

اليوم تقدير يريد ذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما
تمثل المصرح بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا بالظهور مثاله كونهما
مرفوعا اكثرها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي
اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك **وقد جاء**
اي كلا **بمعنى حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوا ذلك عن الحرفية **تاء**
التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق** الفعل **الماضي**
لتكون من اول الامر علامة **لتأنيث المسند اليه** فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيحسن اول الامر بسكون هذه
على بنائها الحقيقة وبحركتها على الاعراب مادتيه لانهما كالحرف الاخير تلحقانه

فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير
بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه
على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وهنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون
معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهر غاية الظهور واذا الحقت
على ضعفها فليس بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي
حروف جيء بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر من بدل الكل من الكل او يكون
الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر
نونته اي ادخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا

حدّاً وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا ترد الحركة العارضة مثل عادٍ
الاولى وهي شاملة لنون من لدن ولم يكن فاخرجها بقوله **تتبع حركة الآخر** اي آخر
الكلمة فان هذه أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها انما قال
تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة
هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتأكيد الفعل** فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض
التعريف بالنون في نحو يا رجلُ انطلق فان المتبادر تبعيتها حركة الآخر لتطفلها
في الوجود بتطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعاً لحركة لام الرجل
بهذا المعنى **فهو** اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يتصور معناه
في غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على
ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اي اسكت سكوتاً ما في وقت ما واما صهْ بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما تنوين نحو رجلٍ واحمدَ وابراهيمَ فليس للتنكير
بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعاً من ان يكون تنوين واحد

تطفل: ناخوانده
میهمان آمدن
صراح

التنوين

للتمكن والتنكير معاً فاقول ای رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا جعلته علماً للتشخص تمحض للتمكن

والعوض وهو ما الحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه التعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ

ای يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة

التی كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً

عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم

فوق بعض ای فوق بعضهم ومررت بكل قائماً ای بكل واحد وامثال ذلك **والمقابلة**

وهو ما تقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة

الجمع كما ان الواو علامة فی الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فی

ذلك فزيدت التنوين فی اخره يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء وهم

لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن

لزالت للعلتين العلمية والتانيث قطعاً انه ليس تنويناً للتنكير لوجوده فيما كان

علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده

فی غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب

لحمل التنوين عليه **والترنم** وهو ما الحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد

لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فی الخيشوم وذلك الترديد من اسباب

الانشاد
شعر خواندن ١٢
كنز اللغات

الخيشوم
بدرون بينی الخياشيم جمع
[illegible] الجبل [illegible]
كوه ١٢ منه
الترديد
بار كردا[illegible]
نيدن

اسباب الغناء وانما اغتفروا الحاق اواخر الابيات والمصاريع والكلمات للحروف و

الكلمات الواقعة في اثنائها جائز ايل واتفاقا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان

محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل بسلك النظم تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع

ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا فيتغنى

باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف

الاطلاق لانطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال

حروف الاطلاق بها في قول الشاعر شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان

اصبت فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصول اشباع فتحتها الالف

الاصابة رسيدن وبافتن وصواب كفتن ١٢ تاج

وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان

رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها و

امتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق

ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي قافية في هذا البيت القاف ساكنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون

فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز

للاطلاق

حصل

عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى من المعاني فعد
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل
وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها خفاء تامل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا
فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او
كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف

حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه
بنت ابنه عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة تثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية
تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربنْ
بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ
والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيراً
والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان
القسم محل تاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون المعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة

بهذه

الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا نحو القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا
الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود من غيره وما قبلها اي
ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط لالتقاء الساكنين على
حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين اي
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا
ذلك المذكور من الضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا او متكلما والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك
المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع
المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما

لا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في
الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما وكسرا او غير ذلك من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع الضمير المستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين

ضممتها

كاخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمه اي لاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترمان هذا مثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لعضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه
بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لم تري الناس هذا مثال لما فيه ضمير بارز كسر لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة
كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم
ما قبلها كما قيل في اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها
كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
في كتب التصريف بعضها مما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها مما هو
مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن

قوله ويعني بها الف التثنية كذا ذكره المصنف في الشرح واعترض عليه الرضي بان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضنوا وارضني متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله فكالمتصل على اطلاقه صحيح ١٢ مير وجيه الدين رح

يعني لم يورد امثلة النونين في غيرها مع الضمير البارز معا وكذا لم يورد امثلتها مع غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث ١٢ مير وجيه الدين رح

قال زيد تحت الشجرة فنقص وضوءه ۞ جاءني عبد الله ۞ يوسف زليخا ۞ اشطرنج ابا حنيفي وهو الشافعي ۞ من احب كريما ثم لم يكتب بين البصرة والمغرب ۞ قفاك عما تقرا قفاك ۞

الكلمة	الكلام	الاسم	المعرب	الاعراب	العامل	غير المنصرف	العدل	الوصف
التانيث	المعرفة	العجمة	الجمع	التركيب	الالف والنون الزائدتان	وزن الفعل	المرفوعات	الفاعل
التنازع	مفعول ما لم يسم فاعله	المبتدأ	الخبر	خبر ان واخواتها	خبر لا التي لنفي الجنس	اسم ما ولا المشبهتين بليس	المنصوبات	المفعول المطلق
المفعول به	المنادى	المستغاث	توابع المنادى	المنادى المعرف باللام	المنادى العلم	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	الترخيم	المندوب
حروف المنادى	ما اضمر عامله على شريطة التفسير	التحذير	المفعول فيه	المفعول له	المفعول معه	الحال	التمييز	المستثنى
خبر كان واخواتها	اسم ان واخواتها	المنصوب بلا التي لنفي الجنس	خبر ما ولا المشبهتين بليس	المجرورات	المضاف والمضاف اليه	الاضافة المعنوية	الاضافة اللفظية	الاسماء الستة
التوابع	النعت	العطف	التاكيد	البدل	عطف البيان	المبنيات	المضمر	نون الوقاية
ضمير الفصل	ضمير الشان والقصة	اسماء الاشارة	الموصول	اسماء الافعال	الاصوات	المركبات	الكنايات	الظروف
المعرفة	العلم	النكرة	اسماء العدد	المؤنث	المذكر	المثنى	والجمع	جمع المذكر الصحيح
جمع المؤنث الصحيح	جمع التكسير	جمع القلة	المصدر	اسم الفاعل	امثلة المبالغة	اسم المفعول	الصفة المشبهة	اسم التفضيل
بحث الفعل	الماضي	المضارع	رافع المضارع	ناصب المضارع	جازم المضارع	كلم المجازات	لام الامر	لا النهي
الامر	فعل ما لم يسم فاعله	المتعدي	غير المتعدي	افعال القلوب	الافعال الناقصة	افعال المقاربة	فعل التعجب	افعال المدح والذم
بحث الحرف	حروف الجر	الحروف المشبهة بالفعل	الحروف العاطفة	حروف التنبيه	حروف النداء	حروف الايجاب	حروف الزيادة	حرفا التفسير
حروف المصدر	حروف التحضيض	حروف التوقع	حروف الاستفهام	حروف الشرط	حروف الردع	تاء التانيث الساكنة	التنوين	نون التاكيد





